د. حمّو النّقاري

في منطق بور رويال



مقدّمة عامّة

نحاول في ما يلي من الصفحات عرض تصور جماعة بور رويال لكيف يكون النظر والتناظر جيِّدين أو رديئين؛ مستندُنا في ذلك كتاب الجماعة المُعَنْوَن **المنطق أو فن التفكير** الذي يُعَدُّ إلى جانب **الأورغانون** الأرسطي من أهم مصادر المنطق السابق للمنطق المصاغ صوغاً رياضيًّا.

سنتوخى في عرضنا لمنطق بور رويال الاحتراز من مزالق لغوية زلَّت فيها أقدام كثرة من العرب المعاصرين حين حاولوا «فهم» نصوص الفكر الغربي الحديث و«نقل» مضامينه إلى اللسان العربي:

- فقد «فهموا» هذه النصوص بالمعجم اللغوي المعاصر لا بالمعجم اللغوي الحديث الذي أُنشئت به هذه النصوص، فابتعدوا بذلك عن منطوقها وعن مفهومها؛

- و«نقلوا» مضامين هذه النصوص، كما فهموها، إلى عربية هي أقرب إلى لغة التداول العام وأبعد من لغة تداول أهل النظر والاختصاص، فطمسوا وغيَّبوا بذلك وحدة النَّسَبِ بين المستشكل في هذه النصوص المنقولة والمستشكل في النصوص التراثية ذات الصلة، وكذا الآثار النظرية الممكنة والمحتملة لمضامين هذه النصوص المنقولة في المسار التطوري لفاعلية التراث العربي - الإسلامي المعاصرة.

سنشرف على منطق بور رويال بمنظار منطقي ومنهجي يُراعي المادة المنطقية والمنهجية، وقد سَهَّلَ هذه الرعاية ويَسَّرَها طولُ أمد اشتغالنا المهني والعلمي بالمنطق ومباحثه، ويُراعي أيضاً، في استنطاقه للنصوص وفهمها، معجمها اللغوي

الخاص، وفي نقل المضامين وتقريبها العربيين، المعجم العربي النظري المبثوث في مصنفات الفكر الإسلامي ـ العربي الأصيل، مصنفات أهل النظر والمناظرة خاصة.

لقد قسمنا عرضنا لمنطق بور رويال قسمين، خصَّصنا أحدهما لتقريب نظرهم في منهجي التبيُّن والبيان، والآخر لتقريب نظرهم في جودة النظر والمناظرة ورداءتهما؛ وأردفنا كلا القسمين بإشارات نظن أن من شأنها الإيماء إلى «فوائد» معرفية تتحصَّلُ من التعرف على منطق «الحداثة الغربية» تُعيد الاعتبار «المنطقي» لمباحث إسلامية عربية «تراثية».

القسم الأول

منطق مدرسة بور رويال

منهج التَّبَيُّن والبيان أو مبحث المنهج في فجر الحداثة الفلسفية

إذا كان بعض الدارسين المعاصرين، من أمثال تشومسكي[1] وفوكو[2] وماران[3]، استأنف الاهتمام بمدرسة بور رويال من خلال التركيز على نظرها النحوي واللغوي المؤسَّس عندها على اعتبارات منطقية، فإننا، في هذا البحث، سنهتم بهذه المدرسة من خلال التركيز على "منطقها" بصفة عامّة وعلى نظرها في "المنهج" بصفة خاصة، مستندين في ذلك إلى كتابها الرئيس "المنطق أو فن التفكير"[4].

لقد كان منطق بور رويال[5] شاهداً أمثل للدراسة المنطقية في القرن السابع

---

(1) N. Chomsky, *la linguistique cartésienne*, Paris, le Seuil, 1969.

(2) M. Foucault, *Introduction à: Arnauld et Lancelot, Grammaire générale et raisonnée*, Paris Republication Paulet, 1969.

(3) L. Marin, *La critique du discours. Sur la "logique" de port-royal et les "Pensées" de Pascal*, Paris, éd. De Minuit, 1975.

(4) Arnauld et Nicole, *La Logique ou l'art de penser*. Introduction de Louis Marin. Flammarion, 1970.

(5) "Port-Royal" اسم لدير من الأديرة المسيحية الفرنسية، أُسّس سنة 1204 م ليصبح في بداية القرن السابع عشر معقلاً من معاقل المذهب اليانسني (Jansénisme). وينسب هذا المذهب الكلامي المسيحي إلى صاحبه Corneille Jansen (1585-1638) الذي حكمت الكنيسة الكاثوليكية بابتداعه في تأويل آراء القديس أوغسطينوس (354-430) خصوصاً في مسألة "اللطف الإلٰهي". وسيصبح دير بور رويال مكان خلوة انعزل فيه جملة من تابعي يانسن للتأمل والبحث والتصنيف في مختلف العلوم. وقد سُمي هؤلاء المنعزلون "Les solitaires" (= "المعتزلة" أو "المتوحِّدون"!!). وكان من بينهم أنطوان أرنولد وبيير نيكول مؤلفا **منطق بور رويال**، وأيضاً بليز باسكال الذي صنف في هذا الدير كتابه **في** =

عشر الميلادي في الغرب المسيحي، وفي فرنسا خاصة. فصاحب هذا المنطق الأول، وهو أنطوان أرنولد، أو أرنولد الكبير (1612-1694)، يُعَدُّ بنشاطه الفكري والاجتماعي والسياسي خير شاهد على القرن السابع عشر، القرن الذي شهد أعلاماً من حجم ديكارت (1596-1650) وباسكال (1623-1662) ومالبرانش (1638-1715) ولايبنتز (1646-1716) الذين ناظرهم[6] وراسلهم أرنولد الكبير كلهم، ليقع في النهاية في أسر تبعية ديكارت[7] خصوصاً في تثمينه لاستلهام طرق الرياضيين لتطبيقها في كل بحث عن الحقيقة في أي مجال من المجالات، فأتى كتاب أرنولد في المنطق، الذي وضعه بالاشتراك مع مساعده بيير نيكول (1625-1695) سنة 1660، استئنافاً لكتابَيْ ديكارت في المنهج: **قواعد لتوجيه العقل** (1628) و **بحث**

= الفكر الهندسي... وستنتهي محاربة الكاثوليكية للمذهب اليانسني بإصدار لويس الرابع عشر سنة 1709 قراراً بهدم دير بور رويال وتشتيت شمل "المتوحّدين" فيه، وهو الأمر الذي نُفِّذ فعلاً.

(6) لقد كانت المناظرة في الفكر الغربي المسيحي في القرن السابع عشر الأسلوب الرائج في التداول المعرفي بين العلماء والنظار. يشهد لذلك حجم المراسلات والمكاتبات التي كانت لهؤلاء. بل إن "التأليف" و"التصنيف" كان عندهم دعوة للمناظرة. إن وضع مؤلف من المؤلفات إنما هو "اقتراح" ما قد يكون معوجًا وغير مستقيم يُقوِّمُ في وضع ثانٍ بفعل نظر القراء فيه واعتراضاتهم عليه، وهذا ما يفسر الأوضاع المتتالية، أي "الطبعات" الثانية أو الثالثة للمؤلَّف الواحد، فهذه الطبعات الجديدة تقوم ما قد يكون في الأولى "المقترحة" من خطأ أو اعوجاج. تقول جماعة بور رويال في هذا الشأن وفي كتابها **المنطق أو فن التفكير**، وهو الكتاب الذي سنستمد منه أقوالها التي تتضمنها الهوامش اللاحقة،

“Tous ceux qui se portent à faire part au public de quelques ouvrages, doivent en même temps se résoudre à avoir autant de juges que de lecteurs, et... le seul droit qu'ils peuvent s'y réserver légitimement est celui de corriger ce qu'il y aurait de défectueux, à quoi ces divers jugements qu'on fait des livres sont extrêmement avantageux, car ils sont toujours utiles lorsqu'ils sont justes,et ils ne nuisent de rien lorsqu'ils sont injustes, parce qu'il est permis de ne pas les suivre... Ainsi il serait à desirer qu'on ne considérât les premières éditions des livres que comme des essais informes que ceux qui en sont auteurs proposent aux personnes de Lettres pour en apprendre leurs sentiments; et qu'ensuite sur les différentes vues que leur donner-aient ces différentes pensées, ils y travaillassent tout de nouveau pour mettre leurs ouvrages dans la perfection où ils sont capables de les porter”, pp.46-47.

(7) يُحكى أن أرنولد راسل ديكارت بجملة من الاعتراضات والأسئلة طالباً منه الجواب عليها، فلما توصل بردود ديكارت سلّم بها كلها إذ ظهرت له وكأنها أجوبة إلهية! وقد كانت هذه البداية الحاسمة في تأثر أرنولد الكبير بالنزعة الديكارتية.

في منهج حسن التعقل والبحث عن الحقيقة في كل العلوم (1637). بذلك يكون منطق بور رويال استمراراً للتوجّه المنهجي الديكارتي من جهة وإعمالاً لهذا التوجه في انتقاد المنطق الرائج، منطق أرسطو، من جهة أخرى. ولقد كان لهذا الاستمرار والإعمال كبير الأثر في المجال الثقافي الغربي بدءاً من القرن السابع عشر كما يشهد لذلك عدد الطبعات الفرنسية التي عرفها مصنَّف أرنولد ونيكول، إذ بلغت أربعاً وأربعين طبعة امتدت على مدى قرنين ونصف من الزمان. من هنا كان البحث في منطق بور رويال بحثاً في أحد أكبر المؤثرات النظرية في الفكر الحداثي الغربي.

يُعدُّ "المنطق" عند مدرسة بور رويال فناً للتفكير الجيد المفيد لمعرفة الأشياء، تعرُّفاً عليها وتعلُّماً لها أو تعريفاً بها وتعليماً لها. ويشمل فنّ المنطق كل ما تحصَّل للبشر من نظرهم وتدبُّرهم لعمليات الذهن الأربع الأساس، عملية التمثل والتصور، تمثل المفاهيم والأفكار وتصورها، وعملية القضاء والحكم، القضاء على الأخبار والحكم عليها بالثبوت أو البطلان، وعملية التدليل والتعليل، التدليل لحكم من الأحكام أو قضية من القضايا بإيراد أدلتها وتعليلها بذكر عللها، وأخيراً عملية ترتيب ونظم التفكير بتدليلاته أو تعليلاته، وأحكامه أو قضاياه، وتمثلاته أو تصوراته، بكيفية تختصّ بتحقيق التعرف والتعريفِ، العلم والتعليم، على أحسن وجه. وليس من مهام فن المنطق أن يكشف لنا الوسيلة التي بها ستنجز العمليات الذهنية الأربع السابقة، إذ الطبع هو الذي زوّدنا بهذه الوسيلة حين منحنا العقل، وإنما تكمن مهمة فن المنطق في تدبر وفحص ما يدفعنا طبعنا للقيام به من عمليات. ومن شأن التدبر المنطقي لعمليات الذهن إفادتنا ثلاث فوائد:

- أولاها تتمثّل في الاطمئنان لجودة استعمال العقل. إننا باعتبار قواعد المنطق المتعلقة بمختلف العمليات الذهنية نصبح ناظرين نظرة جديدة لما نقوم به من هذه العمليات بشكل طبيعي.

- ثانيتها تتمثل في تيسير الوقوف على مكامن الخطأ والخلل التي يمكن أن نقع فيها في تفكيرنا. إننا وإن كنا عادة، وبالتعويل على بصيرتنا الطبيعية وحدها، قادرين على العلم بفساد تدليل من التدليلات، فقد لا نكون قادرين على معرفة العلة التي لأجلها كان فساد ذلك التدليل. وفن المنطق يفيد في التعرف على مختلف العلل المفسدة للتدليلات والاستدلالات.

- ثالثة الفوائد تتمثل في أن فن المنطق يجعلنا أكثر معرفة بطبيعة عقلنا. إن طبيعة العقل تنكشف بفعل تدبر مختلف عملياته. وهذا هو موضوع فن المنطق.

تبعاً للتعريف الذي قدّمته مدرسة بور رويال لفن المنطق، جاء تناولها له في أقسام أربعة، قسم خُصّص لتدبر العملية الأولى، عملية التصور (Concevoir)، وقسم خُصّص للعملية الثانية، عملية القضاء (Juger)، وقسم ثالث خُصّص للعملية الثالثة، عملية التدليل (Raisonner)، وقسم أخير خُصّص للعملية الرابعة، عملية الترتيب والنظم (Ordonner). وقد شمل كل قسم من هذه الأقسام الأربعة مسائل متعددة: خمس مسائل في القسم الأول، وعشرين مسألة في القسم الثاني، ومثلها في القسم الثالث، وست عشرة في القسم الرابع والأخير. ومسائل هذا القسم الأخير هي المسائل المتعلقة بالمنهج.

نظرت مدرسة بور رويال إلى "المنهج" كمبحث منطقي يؤول في تدبره وفحصه للعمليات الذهنية إلى طلب اكتشاف **القواعد المؤسسة لمشروعية المعرفة الإنسانية** بنوعيها، المعرفة الإنسانية المسماة **"علماً"**، وهي المعرفة التي تُعوِّل فيها الذات العارفة على ذاتها **عقلاً وحِسّاً**، والمعرفة الإنسانية المسماة **"نقلاً"**، وهي المعرفة التي تعوّل فيها الذات العارفة على **الأخبار** التي تتلقّاها عن الغير وتنقلها عنه، فجاء بحثها في المنهج بحثاً في **"منهج للمعقول"** وبحثاً في **"منهج للمنقول"**. وقد كانت هذه القواعد المنهجية المؤسسة لمشروعية المعرفة العقلية ولمشروعية المعرفة النقلية، التي قررتها جماعة بور رويال، زبدة منطقها وعلامة تميزها في مسار تطور الدرس المنطقي الذي عرفه الغرب المسيحي في القرن السابع عشر الميلادي وما بعده.

فما هي هذه القواعد؟ وكيف كان مسار بور رويال في سلوكها النظري لتقرير ما قررته من قواعد؟ وما هي الفائدة التي يمكن أن يستخلصها الناظر الإسلامي - العربي اليوم من اجتهاد بور رويال المنطقي؟

إننا في وقوفنا على اجتهاد بور رويال المنطقي في نظرها في مسائل المنهج سنسلك سبيل توخي العرض الأمين لدعاويها وتقريراتها، مُلمّحين ومُومئين إلى التشابه الكبير اللائح بين هذه الدعاوى والتقريرات ومثيلاتها في الاجتهاد المنطقي الإسلامي - العربي القديم الذي تبلور خارج حلقة "فلاسفة" الإسلام، أي داخل

حلقة المتكلّمين والأصوليين الذين عارضوا، كما عارض أرنولد ونيكول، المنطق الأرسطي "الفلسفي" وامتنعوا عن التسليم بفائدته وجدواه. سنُقدّم أولاً نظرية بور رويال في "العلم" ثم نظريتهم في "منهج المعقول" بنوعيه، منهج التَّبَيُّن الذاتي ومنهج التبيين والبيان للغير، ثم نظريتهم في "منهج المنقول"، لنتخلص في النهاية إلى ذكر بعض من الفوائد و"العبر" بها يمكن أن "نَعْبُرَ" من جديد إلى تراثنا الإسلامي - العربي المنطقي القديم الذي أهمله أصحابه أيما إهمال بدعوى غرابته عن الحداثة وما بعدها!

مبحث المنهج عند مدرسة بور رويال: منهج التَّبينُ ومنهج البيان

يُكَوِّن مبحث المنهج، بالإضافة إلى مبحث التدليل، أهم مباحث علم المنطق وأفيدها عند جماعة بور رويال. ويقتضي الكلام في المنهج الكلام في البرهنة أيضاً إذ كانت هذه الأخيرة لا تتم عادة بالتدليل الواحد وإنما بسلسلة من التدليلات متعددة، بفضلها يتسنى إقامة البرهان على حقيقة من الحقائق بوجه مُلْزِم لا دفع فيه. ولما كانت إجادة البرهنة قلما يُحتاج فيها إلى المعرفة النظرية لقواعد القياس وإلى احترامها، إذ يَبْعُدُ من الإنسان العاقل حقاً تصور إخلاله بها، وإنما يُحتاج **فيها إلى** الترتيب الجيد للأفكار، بالاستناد والانطلاق من تلك الأفكار التي تكون واضحة وبديهية لأجل النفاذ إلى **علم** تلك التي كانت تبدو خفية ومستغلقة ولأجل التخرج إلى **كشفها وبيانها**، اقتضى الكلام في جودة إقامة البرهان الكلام في العلم أيضاً، علم الخفي والمستغلق وكشفه وبيانه.

حديث جماعة بور رويال في المنهج إذن حديث ذو وجهين، حديث في **غايته** وهي **"العلم"**، وحديث في **وجوهه وكيفياته** وهي **"صور الترتيب الجيد للأفكار المفضي إلى العلم"**.

1. "العلم" عند جماعة بور رويال

تناولت جماعة بور رويال مسألة "العلم" من جهات ثلاث: من جهة إثبات وجوده الفعلي، ومن جهة المفاضلة فيه بين طريقيه العقلي والحسي، ومن جهة إثبات حُجّية المعلوم الديني المنقول؛ وقد مهدت لهذا التناول بالحديث في "متعالقات العلم" مميزة رتبته ودرجته ضمنها.

1.1. في "متعالقات العلم"

ترى جماعة بور رويال أن "العلم" يندرج في مجموعة سداسية تشكل مجتمعة مختلف أصناف المعرفة البشرية. إن للمعرفة البشرية مستويات ستة متراتبة ومتمايزة فيما بينها. ويمكن تقريب هذا التراتب وهذا التمايز في أصناف المعرفة البشرية اللذين قررتهما جماعة بور رويال بالسلّم التالي، الذي تفضل فيه رتبه العُليا رتبه الدُنيا، (وسنقتصر في البداية على إثبات "المصطلحات" التي استخدمتها الجماعة لتعيين هذه الرتب المعرفية دون ترجمتها - لأن ترجمتها تقتضي أولاً الوقوف على مدلولاتها عند الجماعة كما سنرى). والسلّم التراتبي هو:

الأعلى	+	Intelligence
		Science
		Foi
		Jugement téméraire
		Opinion
الأدنى	0	Erreur

ويعني هذا السلم أن ما من معرفة بشرية إلا وهي منتمية إلى درجة من الدرجات الست السابقة. لكن كيف انتهت جماعة بور رويال إلى تقرير هذا الترتيب لأصناف المعرفة البشرية ولدرجاتها؟ إنها انتهت إلى ذلك **باستقراء** مختلف كيفيّات معرفتنا بما نعرفه من الأحكام العامّة. وقد أدّى هذا الاستقراء إلى حصر الكيفيات في ست:

- إذا ما تدبرنا معرفتنا بصدق حكم عام فوجدنا أننا نصدِّقُ به بدون حاجة إلى تعليل لهذا التصديق سُمِّيت معرفتنا هذه، اصطلاحاً، باسم "Intelligence". ومعلوم أن معرفتنا بالمبادىء الأُوَّل، التي نستند إليها في بناء معارفنا واكتسابها وتعليلها، هي من هذا الصنف الأول.
- أما إذا تدبرنا معرفتنا بحكم عام ما فوجدنا أننا نتوقَّف في التصديق به على أمر آخر يدفعنا إلى ذلك، فإن هذا الدافع لن يخلو من أن يكون:
  - إما قدوة أو حجة نقبل أحكامه وأقواله.
  - وإما سبباً أو علة شهدت لذلك الحكم العام.

وعليه،

- فإن كان الدافع إلى التصديق بالحكم العام هو "القدوة" أو "الحجة" (L'autorité) سُمّيت المعرفة الحاصلة بهذا الدافع، اصطلاحاً، بأسم "Foi".
- أما إن كان الدافع إلى التصديق بالحكم العام هو "السبب" أو "العلة" (La Raison) فإن المعرفة الحاصلة بهذا الدافع:

•• إما أن تكون معرفة لا إلزام تامًا فيها لنا، بحيث يبقى عندنا معها شك أو تردُّد ما في ثبوت صدق الحكم العام، فحينها ستسمى هذه المعرفة، اصطلاحاً، باسم "Opinion".

•• وإما أن تكون معرفة ملزمة لنا لأننا نقتنع بها اقتناعاً تاماً، وفي هذه الحالة:

••• إما أن تكون العلة الشاهدة للحكم العام الذي التزمنا به علة لا تشهد حقاً للحكم العام وإنما تشهد له ظاهراً فقط وتنتفي شهادتها له بالفحص المدقق، فحينها ستُسَمَّى المعرفة الحاصلة بهذا الصنف من العلل، اصطلاحاً، باسم (Jugement téméraire) لأنه حكم غير مُعَلَّل حقاً حتى وإن كان صادقاً في ذاته.

••• وإما أن تكون العلة الشاهدة للحكم العام الذي التزمنا به علة لا تشهد حقاً لذلك الحكم وإنما، أيضاً، علة باطلة، فحينها تكون المعرفة الحاصلة بهذا النوع من العلل، اصطلاحاً، "Erreur".

••• وإما أن تكون العلة الشاهدة للحكم الذي التزمنا به ليست فقط علة تشهد حقاً لذلك الحكم وإنما أيضاً علة حقيقية وثابتة في نفس الأمر. وشهادة العلة وثبوتها أمران لا يُدْرَكان إلا بفحص لا تسرع فيه وتدبر مدقِّق لا استسهال له. ومن ثمة كانت المعرفة الحاصلة بهذا الضرب من العلل من أثبت المعارف وأقواها، ولهذا خُصَّت، اصطلاحاً، باسم "Science".

باستقراء كيفيات معرفتنا بما نعرفه من الأحكام العامّة، يظهر إذن، أن "المعروف"، عندنا، أصناف ستة:

1- معروف صادق نحكم بصدقه دون إحساس منا بالحاجة إلى تعليل التصديق به. وهذا هو المعروف الذي فُطرنا وجُبلنا على التصديق به، وهو ما

تنطوي عليه درجة "L'intelligence" عند جماعة بور رويال. من هنا تصح تأدية هذه الدرجة بمصطلح "**أدلة المعقول**" أو مصطلح "**المعارف الضرورية**" المستخدمين في تراثنا المنطقي الإسلامي-العربي.

2- معروف صادق نحكم بصدقه عن طريق تعليله بإيراد علته الحقيقية والثابتة التي تشهد له حقاً. وهذا هو ما تنطوي عليه درجة "Science" التي أُدِّيت في تراثنا بمصطلح "**العلم**" أو "**المعلوم**" أو "**المعروف العلمي**".

3- معروف صادق نحكم بصدقه عن طريق الاقتداء بمن هو عندنا حجة وهذا هو ما تنطوي عليه درجة "Foi" التي أُدِّيت عندنا في تراثنا الإسلامي - العربي المنطقي بمصطلح "**المقبول**"، وقد نؤديه هنا باسم "**المعروف الإيماني**".

4- معروف صادق نحكم بصدقه عن طريق تعليله بوجه غير سليم نُخِلُّ فيه بشرط من شروط صحة التعليل وسلامته. وهذا هو ما تنطوي عليه درجة "Jugement Téméraire" التي يمكن أن نؤديها باسم "**المعروف المتسرع في تقريره**".

5- معروف يغلب على ظننا صدقه مع خطور إمكان كذبه بالبال. وهذا هو الذي تنطوي عليه درجة "Opinion" التي نؤديها باسم "**المعروف الظني**".

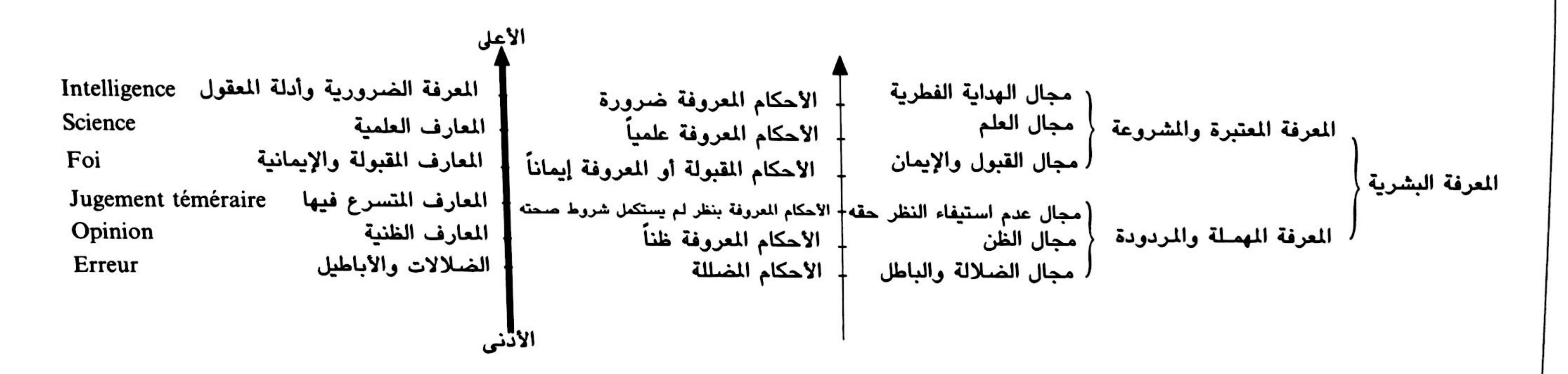
6- معروف باطل لا يُصدِّق به إلا مُبْطِلٌ (= من يُثْبِت الباطل) عن طريق تعليله بوجه غير سليم وبالاستشهاد بعلة مُنْتَقِضَةٍ، تعليلاً واستشهاداً يُضَلِّلان عن الحق. وهذا هو ما تنطوي عليه درجة "Erreur" (أصلها اللغوي هو الفعل Errer الذي يعني ضَلَّ). ويمكن أن نؤدي هذه الدرجة إما بمصطلح "**الباطل**" وإما بمصطلح "**الضلالة**" (بدون حمولتها الدينية).

يصبح السُلَّم التراتبي الذي أقرته جماعة بور رويال للمعارف البشرية سُلَّماً ذا طرفين أقصيين، طرف "أدلة العقول" أو "المعارف الضرورية" وطرف "الضلالة" أو "الأباطيل". وتتوسط هذين الطرفين الأقصيين أطراف أربعة أعلاها الطرف المنطوي على "المعارف العلمية" فالطرف المنطوي على "المعارف المقبولة" أو

"المعارف الإيمانية" فالطرف المنطوي على "المعارف المُتَسَرَّع فيها" وأخيراً الطرف المشتمل على "المعارف الظنية". وعليه يصبح السلم التراتبي السابق على الشكل التالي:

"أدلة العقول"، "المعارف الضرورية"	**الأعلى**	+ ▲	Intelligence
"العلم"، "المعروف العلمي"			Science
"المعارف المقبولة"، "المعارف الإيمانية"			Foi
"المعارف المتسرَّع فيها"			Jugement téméraire
"المعارف الظنية"			Opinion
"الضلالات"، "الأباطيل"	**الأدنى**	0	Erreur

لا شك أن من فضائل السلّم التراتبي السابق، فضلاً عن بيان مرتبة العلم، بيان مراتب المعرفة المعتبرة والمشروعة وتمييزها عن مراتب المعرفة المهملة والمردودة. وبالتالي يمكن أن نستخلص من حديث جماعة بور رويال في "متعالقات العلم" رأيهم في كيفية تقويم المعرفة البشرية، إذ يمكن أن **يُحَوَّل السلّم التراتبي إلى سلّم تقويمي** قد يكون بالشكل التالي:


المعرفة البشرية
المعرفة المعتبرة والمشروعة
المعرفة المهملة والمردودة
مجال الهداية الفطرية
مجال العلم
مجال القبول والإيمان
مجال عدم استيفاء النظر حقه
مجال الظن
مجال الضلالة والباطل
الأحكام المعروفة ضرورة
الأحكام المعروفة علمياً
الأحكام المقبولة أو المعروفة إيماناً
الأحكام المعروفة بنظر لم يستكمل شروط صحته
الأحكام المعروفة ظناً
الأحكام المضللة
الأعلى
الأدنى
المعرفة الضرورية وأدلة المعقول
المعارف العلمية
المعارف المقبولة والإيمانية
المعارف المتسرع فيها
المعارف الظنية
الضلالات والأباطيل
Intelligence
Science
Foi
Jugement téméraire
Opinion
Erreur

ينتهي حديث بور رويال في متعالقات العلم إذن إلى بيان رتبة "العلم" بالنسبة إلى معارف أخرى، ليست علمية، ولكنها مع ذلك يحكم بها الإنسان ويعتقدها. وبعد هذا البيان تنتقل الجماعة لاستشكال مسألة تحقق هذا الرتبة العلمية فعلاً في ما يحكم به الإنسان من أحكام وفي ما يعرفه من معارف.

2.1. في الإثبات الفعلي لوجود المعرفة العلمية

تحصَّل من الوقوف على مختلف أصناف المعرفة البشرية الإقرار بعلو شأن صنفين منها، صنف معرفة المبادىء الأُول التي لا نحتاج في التصديق بها إلا إلى أدلة عقولنا، وصنف المعرفة العلمية المعلّلة التي يكون المعلول فيها الحقيقة العلمية الصادقة وتكون العلة فيها أمراً ثابتاً يشهد حقاً للمعلول. ويترتّب على هذا الحاصل، من الناحية المبدئية، الإمكان النظري لوجود المعرفة اليقينية القطعية بمبادىء البرهان (= أدلة العقول) أو بنتائج البرهان (المبرهنات أو المعارف العلمية). لكن لمّا كان الإمكان النظري لا يستلزم ضرورة الوجود الفعلي، وجب التساؤل، من هذه الجهة، عن الوجود الفعلي والواقعي للمعرفة اليقينية القطعية: فهل لدينا فعلاً معارف ضرورية وواضحة؟ وهل لدينا فعلاً معارف تشهد لها علل ضرورية وواضحة؟

تثبت جماعة بور رويال الوجود الفعلي للمعرفة اليقينية القطعية منبِّهة إلى وجود فلاسفة اعترضوا على هذا الوجود؛ فلقد كان مِنَ الفلاسفة، كالأكاديميّين الجدد، مَنْ مَنَعَ من إمكان وجود القَطْع واليقين في المعرفة مدّعياً أن غاية ما يمكن أن يحصّله الإنسان، في أحسن الأحوال، إنما هو غلبة الظن ومقاربة الحق (Vraisemblance) فقط؛ وقد كان من الفلاسفة أيضاً مَنْ كان يمنع حتى من إمكان وقوع هذا الظن الغالب، مدّعياً أن كل معارفنا، بدون استثناء، يشوبها الغموض ويمتنع فيها القطع واليقين، وقد كان هذا ادعاء البيرونيين.

ترى جماعة بور رويال أن هذه الاعتراضات والادعاءات المشكِّكة في الوجود الفعلي للمعرفة اليقينية القطعية ما هي إلا أقاويل لو تدبَّر أصحابها ذواتهم وأنفسهم وما يعتمل في هذه الذوات والأنفس لوجدوا ما لا حصر له من المعارف الواضحة التي يستحيل عليهم التشكك فيها، ولتبين لهم بذلك سقوط اعتراضاتهم وادعاءاتهم وبطلانها. إن الشاهد في الوجود الفعلي للمعرفة اليقينية القطعية هو ما

يوجد فعلاً في قلوبنا من معارف لا يطالها الشك أبداً. المعرفة اليقينية القطعية ليست فقط ممكنة الوجود نظريًا وإنما هي واقعة فعليًا أيضاً، ودليل ذلك ما نجده في أنفسنا من المعلومات التي يستحيل علينا الشك فيها[8].

3.1. في التفاضل بين المعرفة العقلية والمعرفة الحِسّية

تتميز المعرفة العلمية، سواء تعلقت بمبادىء البرهان أو بنتائجه، بكونها معرفة عقلية. وهي بهذا الطابع العقلي تنفصل وتتميز عن معرفة أخرى تتحصل لنا بطريق الحواس هي المعرفة الحسية. نعرف إذن، حسب جماعة بور رويال، بطريقين، بطريق العقل والتعليل من جهة، وبطريق الحس والإحساس من جهة أخرى. لكن أي طريق من هذين الطريقين هو الأفضل والمقدَّم؟ وهل يتعلق اليقين والقطع بطريق دون آخر؟

تقرّر جماعة بور رويال، في مسألة التفاضل بين المعرفة العقلية والمعرفة الحسية، أن الأفضل، وبالتالي المُقَدَّم، هو المعرفة العقلية. ولها في هذا التفضيل والتقديم أدلة ثلاثة:

1. لمّا كان اطمئناننا لِما ندركه عقلاً أكثر وأقوى من اطمئناننا لما ندركه حساً وجب تقديم ما نطمئن إليه أكثر وتفضيله على غيره؛ أي وجب تقديم المدرَك عقلاً وتفضيله على المدرَك حِسّاً.

2. إن الحواس، وإن كانت لا تخدعنا دائماً في ما تقدّمه لنا، فإن قطعنا أو يقيننا بأنها لا تخدعنا أمر لا يأتينا من طريق الحواس وإنما من طريق التدبر العقلي الذي به نُميّز متى ينبغي أن نثق بما تقدمه لنا الحواس ومتى لا ينبغي ذلك. وعليه، فالأصل في الثقة بالمدرك الحسي هو التدبر العقلي. وبما أن الأصل مُقدَّم على الفرع ومفضَّل عليه لزم، من هذه الجهة، أن يكون المدرك العقلي مقدماً على المدرك الحسي ومفضلاً عليه.

3. إن الطريق الحسي في الإدراك طريق، في حد ذاته، لا يُطمَأنّ إليه

(8) "... en se renfermant dans son esprit seul et en y considérant ce qui s'y passe, on y trouvera une infinité de connaissances claires et dont il est impossible de douter"... p.361.

اطمئناناً تاماً، وبالتالي فإن ما ندركه بهذا الطريق قد يكون مدركاً مشكوكاً فيه. ولا يمكن أن يقدم ويفضل المشكوك فيه.

أما في مسألة تعلُّق اليقين بطريق من الطريقين دون الآخر فترى جماعة بور رويال أن "اليقين" و"اللايقين" يطالان الطريقين معاً؛ فهناك المدرك العقلي اليقيني والمدرك العقلي اللايقيني، كما أن هناك المدرك الحسي اليقيني والمدرك الحسي اللايقيني. من الخطأ إذن التمييز بين الطريقين بتخصيص أحدهما بتحصيل اليقين وتخصيص الآخر بالإفضاء إلى اللايقين.

نستخلص مما سبق أن جماعة بور رويال تقرر في مسألة التفاضل بين المعرفة الحسية والمعرفة العقلية الحقائق الأربع التالية:

1. المعرفة العقلية مُقدَّمة على المعرفة الحسّية.
2. المعرفة الحسّية قد تكون معرفة يقينية، والمعرفة العقلية قد تكون معرفة لا يقينية.
3. يقينية المعرفة الحسية إنما تُعلم بمعرفة عقلية لا بمعرفة حسية.
4. المعرفة العقلية إذن هي الأصل.

1.4. في حُجِّية المعلوم الديني المنقول

توسّلت جماعة بور رويال لإثبات حجية المعلوم الديني المسيحي بطريق الوقوف على أجناس "موضوع" المعرفة والعلم. إن الأمر الذي يمكن أن يكون موضوعاً لمعرفتنا تتقاسمه أجناس ثلاثة:

1. ما يمكن أن نعلمه بوضوح وبيقين.
2. ما لا نعرف حقيقته بوضوح ولكن مع ذلك يمكننا أن نطمع في الاقتدار على معرفته.
3. ما يبدو ممتنعاً على المعرفة اليقينية:

- إما للافتقار إلى المبادئ الموصلة إليه.
- وإما لقصور العقل عن إدراكه.

يشمل الجنس الأول كل المعارف التي نتوصّل إليها بأدلة العقول وبالبرهان. أما

الجنس الثاني فتكمن مادته في مطالب الدرس الفلسفي. إن الدرس الفلسفي بمعناه العام لا ينبغي أن يتوجه إلى طلب معرفة المواضيع التي يبدو امتناعها على المعرفة اليقينية، أي المواضيع التي تكون من الجنس الثالث السابق. ويترتب على الإلزام السابق أن يعمل الفيلسوف (= العالِم بصفة عامّة)، سلفاً، على التمييز في المطالب الفلسفية (= العلمية) بين تلك التي يمكن للعقل البشري إدراكها وتلك التي لا قدرة له على إدراكها، فيطلب الأولى ويُحجِمُ عن طلب الثانية. والضابط في الطلب والإحجام قاعدة عامّة ينبغي أن تراعى في جميع العلوم تقضي بألا نحمل أنفسنا أبداً على طلب ما يتجاوزنا وما لا أمل لنا في القدرة على الإحاطة[9] به. ومن أمثلة مواضيع الجنس الثالث من المطالب التي يقصر عقلنا عن إدراكها تذكر جماعة بور رويال المسائل المتعلقة بالقدرة الإلٰهية وبالخلق الإلٰهي وباللانهاية، وكلِّ المسائلِ الميتافيزيقية شديدةِ الغموض وعالية التجريد وكثيرة البعد عن المبادىء الواضحة والمعروفة ضرورة؛ إذ في مثل هذه المسائل يكون حال من يقول فيها للوهلة الأولى إنه لا يعرف فيها شيئاً مثله مثل من قضى في النظر فيها عقوداً؛ بل إن هذا الأخير المتكلِّف للنظر في هذه المسائل لن يكون في مأمن من النزول إلى درجة أخسّ وأنزل من درجة الجاهل، لأنه قد يظن أنه يعلم وما هو بعالم حقاً. وعليه، تستخلص جماعة بور رويال وجوب تجاهل ما نعلم ألاّ قدرةَ لنا على معرفته. وبهذا التجاهل يتمّ لنا التفرغ لفحص المواضيع المناسبة لقدراتنا العقلية، فنتقدم في معارفنا. لكن تبقى مع ذلك فائدة ومنفعة في بحث هذه المسائل اللاهوتية والميتافيزيقية المتجاوزة لقدراتنا العقلية تتمثلان في أمرين، أولهما معرفة حدود عقلنا، وثانيهما **إلجامنا عن التجرؤ على معارضة الحقائق الدينية بحجة أننا لا نستطيع الإحاطة بها**[10].

---

(9) "Ne s'appliquer jamais à la recherche de tous ce qui est au-dessus de nous, et que nous ne pouvons espérer raisonnablement de pouvoir comprendre", p.363.

(10) "L'utilité que l'on peut tirer de ces spéculations, n'est pas simplement d'acquérir ces connaissances qui sont d'elles-mêmes assez stériles, mais c'est d'apprendre à connaître les bornes de notre esprit. Et lui faire avouer malgré qu'il en ait, qu'il ya des choses qui sont, quoiqu'il ne soit pas capable de les comprendre; et c'est pourquoi il est bon de le fatiguer à ces subtilités, afin de dompter sa présomption et lui ôter la hardiesse d'opposer jamais ses faibles lumières aux vérités que l'Eglise lui propose, sous prétexte qu'il ne les peut comprendre...", pp.366-367.

يتبيّن إذن أن غرض جماعة بور رويال من الحديث عن أجناس ما يمكن أن يكون موضوع علم ومعرفة، أي عن أجناس المعلوم والمعروف، التأكيد على وجود أمور يُقصِّر العقل عن إدراكها وإن كانت موجودة فعلاً، ومن ثمة التمهيد للإقرار بحُجيّة طريق النقل والإيمان في الدفع إلى إدراك مثل هذه الأمور.

إن حديث مدرسة بور رويال في "العلم" يؤول في النهاية إلى إبراز حجية مستويات معرفية ثلاثة، حجية أدلة العقول وحجية المعرفة العلمية التي تتم بواسطة التدليل والتعليل وأخيراً حجية المعرفة الدينية التي تتم بواسطة القبول والإيمان.

2. "المنهج" أو "صور الترتيب الجيد للأفكار المفضي إلى العلم"

إن حديث مدرسة بور رويال في المنهج وفي صور الترتيب الجيد للأفكار الذي من شأنه أن يؤسّس لمشروعية التعرف على الأشياء والحقائق ولمشروعية التسليم بالأخبار المنقولة وقبولها، إن هذا الحديث هو الذي يظهر تميزها عن التقليد المنطقي المشّائي وتجاهلها التام للمنطق الأرسطي ولنظريته القياسية بأشكالها وضوابطها المختلفة. إن النظرية القياسية لا تنفع لا في تبيُّن الأشياء والحقائق التي تكون غائبة عنّا، ولا في بيان هذه الأشياء والحقائق إلى الغير بعد أن تتبيَّن لنا، ولا في تقويم الأخبار المنقولة إلينا. إن النافع في هذه الأمور الثلاثة، أمر التَّبَيُّن وأمر البيان وأمر الاعتداد بالأخبار، إنما هي قواعد أخرى استلهمتها مدرسة بور رويال من روح مقالات ديكارت في المنهج. وعليه نجد في حديث بور رويال المنهجي تحريراً وتقريراً لمجموعة من الوصايا والقواعد ينبغي أن تنضبط بها عمليات ثلاث، عملية التَّبَيُّن وعملية البيان وعملية تقويم الأخبار.

1.2. منهج التَّبَيُّن في المعرفة العلمية

يعود منهج تبين الحق في مسألة من المسائل إلى جودة ترتيب الأفكار بقصد الانتهاء إلى اكتشاف حقيقة تكون غائبة عنا، أي بقصد الاهتداء والاسترشاد إلى ما نجهله من خلال جودة تنظيم متوالية من الأفكار تكون معلومة لنا، واضحة عندنا.

وتخصّ جماعة بور رويال هذا المنهج التَّبَيُّني والاستهدائي والاسترشادي بأسماء ثلاثة متكافئة فيما بينها وهي اسم "L'analyse"[11] واسم "Méthode de résolution" واسم "Méthode d'invention"، أي "التحليل" و"منهج الحل" و"منهج الإبداع". وعليه يكون تبيُّن أمر من الأمور:

- إمّا **تحليلاً** له لتتبين لنا حقيقته،
- وإمّا **حلاً لإشكال** يتبيّن لنا الصواب فيه،
- وإمّا **وضعاً لجديد** لم نُسبق إليه يبيّن حكم أمر من الأمور.

عادة ما لا يتعلق التَّبَيُّن بمجموع مسائل صناعة علمية ما وإنما يتعلق ببعض من مسائلها فقط. وعليه، يصبح التَّبَيُّن طريقاً من الطرق النظرية يراد بواسطته تخليص الصدق في المسألة التي تكون موضوع تبين. ويجرّ هذا الأمر إلى ضرورة التساؤل، في البداية، عن طبيعة الأمور التي يمكن أن تكون موضوع تبين، أي عن طبيعة المسائل العلمية بصفة عامّة.

تصنّف جماعة بور رويال المسائل التي تكون موضوع تبين علمي إلى صنفين، صنف تسمّيه "Questions de mots"، ويشمل المسائل التي يُسأل فيها

(11) لفظة "ANALYSE" التي تعني لغة الفرك والتفتيت والحل والنقض (في مقابل الإبرام) في أصلها اليوناني "ANALUSIS" مشتقة من الفعل "ANALUEIN" المركب من "ANA" كلاحقة تتصدر الفعل "LUEIN" الذي يدل لغة على فعل "الحل" أي "التحليل" (Dissoudre). أما اللاحقة "ANA" التي تتصدر فعل التحليل فتدل على أن الفعل يُنجز "من الأسفل إلى الأعلى" أو "بالعود إلى الوراء" أو "بالاتجاه المعاكس والمقلوب". وعليه تكون لفظة "ANALYSE" دالة لغة على فعل فرك أمر من الأمور أو تفتيته أو نقضه وحله **للارتقاء إلى إدراك** أجزائه المكونة له (بدلالة ANA على "من الأسفل إلى الأعلى") أو **لرده إلى ما قبله من أصوله** التي تفرع عنها (بدلالة ANA على "العود إلى الوراء") أو للانطلاق منه لا في اتجاه إدراك ما يترتب عليه ولكن في اتجاه إدراك ما ترتب هو عنه (بدلالة ANA على "الاتجاه المعاكس والمقلوب"). "ANALYSE" بهذا المعنى إذن فعل مخصوص من شأنه أن يؤدي إلى تبين أمر من الأمور، إنه فَرْكٌ لأمر من الأمور (فعل التفريك= فعل التفكير؛ لأن "التفكير" مقلوب "التفريك" في اللغة العربية، وهما بدلالة واحدة) لتبين مكوناته وأجزائه أو أصوله ومبادئه أو مقدماته وملزوماته. الأصل في ANALYSE إذن هو "التبيُّن" وليس فقط "التحليل" أو "الحل".

عن مداليل الألفاظ والأقوال، وصنف تسميه "Questions de choses"، ويشمل المسائل التي يسأل فيها عن معرفة الأشياء والموجودات. والصنف الثاني من المسائل أهم من الصنف الأول منها.

1.1.2. منهج تبين الألفاظ

يكمن التَّبَيُّن اللفظي في محاولة التعرف على الأشياء انطلاقاً من الألفاظ الدالة عليها، كأن نريد مثلاً التعرف على مدلول لغز من الألغاز أو تعيين المراد من قول غامض أو مجمل. إن مدلول اللغز والمراد من القول الغامض والمجمل هما بمثابة أمرين يمكن تبينهما انطلاقاً من دليليهما اللفظيين، اللغز أو الأحجية من جهة والقول الغامض والمجمل من جهة أخرى. للألفاظ إذن مداليلها المرادة منها. ويمكن لهذه المداليل أن تكون موضوع تبين وفحص. ومن ثمة لا بد من وجود منهج يضبط جودة ترتيب الأفكار للانتهاء إلى تبين هذه المداليل بوجه سليم. وهذا المنهج هو الذي تسميه جماعة بور رويال منهج تبين المسائل اللفظية. إلا أن مدرسة بور رويال قصَّرت في حقّ هذا المنهج فلم توله عنايةً كبرى ولم تقف على ضوابطه وقواعده وكأنها تثمن التوجه إلى طلب تبين الأشياء على حساب التوجه إلى تبين الألفاظ.

2.1.2. منهج تبيُّن الأشياء

يعود تبين الأشياء عند جماعة بور رويال إلى محاولة التعرف على أشياء ما انطلاقاً من اشياء أخرى لها مع الأولى علاقة ما. وتميز الجماعة في هذا التَّبَيُّن أصنافاً أربعة وذلك تبعاً لطبيعة التعالق الموجود بين الأشياء المبيِّنة (بكسر الياء) والأشياء المبيَّنة (بفتح الياء). وهذه الأصناف التبيينية هي:

1. إرادة تبين شيء ما يكون علة انطلاقاً من معرفة معلولاته. ويكون هذا التَّبَيُّن حينما نكون عارفين بالمعلولات أو الآثار جاهلين بالعلة أو بالمؤثر، فنستند إلى المعروف لنتبين المجهول، أي نستند إلى المعلولات والآثار لنتبين العلة فيها أو المؤثّر فيها، وهو الموضوع الذي نكون طالبين تبينه.

2. إرادة تبين أشياء ما تكون معلولات وآثاراً انطلاقاً من معرفة علّتها أو المؤثّر فيها. ويكون هذا التَّبَيُّن حينما نكون عارفين بالعلة أو المؤثّر جاهلين بما

يترتب على تلك العلة أو ذلك المؤثر من معلولات أو آثار. فنستند إلى العلة أو المؤثر لنتبين ما يلزم من المعلومات والآثار.

3. إرادة تبين شيء ما يكون الحاصل الكُلِّي انطلاقاً من معرفة جزئياته ومكوناته. ويكون هذا التَّبَيُّن حينما نكون عارفين بمجموعة من الجزئيات والمكونات جاهلين بما يتحصل من ضمّ هذه الجزئيات والمكونات بعضها إلى بعض. وتمثل الجماعة لهذا الصنف بإرادة تبين حاصل جمع أو ضرب عددين أو أكثر، فيكون المعروف عندنا هو العددين أو الأعداد والمجهول عندنا هو حاصل الجمع أو حاصل الضرب.

4. إرادة تبين شيء ما يكون جزئيًا أو مكوناً من جزئيات أو مكونات كُلِّي من الكُلِّيات انطلاقاً من معرفة ذلك الكُلِّي من جهة ومن معرفة جزئيات أو مكونات ذلك الكُلِّي من جهة أخرى. ويكون هذا التَّبَيُّن حينما نكون عارفين بِكُلِّيٍّ من الكُلِّيات وعارفين أيضاً ببعض من جزئيات أو مكونات ذلك الكُلِّي جاهلين بالمتبقّي من جزئياته أو مكوناته. وتمثل الجماعة لهذا الصنف من التَّبَيُّن بعملية الطرح الحسابية.

تعود الأصناف الأربعة من تبين الأشياء إذن إلى الاستثمار المعرفي لعلاقة من علاقات أربعة أساس وهي:

1. علاقة العلّة بالمعلول.
2. علاقة المعلول بالعلّة.
3. علاقة الكُلِّي بجزئياته.
4. علاقة جزئيّ بجزئيّ آخر يقعان معاً في شمول كُلِّي واحد.

وللتوسيع من مدى الاستثمار المعرفي لهذه العلاقات، وخصوصاً العلاقة الثالثة والعلاقة الرابعة، ترى جماعة بور رويال وجوب التوسيع من دلالة مفهوم "الجزئي" ليصبح دالاً على مفهوم "المحمول" (L'attribut) بصفة عامّة. وهكذا يصبح كون أمر ما "جزئيًا" لكُلِّيٍّ ما دالاً الدلالات التالية:

1. كون ذلك "**الجزئي**" أمراً "**يتضمنه**" ذلك الكُلِّي أو "**ينطوي**" عليه.
2. كون ذلك "**الجزئي**" كيفاً من كيفيات ذلك الكُلِّي.

3. كون ذلك "**الجزئي**" طرفاً من أطراف ذلك الكُلّي.

4. كون ذلك "**الجزئي**" عَرَضاً من أعراض ذلك الكُلّي.

5. كون ذلك "**الجزئي**" خاصّة من خواصّ ذلك الكُلّي.

وبصفة عامّة كون ذلك "الجزئي" **محمولاً** من محاميل ذلك الكُلّي.

وبهذا التوسيع تصبح العلاقة التي يرد فيها "الجزئي"، كطرف، علاقة حملية بصفة عامّة.

التَّبَيُّن إذن تبيُّن لمسائل، أكانت مسائل لفظية أم مسائل شيئية. وتبيُّن المسألة اللفظية يُعَرِّف على المراد من اللفظ حين لا يكون واضحاً، وتبيُّن المسألة الشيئية يُعَرِّف على وجود الشيء انطلاقاً من معرفة عِلّته إن كان معلولاً أو انطلاقاً من معرفة معلولاته إن كان عِلّة، وانطلاقاً من معرفة "الجزئيات" المحتواة إن كان كُلّيًا، أو انطلاقاً من معرفة "الجزئي" الذي يشاركه في الانتساب إلى "الكُلّي" الواحد إن كان جزئيًا. وكل الأشياء التي يمكن أن تكون موضوع تبيُّن يمكن النظر إليها كعِلّة أو كمعلول أو كجزئي من جزئيات كُلّي أو ككُلّي ينطوي على جزئيات متعددة. وبالتالي ما من شيء إلا يمكن تبيُّنه بالاستثمار المعرفي لعلاقة من العلاقات الأربع السابقة.

لتَبَيُّنِ الأشياء باستثمار العلاقات الأربع السابقة ينبغي، في رأي جماعة بور رويال، الانضباط بجملة من القواعد هي قواعد التَّبَيُّن، والعمل بجملة من الوصايا هي ممهدات وموطئات للتَّبَيُّن.

3.1.2. وصايا التمهيد للتَّبَيُّن

تحصر جماعة بور رويال الوصايا الممهِّدة والموطِّئة لكل تبين في أربع وصايا ينبغي العمل بها، وهي:

1. التعيين الدقيق للمطلوب في المسألة

إن أول أمر ينبغي القيام به قبل الانخراط في عملية التَّبَيُّن هو أن نتمثل تمثلاً واضحاً وبيّناً ما نطلبه بالضبط في المسألة[12].

---

(12) "... de concevoir nettement et distinctement ce que c'est précisément qu'on demande...", p.370.

2. المعرفة السابقة بعلامات المطلوب وأماراته

إنّ لكل مطلوب علاماته وأماراته التي بفضلها يمكن التعرف عليه إن هو صودف في عملية البحث عنه. وعليه ينبغي، سلفاً، بالنسبة لمطلوب مطلوب، أن يكون قد سبق لنا استيفاء تَدَبُّر علاماته وأماراته؛ إذ بهذه نعرف أن ما وقفنا عليه في بحثنا هو فعلاً ما نطلبه(13).

3. التعيين السابق لقرائن المطلوب وشرائطه

قد يكون للمطلوب قرائن تقترن به وشروط تشترط فيه، فيكون المراد من التَّبَيُّن هو ذلك المطلوب بقرائنه وشروطه وليس ذلك المطلوب مرسلاً ومطلقاً. وعليه وجب، بالنسبة لمثل هذه المطالب المقرونة والمشروطة، أن تراعى في عملية التَّبَيُّن كل القرائن وكل الشرائط حتى لا يشذّ منها شيء أو يزاد فيها شيء. ومن شأن هذه المراعاة أن توجّهنا إلى طلب المطلوب المقصود دون غيره، وأن تجعلنا أيضاً، حين نقف عليه، نحكم بأن ما وصلنا إليه ووجدناه هو ما كنا نطلبه ونبحث عنه فعلاً.

4. التعيين السابق للمعروف في المسألة

قد يكون في المسألة التي نريد تبيُّنَها معارف ثابتة ومؤكّدة. وبالتالي يجب قبل الانخراط في عملية التَّبَيُّن حصر كل المعارف والمعلومات الثابتة والمؤكدة ذات العلاقة بالمسألة موضوع التَّبَيُّن، إذ بفضل هذه المعارف والمعلومات سنتوصل إلى معرفة ما نجهله في المسألة وما لا نعلمه بعد، لأننا سنأخذ منها بعض الحقائق التي من شأنها أن توصلنا إلى مطلوبنا(14). والأصل في هذه الوصية الرابعة قاعدة تراعى في جميع العلوم مفادها الالتزام بأن يكون الانتقال دائماً من الأعرف إلى الأقل معرفة، إذ بالأعرف ينبغي أن نعرف الأقل معرفة(15).

---

(13) “...d’avoir assez considérer par les signes et les marques par lesquels [nous] pourrons reconnaître ce que [nous] cherchons quand [nous] le recontrerons...”, p.370.

(14) “... C’est dans l’attention que l’on fait à ce qui est de connu dans la question que l’on veut résoudre que consiste principalement l’analyse, tout l’art étant de tirer de cet examen beaucoup de vérités qui nous puissent mener à la connaissance de ce que nous cherchons”, p.372.

(15) “... de passer toujours de ce qui est plus connu à ce qui l’est moins...”, p.373.

4.1.2. قواعد التَّبَيُّن

شكلت الوصايا الأربع السابقة مداخل ممهدة لعملية التَّبَيُّن. لكن يبقى أمر التقعيد لعملية التَّبَيُّن هو الأساس في المنهج والأعلق به. ولقد حصرت جماعة بور رويال ما ينبغي أن يُنضبط به، في كل عملية تبين، في أربع قواعد أو معايير هي:

1. معيار التصديق بالأحكام وقبولها

لا يجب، أبداً، أن نعدّ أمراً ما صادقاً ما لم نعرف بوضوح أنه صادق. وعلينا أن نحترز جيداً سواء من التسرع في قبول الأحكام التي لم يبدُ لنا بعد صدقها بوضوح، أو من التردد في قبول الأحكام التي بان لنا صدقها. وينبغي أيضاً ألا نفهم من الأحكام التي قبلناها إلا ما يظهر واضحاً لفكرنا بحيث لا يبقى مع هذا الظهور مجال للتشكك في ما قبلناه وصدقنا به[16].

2. معيار تفكيك الصعب من الإشكالات

يجب في كل إشكال نفحصه أن نجزئه إلى كل ما يحتمله من أجزاء ووفق ما يتطلبه حل الإشكال[17].

3. معيار ترتيب النظر والتدرّج فيه من النظر في المفرد إلى النظر في المُركّب

يجب أن نجري أفكارنا وفق ترتيب نبتدىء فيه بالمواضيع الأكثر بساطة والأيسر معرفة للترقي درجة درجة إلى أن نصل إلى معرفة المواضيع الأكثر تعقيداً. وينبغي أن نفترض وجود التراتب بين الأشياء حتى وإن كانت هذه الأشياء لا تراتبَ طبيعيًّا بينها[18].

---

(16) "Ne recevoir jamais aucune chose pour vraie qu'on ne la connaisse évidemment être telle, c'est-à-dire, d'éviter soigneusement la prevention; et de ne comprend rien de plus en ses jugements que ce qui se présente si clairement à l'esprit, qu'on n'ait aucune occasion de le mettre en doute", p.375.

(17) "Diviser chacune des difficultés qu'on examine en autant de parcelles qu'il se peut, et qu'il est requis pour les résoudre", p.375.

(18) "conduire par ordre ses pensées, en commençant par les objects les plus simples et les plus aisés à connaître, pour monter peu à peu comme par degrés jusqu'à la connaissance des plus composés, et supposant même de l'ordre entre ceux qui ne se précèdent point naturellement les uns les autres", p.375.

4. معيار استيفاء الحصر مع دوام مراجعته

يجب في كل الأمور أن نقوم بتقسيمات وتعدادات تامة وغير ناقصة وأن نقوم بمراجعات مستوفاة تجعلنا مطمئنين إلى أننا لم نَسْهُ ولم نغفل عن أي أمر[19].

قواعدُ أربع إذن ينبغي أن تُراعى في عملية التَّبَيُّن، تبيُّن الناظر لما يجهله ويغيب عنه:

- فلا بدَّ للأحكام التي يستند إليها في تبيُّنه من أن تكون واضحة وجلية لا داعي يدعو إلى التشكك فيها؛
- ولا بد للناظر حين ينظر في إشكال معقّد من أن يُجزّئه ويُفكّكه وفق ما يتطلبه حلُّه؛
- ولا بد للناظر حين ينظر أن ييسر على نفسه فيبدأ بالبسيط في تركيبه والسهل في معرفته؛
- ولا بد للناظر أخيراً حين ينظر في أمور مركّبة أو مؤلّفة من أن يقسمها تقسيماً يستوفي كل أقسامها بحيث لا يستثني منها أي قسم.

بإعمال هذه القواعد وباحترام الوصايا السابقة تصبح عملية التَّبَيُّن، كمنهج تسلكه الذات العارفة لعلم ما لا تعلمه بعد، عملية جيدة في صورتها ونظمها الفكريين. لكن هذا الإعمال ليس بالأمر السهل الذي لا عناء فيه ولا اجتهاد. لقد أقرت جماعة بور رويال بصعوبة الانضباط بقواعد التَّبَيُّن ووصاياه الممهدة، ولكنها مع ذلك أقرت بفائدة ومنفعة استحضار هذه القواعد والوصايا في كل عملية تبين خصوصاً تبين الأشياء التي يكون بمقدور العقل الإنساني إدراكها ومعرفتها.

تلك كانت آراء بور رويال في منهج التَّبَيُّن، تبين الألفاظ أو تبين الأشياء، بوصاياه وقواعده.

---

(19) "Faire partout des dénombrements si entiers, et des revues si générales, qu'on se puisse assurer de ne rien omettre", p.375.

2.2. منهج البيان في المعرفة العلمية

إن كان منهج التَّبَيُّن راجعاً إلى كونه فنًا به تتمّ إجادة نظم متوالية من الأفكار بقصد الانتهاء إلى اكتشاف حقيقة تكون غائبة عنا، فإن منهج البيان سيرجع إلى كونه فنًا به تتم إجادة نظم متوالية من الأفكار بقصد بيان الحقيقة إلى الغير وإبلاغها إليه بعد أن نكون قد تبيناها وعلمناها. وتخصّ جماعة بور رويال هذا المنهج البياني الإبلاغي لِما تمَّ العلم به بطريق التَّبَيُّن بأسماء ثلاثة متكافئة هي اسم "Synthèse" ويفيد معنى "إسناد المُدَّعَى"، واسم "Méthode de composition" ويفيد معنى "منهج التأليف"، واسم "Méthode de doctrine" ويفيد "منهج عرض المذهب":
إن مفهوم "Synthèse"[20] يتضمّن معنى "المُدَّعَى" (la thèse) ومعنى "الربط" (Syn)، وبالتالي ينبغي أن نفهم من هذا المفهوم ليس فقط مجرد "التركيب" وإنما أيضاً تركيب المُدَّعَى مع ما يسنده من الأدلة والعلل، بحيث تصبح الحقيقة المتبينة بطريق التَّبَيُّن، حين نريد تبليغها إلى الغير، مقدمة إليه وهي مربوطة بما يسندها من الأدلة والعلل. وهذا الربط بين المُدَّعَى مع ما يسنده هو ما يفيده مصطلح "La composition"، أي تركيب المُدَّعَى مع ما يسنده والتأليف بينهما. أما مصطلح "Doctrine" فيعني "المذهب" الذي نذهبه في المسألة المتبينة، وبالتالي فإنه يقوم مقام "المُدَّعَى"، والبيان ما هو إلا عرض لهذا المذهب أو المُدَّعَى.

---

(20) لفظة "SYNTHÈSE" في أصلها اليوناني "SUNTHESIS" تعني الجمع بين الاثنين وأكثر من الأجزاء وضم بعضها إلى بعض وترتيب بعضها على بعض. وهي مشتقة من الفعل اليوناني "SUNTITHENAI" المركب من "SUN" كلاحقة تتصدر الفعل "TITHENAI" الذي يدل لغة على فعل "الوضع"، وضع الاثنين أو أكثر (قارن بلفظة "التثنية" في لغتنا العربية). أما الحرف "SUN" اليوناني، أو "SYN" الفرنسي، الذي يتصدر فعل التثنية والوضع فيدل على أن الفعل ينجز "بالضم" و"بالجمع" و"بالوصل" و"بالتأليف" و"بالعقد". وعليه تكون لفظه "Synthèse" دالة على فعل **وضع أمرين من الأمور (أو أكثر) مع ضم أحدهما إلى الآخر ووصله وجمعه به ومع التأليف بينهما وعقد أحدهما بالآخر.**
إن كانت لفظة "ANALYSE" تفترض وجود الواحد لفركه وتحليله فإن لفظة "SYNTHÈSE" تفترض وجود الاثنين، على الأقل، للربط بينهما وضم أحدهما إلى الآخر؛ وأحد هذين الاثنين هو المسمى "Thèse" فرنسيًا و"Thesis" يونانيًا والذي يعني مجازاً "القضية التي ندعيها والتي ننتصر إليها" ("La proposition qu'on avance, qu'on soutient"). وعليه يحيل مفهوم "Syntèse" إلى فعل إسناد ما يُدَّعَى من القضايا بغيره؛ ولا يُحتاج عادة إلى هذا الفعل إلا حين يتوجه إلى الغير بالبيان والإبانة والتبيين.

تناولت جماعة بور رويال المنهج البياني من زوايا ثلاث، من زاوية ذكر محاسنه، ومن زاوية التنبيه إلى بعض من الآفات التي يمكن أن تطاله، ومن زاوية محاولة إحكامه وإجادته. وقد مهّدت لكل ذلك بافتراض وجود نموذج أمثل يشهد للمنهج البياني عينته في بيان أهل الهندسة خاصّة والرياضيات عامّة.

1.2.2. الهندسة نموذج أمثل للمنهج البياني

تعدّ جماعة بور رويال علم الهندسة نموذجاً أمثل لتطبيق منهجي التَّبَيُّن والبيان؛ فعمل أهل الهندسة عمل كَشْفِيّ وتبينِيّ من جهة، وعمل يعرض ويبين ما اكْتُشِفَ وتُبُيِّنَ من جهة أخرى. إن أهل الهندسة حينما تَعْرِضُ لهم مسألة من المسائل أو تُعْرَضُ عليهم ويكونون جاهلين بقيمتها الصدقية، أي أهي صادقة أم كاذبة، إن كانت من المبرهنات، أو أهي ممكنة أم ممتنعة إن كانت من المطالب، فإنهم يفترضون ما عَرَضَ لهم أو عُرِضَ عليهم، ثم يفحصون ما يترتب على هذا الافتراض:

أ- فإن أدّاهم هذا الفحص إلى تبين أن ما عَرَض لهم أو عُرِض عليهم إنما هو نتيجة ضرورية لحقيقة ما تكون واضحة عندهم استخلصوا صدق ما عَرَض لهم أو عُرِض عليهم. ثم بعد ذلك يجعلون ما انتهوا إليه موضوع برهنة يبينون بها صدق الافتراض الذي تبيَّن لهم صدقُه.

ب - أما إن أدّاهم هذا الفحص إلى الوقوع في محال ما أو استحالة ما استخلصوا أن ما عَرَض لهم أو عُرِض عليهم كاذب أو ممتنع.

إن جماعة بور رويال هنا تستثمر قاعدتَي الوضع والرفع في تقريب طبيعة الاشتغال النظري الهندسي. ومعلوم أن قاعدة الوضع تقضي بأن **اللازم عن الصادق صادق** (الحالة (أ)) وأن قاعدة الرفع تقضي بأن **الكاذب لا يلزم إلا عن الكاذب** (الحالة (ب))، وبالتَّبَيُّن يُعلم اللازم الصادق واللازم الكاذب، ومن ثمة يُعلم صدق المسألة أو كذبها؛ وبعد هذا العلم يتمّ بيان الصدق بالبرهنة بواسطة قانون الوضع أو بيان الكذب بواسطة قانون الرفع. في علم الهندسة إذن يتم الوصل بين منهج التَّبَيُّن ومنهج البيان، وبهذا الوصل تصبح الهندسة العلم الأجدر بالتقدير والأحق بالتثمين لما فيه من الكشف عن أمور كانت في الغاية من الخفاء بينتها بعلل في الغاية من الثبات والإلزام، كل ذلك بالتوسّل بعدد قليل من القواعد. إن أهل

الهندسة دون غيرهم من الفلاسفة، تفردوا وحدهم بتخليص صنعتهم ومصنفاتهم من المجادلات والمنازعات[21]. إن الرياضيات بصفة عامّة أفضل العلوم الإنسانية فحصاً لمواضيعها[22]. ومن هنا صَلُحت أن تكون شاهداً لإظهار محاسن المنهج البياني وفضائله (والمنهج التَّبيُّني أيضاً).

2.2.2. محاسن المنهج البياني وفضائله

إن فضيلة المنهج البياني الكبرى كامنة في إرادة الاقتصار على ادعاء المُلْزِم الذي لا دافع له (Le convaincant). ولا تتحقّق هذه الفضيلة، كما تشهد بذلك الهندسة، إلا إذا روعيت أمور ثلاثة:

1. ألاّ يُترك أي غموض في الألفاظ.
2. ألاّ يُستند في التدليل لحكم من الأحكام إلا إلى ما يكون واضحاً وبديهيًا لا يستطيع أحد الممانعة أو المكابرة فيه.
3. ألاّ يتم إثبات المُدَّعَى من النتائج إلا بواسطة البرهان المتوسّل بالتعاريف التي وُضعت وافتُرضت، وبالمبادىء التي سُلِّمَت لبداهتها الشديدة وبالقضايا التي استُخلصت بقوة النظر فأصبحت بذلك نازلة منزلة المبادىء المسلَّمة.

ترى جماعة بور رويال أن الممارسة النظرية الملزِمة فكريًا راجعة في حقيقتها إلى العمل بمقتضى الأمور الثلاثة السابقة. وعليه كان الإلزام الفكري، كما تشهد له الهندسة، كامناً في مراعاة الفضائل البيانية الثلاث السابقة التي يمكن أن تصاغ في قواعد يقع بالالتزام بها الإلزام الفكري. وقد أثبتت جماعة بور رويال في هذا الإطار خمس قواعد:

---

(21) "... il faut avouer qu'il n'y a rien de plus admirable que d'avoir découvert tant de choses si cachées, et les avoir démontrées par des raisons si fermes et si invincibles, en se servant de si peu de règles. De sortes qu'entre tous les philosophes, ils ont seul cet avantage d'avoir banni de leur école et de leurs livres les contestations et la dispute", p.398.

(22) "... de toutes les sciences humaines il n'y en a point qui aient été mieux traitées que celles qui sont comprises sous le nom générale de Mathématiques", p.405.

منها: قاعدتان متعلّقتان بالأمر الأول وهو وجوب تجنّب الغموض

1. ألاّ يُترك أي لفظ غامض أو متسع الدلالة دون تعريف.
2. ألاّ يُستخدم في التعاريف إلاّ الألفاظ المعروفة معرفة تامة أو الألفاظ التي سبق شرحها.

قاعدة واحدة متعلقة بالأمر الثاني وهي ضرورة الاستناد إلى المسلّم به الواضح والبديهي:

3. ألاّ يُطلب التسليم بأمور كمسلَّمات إلاّ تلك التي تكون تامة الوضوح.

قاعدتان متعلقتان بالأمر الثالث وهو ضرورة الإثبات بواسطة البرهان:

4. ألاّ يُستخدم في إثبات كل القضايا التي يشوبها غموض إلاّ التعاريف التي تكون وُضعت سلفاً، أو المسلمات التي يكون سبق التسليم بها، أو القضايا التي يكون سبقت البرهنة عليها، أو إنشاء الأمر ذاته الذي يتعلق به الإثبات إن كان هناك داعٍ لإنجاز بعض العمليات.
5. ألاّ يُستغل أبداً الاتساع الدلالي للألفاظ، بحيث ينبغي دائماً أن نستبدل في ذهننا الألفاظ بتعاريفها التي تحدّدها وتشرحها.

متعلقات محاسن المنهج البياني عند جماعة بور رويال إذن ثلاثة: التعاريف والتحديدات، المبادىء والمسلّمات، وأخيراً الإثباتات والبراهين.

1.2.2.2. المحاسن البيانية العائدة الى التعاريف والحدود

كثيرة هي المنازعات التي يكون السبب فيها الغموض الذي يطال لفظاً من الألفاظ بحيث يأخذه أحد المتنازعين بدلالة ويأخذه الآخر بدلالة مغايرة. إن مثل هذه المنازعات قابلة لأن تُرفع لو اعتنى كل واحد من المتنازعين بالبيان الواضح لما يقصده من اللفظ موضوع النزاع، فيبين المقصود والمراد منه وذلك بأقل ما يمكنه من القول والعبارة. إن اللفظ دليل الفكرة التي يدلّ عليها، وبالتالي لزم تعيين هذه الدلالة بدقة ووضوح لا نستطيع معها الغلط فيما سيتلو من القول كأن نُغيّر ونبدِّل مثلاً الفكرة التي يدل عليها اللفظ. فإن كان اللفظ دالاً على فكرة فينبغي أن يظل دالاً على تلك الفكرة وحدها وفي جميع المواقع اللاحقة التي سيقع فيها ذلك اللفظ. ينبغي إذن التعيين الدقيق والواضح للفكرة التي تكون مدلول اللفظ، أو التي نريد أن

تكون مدلولاً للفظ. ومن الغلط أن تغَيَّر هذه الفكرة مع الاسترسال في القول. والتعيين الدقيق والواضح للفكرة باعتبارها مدلول اللفظ هو ما تقوم به التعاريف والحدود.

2.2.2.2. المحاسن البيانية العائدة إلى المُسَلّمات والمبادىء البينة بذاتها

إذا كان الكل يُجمع على وجود قضايا غير محتاجة للبرهان بسبب ما يكون فيها من الجلاء والوضوح الذاتيين فإن الكثير منا لا يدرك مكمن ذلك الجلاء وذلك الوضوح. من هنا كان لا بد من التساؤل: "بِمَ تكون القضية جلية وواضحة"؟

تبدأ جماعة بور رويال، في معرض الجواب عن هذا التساؤل، بالتحذير من وَهْمَيْنِ أحدهما يرى في عدم وجود المُعارِض للقضية دليلاً على الحكم بأنها قضية جلية وواضحة، وثانيهما يرى في استناد القضية إلى الملاحظات الحسية دليلاً على الحكم بجلائها ووضوحها:

• ينبغي ألاّ نتوهّم أن القضية لا تكون واضحة ويقينية إلاّ إذا امتنع وجود من يناقضها؛ كما ينبغي ألاّ نتوهم أيضاً أن القضية الواضحة واليقينية هي تلك التي نجد أنفسنا ملزمين بإثباتها إن وُجد من ينفيها. إن **الممانعة** ليست معياراً للحكم بيقينية القضايا ووضوحها، إذ ما من قضية إلاّ ويمكن أن يوجد من يمانع فيها، على الأقل ممانعة قولية. وعليه، ينبغي كما ترى جماعة بور رويال، أن نعد واضحاً كلَّ أمر يظهر وضوحه لكل من تجشّم عناء تدبّر الأشياء بعناية وكان صادق التعبير عما اختلج في نفسه من هذا التدبر. ولقد كان أرسطو محقًّا، في نظر بور رويال، حين ربط البرهان بالخطاب الداخلي النفسي وليس بالخطاب الخارجي القولي. بالتدبر الذاتي الداخلي إذن، موصولاً بالصدق في التعبير، نعرف الواضح والجليّ من الأحكام التي لا تحتاج إلى البرهان، أي نعلم المُسَلّمات والمبادىء البينية بذاتها؛ ولا تعويل هنا على امتناع وجود الجاحد لها، لأنه، كما رأينا، ما من شيء وكيفما كانت قوة ومتانة البرهان عليه إلاّ ويمكن أن يوجد من يكابر فيه قولاً ونطقاً وإن كان مقتنعاً به قلباً وعقلاً. بالتدبر الذاتي الداخلي يظهر الحق، ومتى ظهر الحق ينبغي أن يُذْعَنَ إليه حتى وإن ظهر على لسان الخصم[23].

---

(23) "... de render les armes à la vérité aussitôt qu'on l'apperçoit et de l'aimer dans la bouche même de son adversaire", p.387.

• ينبغي ألا نتوهم أيضاً أن مصدر كل أفكارنا هو حواسنا، فنظن أن كل يقين في أحكامنا وكل بداهة فيها إنما يأتيان من الحواس مباشرة أو بتوسط. قد نتوهم مثلاً أن القضية "الكلُّ أكبرُ من الجزء" ما حكمنا نظريًا ببداهتها ويقينها إلاّ لأننا منذ طفولتنا ونشأتنا الأولى لاحظنا حالات جزئية يكون فيها الكل أكبر من الجزء، ككون إنسان معين أكبر من أي عضو من أعضائه، وكون مسكن ما أكبر من أية غرفة من غرفه، وكون غابة ما أكبر من أية شجرة من أشجارها، وكون السماء أكبر من أية نجمة من نجومها؛ إن مثل هذه الملاحظات الحسية المتعددة داخلة في باب الاستقراء؛ والاستقراء لا يفضي إلى معرفة الأشياء معرفة ضرورية إلاّ أن يكون استقراءً تامًا؛ والاستقراء التام مستحيل. بل إن كثيراً من الأحكام كنا نعدها سابقاً، بالاستناد إلى الاستقراء، أحكاماً ضرورية ظهر اليوم بطلانها. كما أن الاحتجاج بما نشأنا عليه منذ طفولتنا لا عبرة فيه، وإنما العبرة، على العكس من ذلك، في وجوب الاحتياط منه، إذ ليس أقدر على تغليطنا من الأحكام المسبقة التي رسخت فينا وتمكّنت منا بفعل هذه التنشئة[24]. لا تستمدّ القضايا الضرورية إذن يقينها وبداهتها من الملاحظات الحسية. إن الطابع الضروري لقضية مثل "الكل أكبر من الجزء" راجع إلى أن فكرتينا الواضحتين، عن "الكل" من جهة "والجزء" من جهة أخرى، تنطويان بوضوح (Enferment Clairement) على أن "الكل أكبر من الجزء" من جهة وأن "الجزء أصغر من الكل" من جهة أخرى؛ أما الملاحظات الحسّية فلا يتعدى دورها أن تكون مجرد مناسبات ومواقع للانتباه إلى فكرتَي "الكل" و"الجزء". لا مدخل للإحساس إذن في الحكم بضرورة البديهيات ويقينها.

إن المبدأ في يقين المعرفة الإنسانية بالأشياء الطبيعية وفي بداهتها لا يكمن لا في امتناع وجود المُعارِض ولا في الاستمداد من الحواس مباشرة أو بتوسط، وإنما يكمن في "حقنا" في جعل ما تتضمنه الفكرة الواضحة الجلية عن شيء من الأشياء قابلاً لأن يكون ثابتاً لهذا الشيء. وصيغة هذا "الحق" أو "المبدأ" كما صاغته جماعة بور رويال هي:

---

(24) "... il n'y a rien de plus capable de nous entretenir dans l'erreur que de nous arrêter à ces préjugés de notre enfance", p.388.

"كل ما يوجد متضمَّناً في الفكرة الواضحة والمتميزة عن شيء من الأشياء يصدق إثباته لذلك الشيء"[25].

ولا مجال للمكابرة في هذا المبدأ وإلا سننتهي، كما فعل البيرونيون، إلى نقض بداهة المعرفة البشرية. لكن يظل المبدأ السابق، بمفرده، غير كافٍ لتعيين ما ينبغي أن يُقبل كمُسَلَّمة، إذ هناك من المحاميل ما يكون متضمَّناً حقاً في فكرتنا عن الشيء ويظل مع ذلك مفتقراً إلى البرهان على ثبوته للشيء. لهذا ينبغي أن نميز، كما ترى جماعة بور رويال، بين حالتين:

- حالة لا نكون فيها محتاجين إلاّ إلى تدبر فكرة الشيء بقليل من الانتباه لنعلم بوضوح أن محمولاً من المحاميل منطوٍ في تلك الفكرة.
- وحالة لا يكفي فيها ما سبق، ولكن نُضطرّ فيها إلى إضافة فكرة جديدة لندرك أن المحمول منطوٍ في الفكرة الأولى.

في الحالة الأولى يمكن عدُّ القضية التي تثبت المحمول للفكرة مُسَلَّمة، أما في الحالة الثانية فينبغي للقضية التي تثبت المحمول للفكرة أن تكون موضوع برهنة[26].

القضايا الضرورية والصادقة إذن نوعان، نوع، وهو **المُسَلّمة**، لا نفتقر في التيقن من صدقه إلى برهان، ونوع آخر، وهو **المبرهَنة**، نحتاج فيه للتيقن من صدقه إلى برهان. وتعين جماعة بور رويال معيار التميز بين "المُسَلّمة" و"المبرهَنة" في ضابط ذي وجهين:

أولهما: **يحق** لنا أن نعدّ القضية التي تثبت محمولاً ما لموضوع ما مُسَلَّمةً عندما لا نحتاج في تبيُّننا لانطباق محمولها على موضوعها إلاّ إلى تدبر فكرتينا عن "الموضوع" و"المحمول" تدبراً لا نبذل فيه كبير جهد، يتبين لنا به أن "فكرة" المحمول منطوية حقاً في "فكرة" الموضوع. وهذه المُسَلّمة لن تحتاج إلى برهان لأن لها من ذاتها كل البداهة التي يمكن أن يَمُدَّها بها البرهان، إذ غاية ما سيفعله

(25) "tout ce qui est contenu dans l'idée claire et distincte d'une chose se peut affirmer avec vérité de cette chose", p.388.

(26) "Quand il n'est besoin que de considérer l'idée, la proposition peut être prise pour axiome, surtout si cette considération ne demande qu'une attention médiocre dont tous les esprits ordinaries soient capables. Mais si on a besoin de quelque autre idée que l'idée de la chose, c'est une proposition qu'il faut démonter", p.389-390.

البرهان هو أن يُبيِّنَ أن ذلك "المحمول" منطبق على ذلك "الموضوع" بعد أن يتوسط بفكرة ثالثة لبيان هذا الانطباق؛ لكن هذا الانطباق سبق ظهوره دون حاجة إلى التوسط بأية فكرة جديدة غير فكرتَي "الموضوع" و"المحمول".

ثانيهما: **لا يحق** لنا أن نعد القضية التي تثبت محمولاً ما لموضوع ما مُسَلَّمةً عندما لا يكفي تدبر فكرتَي موضوعها ومحمولها للإظهار الجلي بأن محمولها ينطبق على موضوعها. فينبغي لهذه القضية أن تكون موضوع برهان يُستعان به ببعض الأفكار الجديدة لإبانة انطباق محمول القضية على موضوعها وإظهاره.

تكمن فائدة الضابط السابق، بوجهيه المتكاملين، في جعل الإنسان راجعاً إلى ذاته فيما يقرره وينفيه من القضايا والأحكام. وبهذه الفائدة يتمّ التخلّص من آفة تغلب على البشر تتمثل في أمور ثلاثة:

1. في ميلهم عن مراجعة ذواتهم فيما يثبتون ويبطلون، وميلهم إلى التعلق إما بما سمعوه من الغير أو بما سبق لهم من الاعتقاد، وبدون عناية بما كانوا سيعتقدون لو أنهم اعتنوا بتدبر ما يجري في عقولهم.
2. في تعلُّقهم بمنطوق الأقوال أكثر من تعلُّقهم بالمفهوم منها معانيَ وأفكاراً.
3. في إثباتهم وضوحَ وبداهةَ حتى ما يمتنع عليهم تصوره، وفي إبطالهم حتى ما يستحيل عليهم الانفكاك عن اعتقاد صدقه لو أنهم تجشموا عناء التفكر فيه بجدية.

معيار التمييز بين "المُسَلَّمة" و"المبرهنة" كامن إذن في "الرجوع إلى الذات". وبهذا الرجوع تتنقَّى الذات من آفات ثلاث، آفة التعلق بما سُمع وبما سبق إلى الاعتقاد، وآفة التعلق بالمنطوق دون المفهوم، وآفة إثبات ما يستحيل تصوره وإبطال ما يستحيل الامتناع عن تصديقه.

وتختم جماعة بور رويال حديثها عن المسلَّمات والمبادىء البينة بذاتها بالتنصيص على بعض منها لتكون عتيدة حاضرة في الذهن يُعتدّ بها كأصول (Fondements) في معرفة ما خفي من الأمور. وتُشير الجماعة في معرض هذا التنصيص إلى قطعها مع تقليد منطقي ساد سابقاً وتمثل في إبراز مسلَّمات قليلة النفع بل عديمته، كإبراز مبدإ عدم التناقض أو مبدإ الهوية. إن ما ستتوخى الجماعة

إبرازه من المسلَّمات والتنصيص عليه ينبغي أن يكون ذا جدوى معرفية. من هذه المسلَّمات يمكن ذكر المسلَّمات التالية:

1. "كل ما تنطوي عليه فكرة واضحة ومتميزة يمكن أن يُثْبَتَ حقاً لتلك الفكرة".
2. "إن فكرتنا عن كل ما نتصوره بوضوح وبتمييز تنطوي على وجود المُتصَوَّر أو على وجوده الممكن والجائز على الأقل".
3. "لا يمكن للعدم أن يكون علّة لأي شيء".
4. "لا جسمَ بمقدوره أن يتحرّك من تلقاء نفسه".
5. "لا جسمَ بمقدوره أن يحرك جسماً آخر ما لم يكن قد حُرِّك هو أيضاً".
6. "لا ينبغي أن ننفي الواضح والبديهي وإلا فلن نستطيع الإحاطة بما هو خفي".
7. "إن من طبيعة العقل المحصور القصور عن الإحاطة باللامحصور".
8. "إن لشهادة (Témoignage) من لا أَقْدَر ولا أَحْكَمَ ولا أَفْضلَ ولا أَحَقَّ منه من القوة على إقناع عقولنا أكثر مما لأقوى العلل إلزاماً".

وتعد المسلَّمات الثلاث الأخيرة (6-8) أصل الإيمان وأساسه.

9. "إن الأخبارَ المتعلّقة بوقائع يسهل التثبت منها حسيًا، والمتواترة عن خَلْقٍ كثير، وفي أزمنة مختلفة، وعن أقوام متباينة وأصحاب مصالح متضاربة، وعمن لا نتصور فيهم إمكان التواطؤ على الكذب، والتي أخبروا بأنهم علموها بأنفسهم، أخبار ينبغي أن تُعَدّ، في ثبوتها وعدم التشكك فيها، بمثابة ما عاينّاه، نحن بأم أعيننا".

وتُعدّ هذه المُسَلَّمة أصل معظم معارفنا، إذ ما نعلمه بطريق الأخبار أكبر بكثير مما نعلمه بالتعويل على أنفسنا.

3.2.2.2. المحاسن البيانية العائدة إلى البراهين

يُشترط في البرهان الحقيقي أمران:

أحدهما ألاّ يكون في مادته إلاّ اليقيني غير المشكوك فيه.

ثانيهما ألاّ يكون في صورة البرهنة أو صورة التدليل (La forme d'argumenter) ما يفسدها ويخرمها.

ومن شأن هذين الشرطين أن يتحققا إن تمّ احترام القاعدتين السابقتين المتعلقتين بضرورة الإثبات بواسطة البرهان (القاعدة 4 والقاعدة 5).

شروط يقينية المادة

تكون مادة البرهان، حسب جماعة بور رويال، يقينية ومقطوعاً بها إذا كانت قضاياه المستخدمة فيه أدلةً:

إما تعاريفَ ألفاظٍ استدعت التفسير، ومعلوم أن التعاريف بسبب طابعها التواضعي لا يمكن أن يمانع فيها أحد.

وإما مسلَّمات تم التسليم بها، ومعلوم بمقتضى القاعدة الثالثة السابقة المتعلقة بضرورة الاستناد إلى المسلَّم به الواضح والبديهي أن المسلَّمة ما فُرضت إلاّ لأنها واضحة وجلية بذاتها، وبالتالي لا مَنْعَ فيها هي أيضاً،

وإما مبرهنات، أي قضايا سبقت البرهنة عليها، فأصبحت بفعل البرهنة عليها جلية وواضحة مَثَلُها في ذلك مَثَلُ المسلَّمات في المَنْع مِنْ مَنْعِها، وإما إنشاءً للشيء الذي يتعلق به البرهان إن كان الأمر يتطلب القيام ببعض العمليات لإيجاد ذلك الشيء. وينبغي لهذا الإنشاء أن يكون هو أيضاً، مثل التعاريف والمسلَّمات والمبرهنات، مما لا يطاله الشك، إذ ينبغي سلفاً، إن شُكَّ في إمكانية إنجازه، البرهنة على جواز ذلك وإمكانه.

شروط سلامة الصورة

لن تكون صورة التدليل "La forme de l'argumentation" فاسدة إن احتُرمت القاعدة السابقة الخامسة التي بمقتضاها يجب تجنب تسخير الاتساع الدلالي للألفاظ (L'équivoque des termes) الذي يُخِلُّ بوجوب تعويض هذه الألفاظ، ذهنيًّا، بتعاريفها التي تُحدّدها وتشرحها. وقد رأينا أن اللفظ الواحد ينبغي أن يُفهم دائماً، وفي كل مواقعه التي يَرِدُ فيها، المتقدمة والمتأخرة، بدلالته الواحدة والوحيدة.

لقد عُهِدَ "منطقيًا" أن الإخلال بسلامة صورة التدليل عائد إلى الإخلال بقاعدة من قواعد "القياس". لكن الإخلال بقواعد القياس بصفة عامّة إنما يرجع، عند جماعة بور رويال، إلى الإخلال بقاعدة وجوب تجنب تسخير الاتساع الدلالي للألفاظ؛ فالقياس المنطقي الفاسد في صورته إنما كان فاسداً، وفي أغلب الأحوال، لأنه يأخذ أحد حدوده الثلاثة تارة بدلالة وتارة أخرى بدلالة مغايرة، وفي هذا تسخير للاتساع الدلالي للألفاظ؛ وعادة ما يقع هذا التسخير غير المشروع في الحد الأوسط من حدود القياس[27]. إن أهم سبب من أسباب اعتلال التدليل القياسي المنطقي استخدام الحد الأوسط في المقدّمتين، الكبرى والصغرى، بدلالتين مختلفتين؛ ومعلوم أن الاحتراز من تغليط الاتساع الدلالي للألفاظ يفيدنا في الاحتراز من الاتساع الدلالي للحد الأوسط، وبذلك يفيدنا في اتقاء أهم أسباب فساد التدليل القياسي المنطقي. أهم مفسدة للتدليل إذن، من الناحية الصورية، هي تلك الراجعة إلى الغلط بسبب الاتساع الدلالي للألفاظ. ولا يعني هذا الأمر أن ليس هناك خوارم أخرى للتدليل (Autres vices de l'argumentation) غير المفسدة السابقة. إن هذه الخوارم موجودة فعلاً ولكن لا فائدة في الاشتغال بها، حسب جماعة بور رويال، لأنه يَبْعُدُ ممن له أدنى بصيرة الوقوع فيها وعدم الانتباه إليها؛ وقد يكون الاشتغال بهذه الخوارم كلها والوقوف عليها واحدة واحدة مضرَّين، لأنهما قد يجعلاننا غافلِين عن الضروري منها وعن وجوب مراعاة هذا الضروري دون غيره؛ الضروري الذي يحترم بشكل طبيعي لا اصطناع فيه كما يشهد بذلك نظر أهل الهندسة الذين لا يولون عناية تذكر لأن تكون صور تدليلاتهم على وفق ما تقتضيه قواعد المنطق، وهذا بالرغم من عدم إخلالهم بها. إن أهل الهندسة في نظرهم وتدليلاتهم يجرون المجرى

(27) "...s'il arrive jamais qu'on pêche contre les règles des syllogisms, c'est en se trompant dans l'équivoque de quelque terme, et le prenant en un sens dans l'une des propositions et en un autre sens dans l'autre; ce qui arrive principalement dans le moyen du syllogisme, qui étant pris en deux divers sens dans les deux premières propositions est le défaut le plus ordinaire des arguments vicieux. Or, il est clair qu'on évitera ce défaut si on observe cette... règle [= القاعدة الخامسة] ", p.396.

الطبيعي في التدليل لا المجرى الاصطناعي المنطقي[28]. وقد كان هذا وجهاً من وجوه انتقاد جماعة بور رويال للمنطق الأرسطي المعهود.

تلك كانت محاسن المنهج البياني وفضائله كما شهد بها البيان الهندسي. وهذه المحاسن والفضائل ينبغي أن تُشترط في كل بيان نعرض به ما تبيّناه للآخر. ينبغي إذن في بياننا، المسمى اصطلاحاً "إسناد المُدَّعَى" (Synthèse)، أو "وصل الموضوع وتأليفه مع غيره" (Composition ← (Con-poser))، أو "المذهب" (Doctrine)، :

- أن تكون ألفاظنا معيَّنة الدلالة لا غموض ولا اشتراك ولا اتساعَ فيها.
- أن تكون مبادئنا ومسلَّماتنا التي نبني عليها جلية وواضحة بذاتها، تيقَّنا نحن بأنفسنا، من خلال تدبُّر "مواضيعها" و"محاميلها"، من صدق انطباق محاميلها على مواضيعها.
- أن يكون تدليلنا من جهة مادته يقيناً مقطوعاً به، ولن يكون كذلك إلاّ إذا كانت أدلته ومقدّماته مما ثبت عندنا صدقه، تعريفاً كان أو مسلَّمة أو مبرهنة أو إنشاءً.
- أن يكون تدليلنا من جهة صورته سليماً غير معتلّ، ولن يكون كذلك إلاّ إذا سلمنا من الوقوع ضحية تغليط الاتساع الدلالي للألفاظ.

ويسوغ لنا، كما ترى جماعة بور رويال، بعد الالتزام بالشروط الأربعة السابقة، ألاّ نضع نصب أعيننا قواعد المنطق المعهود، المنطق الأرسطي، لنلتزم بها ونراعيها ونتجنب الإخلال بها. إن الشروط الأربعة السابقة كافية وحدها لجعل

(28) "Ce n'est pas qu'il n'y ait encore d'autres vices de l'argumentation outre celui qui vient de l'équivoque des termes; mais c'est qu'il est presque impossible qu'un homme d'un esprit médiocre, et qui a quelque lumiére y tombe jamais, surtout en des matières spéculatives. Et ainsi il serait inutile d'avertir d'y prendre garde et d'en donner des règles; et cela serait même nuisible, parce que l'application qu'on aurait à ces règles superflues pourrait diverter de l'attention qu'on doit avoir aux necessaries. Ainsi nous ne voyons point que les géomètres se mettent jamais en peine de la forme de leurs arguments, ni qu'ils songent à les conformer aux règles de la LOGIQUE, sans qu'ils y manquent néanmoins, parce que cela se fait naturellement et n'a point besoin d'étude", p.396.

بياننا بياناً جيداً وفاضلاً. بهذا يظهر تجاوز مدرسة بور رويال للتقليد المنطقي الأرسطي وتحرّرها من قيوده.

3.2.2. آفات المنهج البياني الهندسي

لم تغفل جماعة بور رويال، بالرغم من تثمينها لمنهج أهل الهندسة البياني، التنبيه إلى آفات رأت أن أهل الهندسة وقعوا فيها فابتعدوا بذلك عن أقوم السبل وأنسبها للإيصال إلى مقصدهم الأسمى وهو ألا يُدَّعى إلاّ المُلْزِم من الأحكام والقضايا. وقد حصرت الجماعة هذه الآفات في ست، ليتسنى لها بعد ذلك بيان طرق الانفصال عنها والتخلّص منها. وهذه الآفات هي:

1. آفة تقديم إلزام الفكر على تنويره

يختصّ المنهج البياني الهندسي بعنايته باليقين أكثر من عنايته بالبداهة، وبعنايته بإلزام العقل أكثر من عنايته بتنويره؛ بينما المطلوب عكس ذلك. إن البداهة حسب جماعة بور رويال مقدمة على اليقين، وتنوير العقل مقدم على إلزامه، بل إن العلم الكامل والحق، الذي لا يحسّ العالم به بحاجة إلى التزيد منه، لا يَكْمُن في الاقتناع فقط بأن أمراً من الأمور صادق، وإنما يكمن أيضاً، وبالأساس، في التعرف على العلل التي جعلت ذلك الأمر أمراً صادقاً، على أن تكون تلك العلل مستمدة من الطبيعة الذاتية لذلك الأمر وليس من خارجه. وهذا العلم الكامل والحق هو الذي يشفي غليل العقل البشري(29).

لا يكفي في العلم إذن أن نعلم صدق أمر من الأمور، وإنما ينبغي أن نرتقي إلى علم الجواب عن السؤال: "لِمَ كان ذلك الأمر صادقاً؟"؛ ولن يتأتّى العلمُ بهذا الجواب إلاّ بمعرفة العلل المستمدّة من ذلك الأمر ذاته التي جعلته صادقاً. فهذا هو العلم الذي يُنَوِّر العقل والذي لا يفيد المنهج البياني الهندسي في الإقدار

(29) "... ils [les géomètres] n'ont pas assez pris garde qu'il ne suffit pas pour avoir une parfaite science de quelque vérité d'être convaincu que cela est vrai si de plus on ne pénètre par des raisons prises de la nature de la chose même pourquoi cela est vrai. Car jusqu'à ce que nous soyons arrivés à ce point-là: notre esprit n'est point pleinement satisfait, et cherche encore une plus grande connaissance que celle qu'il a: ce qui est une marque qu'il n'a point encore la vraie science". p.398-399.

على إدراكه. وتعد جماعة بور رويال آفة تقديم إلزام العقل على تنويره الآفة الأساس التي ستتفرع عنها أغلب الآفات اللاحقة.

2. آفة الإفراط في البرهنة

تتمثل آفة الإفراط في البرهنة في إجراء البرهنة في أمور تستغني بوضوحها وجلائها عنها؛ مَثَلُ ذلك ما نجده عند إقليدس. فهذا الأخير غالباً ما يتجشّم عناء البرهنة على قضايا واضحة وجلية لا تحتاج إلى برهان، كبرهنته على كون مجموع ضلعي المثلث أطول من ضلعه المتبقي. إن هذه القضية الهندسية بما لها من الوضوح والجلاء غنية عن البرهان، والبرهان عليها إنما هو إفراط أو تكثير مذموم ومستقبح.

3. آفة تغليب البرهنة بواسطة الردّ إلى المحال

إن كتاب إقليدس، وهو نموذج الهندسة الأمثل، مليء بالبراهين الرادة إلى المحال. لكن هذا النوع من البرهان، وإن كان يلزم العقل، فإنه لا يُنوِّره، إذ لا نستطيع بطريقة الرد إلى المحال أن نعلم "الوجود" فضلاً عن أن نعلم "سبب الوجود"؛ إن ما نعلمه بهذه الطريقة إنما هو "العدم" فقط أي "المحال". وبعلم المحال فقط يبقى في العقل مزيد طلب لن تُستوفى تلبيته إلاّ بمعرفة الوجود ومعرفة علّة الوجود[30]. إن طريقة البرهنة بالردّ إلى المحال، وإن كانت طريقة صحيحة في التدليل، فإنه ينبغي، حسب جماعة بور رويال، ألاّ يتمَّ اللجوء إليها إلاّ إذا امتنع سلوك طريقة البرهان المباشر المؤدي إلى الإثبات والوجود؛ فهذه الطريقة المباشرة هي التي ينبغي أن تُقَدَّم. ولقد قَصَّرَ المنهج البياني الهندسي حينما برهن بالرد إلى المحال على أمور تقبل البرهنة بالطريقة المباشرة.

4. آفة الابتعاد في البرهنة عن الطرق الطبيعية والعادية إلى الطرق الاصطناعية والغريبة

إن ما يهمّ أهل الهندسة في الأدلة التي يستندون إليها لبيان دعاويهم هو أن

(30) "Car notre esprit n'est point satisfait s'il ne sait non seulement que la chose est mais pourquoi elle est; ce qui ne s'apprend point par une démonstration qui réduit à l'impossible", p.401.

تكون هذه الأدلة ملزِمة، ولا يهمهم أكانت هذه الأدلة في استلزامها للدعاوى اللازمة تستلزمها بشكل طبيعي أم لا. إن الطابع الطبيعي والعادي للُزوم لم يكن يهمُّهم؛ فالبراهين الهندسية بطابعها الاصطناعي تسلك طرقاً غريبة في البرهنة، في حين، حسب جماعة بور رويال، أن المطلوب من الطرق البرهانية التي ينبغي أن تُسلك هي الطرق الأسهل والأقرب والأكثر ملاءمة، أي الطرق التي تكون فيها الأدلة من نفس طبيعة مداليلها اللازمة عنها[31].

5. آفة الاضطراب في تسلسل القول

يكثر عند إقليدس غياب انضباط استرسال القول الذي لا تكرار فيه. إن إقليدس يعود باستمرار إلى تكرار الحديث فيما سبق له الحديث فيه، فيضطرب بذلك قوله ويختلّ ويتقطّع؛ وهذا الاضطراب أو الاختلال أو التقطع دليل على القصور من جهة التسلسل الفكري المنظم الذي لا تكرار فيه. ولعل السبب في هذه الآفةَ آفة أخرى هي:

6. آفة عدم استيفاء التقسيم والتفريع

قلّما يعمد أهل الهندسة إلى تقسيم الأجناس إلى كل أنواعها ثم الوقوف على نوع نوع منها لاستيفاء بيانه. إنهم ينتقلون من نوع إلى نوع ثم يعودون، بعد مدة، إلى النوع المنتقل منه، وهكذا تحصل الآفة الخامسة السابقة. والسبب في ذلك أنهم لا يقومون بالتقسيم أو التجزيء أو التفريع على أتمّ وجه للتفرغ فيما بعد إلى تناول الأقسام والأجزاء والفروع واحداً واحداً إلى الانتهاء منها كلها. إن التقسيمات والتجزيئات والتفريعات التي نجدها عند أهل الهندسة ناقصة وغير مستوفاة، وهذا أمر غير محمود حسب جماعة بور رويال.

تلك كانت بصفة عامّة آفات المنهج البياني الهندسي. وبالرغم من هذه الآفات تبقى الرياضيات عامّة والهندسة خاصّة أفضل العلوم الإنسانية من حيث المعالجة كما رأينا سابقاً. وفضلها هذا لا يعني ألاّ مطمحَ هناك للمزيد من تحسين وإجادة منهجها البياني؛ بل إن التنبيه إلى الآفات الست السابقة كان عند جماعة بور رويال تمهيداً مؤسّساً للطموح إلى تجويد المنهج البياني بصفة عامّة.

(31) "Et cependant ce n'est que prouver les choses très imparfaitement que de les prouver par des voies étrangères d'où elles ne dépendent point selon leur nature", p.401.

4.2.2. من أجل إحكام المنهج البياني وتجويده

ترى جماعة بور رويال أن المدخل للزيادة في إحكام المنهج البياني وتجويده هو الإقرار بعدم كفاية اعتبار الصدق وحده وإنما الإيمان بضرورة وصله باعتبار كيفية إبلاغ هذا الصدق إلى الغير ليكون إبلاغاً يتمّ وفق النظام الطبيعي للأشياء. واحترام النظام الطبيعي للأشياء في المعرفة معناه معرفة الأشياء بمعرفة عللها ومعرفة مبادئها الحقيقية. وبهذه المعرفة تتحقّق لنا فضيلتان.

- أولى الفضيلتين تتمثل في سهولة التعلم ويسر تثبيت المعلوم في الذاكرة، لأن الأفكار التي تستتبع غيرها من الأفكار بشكل طبيعي تنتظم جيداً في ذاكرتنا وتتداعى فيما بينها بسهولة[32].
- ثانية الفضيلتين تتمثل في ثبوت المعلوم عندنا كحكم نحكم به وليس كأمر نتذكره؛ فيكون هذا الثابت كحكم مما يصعب نسيانه، وذلك عكس المعلوم بواسطة البراهين غير المستندة إلى العلل الطبيعية، إذ يصبح هذا المعلوم الأخير عسير الاسترجاع إن هو غاب عن الذاكرة، لأننا لم نعلمه بالعلل الطبيعية ولأن فكرنا بالتالي لا يقدم لنا الطريقة التي بها يمكننا إعادة اكتشافه من جديد[33].

قد يترتّب على احترام براهيننا للنظام الطبيعي للأشياء أن تصبح هذه البراهين فاقدة الطابع الإلزامي المطلوب فيها. ويعني هذا الأمر أن هناك حالات لا يمكن فيها الجمع بين احترام النظام الطبيعي للأشياء والطابع الإلزامي، بحيث إن توخّت براهيننا احترام النظام الطبيعي أتى بياننا ناقصاً من جهة طابعه الإلزامي للغير، وإن توخّت براهيننا تحقيق إلزام الغير أتى بياننا مخالفاً للتراتب الطبيعي الموجود بين

---

(32) "... les idées qui ont une suite naturelle s'arrangent bien mieux dans notre mémoire, et se réveillent bien plus aisément les unes les autres", p.406.

(33) "Ce qu'on a su une fois pour en avoir pénétrer la vraie raison ne se retient pas par mémoire,mais par jugement;et que cela devient tellement propre qu'on ne le peut oublier;au lieu que ce qu'on ne sait que par les démonstrations qui ne sont point fondées sur des raisons naturelles, s'échappe aisément, et se retrouve difficilement quand il nous est une fois sorti de la mémoire, parce que notre esprit ne nous fournit point la voie pour le retrouver", p.406.

الاشياء. وعليه، طُرِحَتْ من هذه الجهة مسألة التفاضل بين "موافقة النظام الطبيعي للأشياء" و"إلزام الغير"، ومسألة الضابط في تقديم أحدهما على الآخر.

ترى جماعة بور رويال أن الواجب في البيان تقديم توخي الإلزام وتفضيله على إرادة موافقة النظام الطبيعي للأشياء، لأن الضرر الحاصل بفقدان الإلزام أكبر من النفع الحاصل بموافقة النظام الطبيعي للأشياء. ومعلوم أن دفع كبير الضرر مقدم ومرجَّح على جلب قليل النفع[34].

للبراهين إذن قوتها التي تتمثل في إلزام الغير عقليًا بقبول ما ندّعيه كحقيقة غير قابلة للرد؛ وللبراهين أيضاً كَيفُها الذي يتمثل في الوجه الأكثر طبيعية لنجعل الغير مسلِّماً بالحقيقة التي برهنّا عليها. وطلب تقوية البراهين مقدم على طلب تطبيع كَيْفِها حينما لا يمكن الجمع بين التقوية والتطبيع. أما إذا كان الجمع ممكناً، وهو ما تراه جماعة بور رويال، فالواجب في البرهان أن يكون قويًا في إلزامه طبيعيًا في كيفه.

تأسس مجهود بور رويال لإحكام المنهج البياني وتجويده على عدم الاقتصار في النظر إلى البراهين على اعتبار قوتها الإلزامية العقلية وحدها، ولكن على إضافة اعتبار كيفها الذي تبلغ به هذه البراهين إلى الغير لإلزامه عقليًا. وعليه يمكن الزيادة في إحكام وجودة المنهج العلمي التَّبَيُّني والبياني الذي تشهد له الرياضيات عامّة والهندسة خاصّة بتتميم القواعد الخمس المذكورة سابقاً بقواعد تتناسب مع ما ذكر من الآفات من جهة ومع ما ذكر في وجوب اعتبار كَيْفِ البراهينِ الطبيعي من جهة أخرى. وهذه القواعد الجديدة حصرتها جماعة بور رويال في ثلاث. وبذلك يكون مجموع القواعد المؤسسة لجودة البيان والتَّبَيُّن ثماني وهي:

(34) “Mais tout ce que pourraient dire des personnes équitables est qu’il faut négliger un petit inconvenient lorsqu’on ne peut l’éviter sans tomber dans un plus grand; qu’ainsi c’est un inconvenient de ne pas toujours garder le vrai ordre; mais qu’il vaut mieux néanmoins ne le pas garder que de manquer à prouver invinciblement ce que l’on avance,et s’exposer à tomber dans quelque erreur et quelque paralogisme;en recherchant de certaines preuves qui peuvent être plus naturelles,mais qui ne sont pas si convaincantes, ni si exemptes de tout soupçon de tromperie... j’avoue qu’il faut préférer à toutes choses l’assurance de ne se point tromper, et qu’il faut négliger le vrai ordre si on ne le peut suivre sans perdre beaucoup de la force des démonstrations, et s’exposer à l’erreur”, p.406.

1. ألاّ يُترك أي لفظ يكون فيه شيء من الغموض أو يكون متسع الدلالة إلاّ وعُرِّفَ.
2. ألاّ يُستخدم في التعريف إلاّ الألفاظ التي نعرفها معرفة تامة أو التي سبق لنا تفسيرها.
3. ألاّ يُطلب التسليم إلاّ بالأمور تامة البداهة.
4. أن يُسلَّم ببداهة الأمر إن كان هذا الأمر لا يحتاج في التصديق به إلاّ إلى يسير تدبر.
5. أن يبرهن على كل القضايا التي يكون فيها شيء من الغموض، على ألاّ يُستخدم في هذه البرهنة إلاّ التعاريف التي سبق وضعها، أو المسلَّمات التي سبق التسليم بها، أو القضايا التي سبقت البرهنة عليها.
6. ألاّ يُستغل أبداً الاتساع الدلالي للألفاظ عن طريق الإخلال بتعويضها وتبديلها عقليًّا بتعاريفها التي تحددها وتشرحها.
7. أن تُتناول الأشياء، قدر المستطاع، وفق ما يقتضيه ترتيبها الطبيعي، بأن يُبدأ بالأعمّ منها فالأبسط، وبأن يشرح ما ينتمي إلى طبيعة الجنس قبل الانتقال إلى أنواع الجنس الفرعية.
8. أن تُستوفى، قدر المستطاع، قسمة كل جنس إلى مختلف أنواعه، وكل كُلِّيّ إلى مختلف جزئياته، وكل إشكال إلى مختلف صوره.

إن هذه القواعد الثماني هي البديل الذي تقترحه جماعة بور رويال لقواعد المنطق الأرسطي. إن عملية البيان والتَّبَيُّن لا تكمن في مراعاة قواعد المنطق الأرسطي وإنما في مراعاة القواعد الثماني السابقة موصولة بقواعد التَّبَيُّن الأربعة وممهداتها الأربع أيضاً التي أثبتناها سابقاً حين تحدثنا عن منهج التَّبَيُّن. وعليه، كان حديث جماعة بور رويال في المنهج حديثاً عن نوعين فيه، نوع تبيني ونوع بياني، ينخرط فيهما الإنسان مُعَوِّلاً على ذاته وعقله. والأصل في هذين النوعين هو النوع التَّبَيُّني والفرع فيهما هو النوع البياني. ولكل نوع من هذين النوعين ضابطه:

فضابط **"التَّبَيُّن"** قد تكون صيغته هي:

"علينا في تبيُّننا لمسألة من المسائل العلمية أن نكون مرتِّبين لأفكارنا ترتيباً

جيداً يوصلنا إلى اكتشاف ما كان غائباً عنا من الحقائق، سواء تعلق ذلك التَّبَيُّن بالألفاظ أم بالاشياء".

أما ضابط "**البيان**" فقد تكون صيغته هي:

"علينا في بياننا للغير لِما اكتشفناه بفعل تبيُّننا أن نكون مرتِّبين لقولنا ترتيباً جيداً يَلْزَمُ العقل من جهة ويوافق من جهة أخرى الترتيب الطبيعي للأشياء".

تلك كانت خلاصة رأي جماعة بور رويال في علمية المنهج الذي استمدت معالمه من علم نموذجي عندها، علم الهندسة، مع اجتهاد لتهذيبه وتتميمه وإحكامه وتجويده.

3.2. في منهج تقويم الأخبار في المعرفة الإيمانية

لا ينبغي أن ينسينا الحديث في "العلم" وفي "المنهج" الموصل إليه، تبيُّنيًا كان أم بيانيًّا، وجود نوع آخر من المعرفة، متميزة عن العلم، لا تكون مؤسسة على البداهة وإنما على شهادة الغير لها الذي يكون حجة وقدوة. وهذه المعرفة التي نتبع فيها شهادة من نقتدي بأحكامه ونحتج بأقواله لا تكون في كيفها، في أغلب الأحوال، أقل يقينية وأقل بداهة من المعرفة العلمية التي نتبينها بعقولنا ونبينها للغير بأقوالنا.

إن للتصديق، عند جماعة بور رويال، طريقين:

- طريقاً يتمثل فيما نُحَصِّلُه من معارف صادقة لأننا عوّلنا في البحث عنها على أنفسنا، فتوصلنا إلى ذلك إما بحواسّنا وإما بعقلنا. وتسمى المعرفة المحصلة بهذا الطريق:

– إما "عقلاً" (raison)، إذ العقل قضى بها – والقضاء الحسّي متفرع على القضاء العقلي كما رأينا،

– وإما "علماً" (science)، إذ علم موضوع ما هو معرفة ذلك الموضوع بما يستمد ويستخلص من ذاته؛

- وطريقاً ثانياً يتمثل في ما نتقلده عمن نقتدي به ممن يكون عندنا أهلاً لأن يعتمد عليه (digne de Créance)، والذي يؤكد لنا حصول أمر من الأمور وإن كنا نحن

بأنفسنا لا نعرف شيئاً عن ذلك الأمر. وتسمى المعرفة الحاصلة بهذا الطريق "إيماناً" (Foi) أو "اعتداداً" (Créance) وتقليداً. ولمّا كان المعتدّ به إما إلٰهاً أو بشراً تفرع الاعتداد أو الإيمان إلى فرعين، أحدهما الاعتداد أو الإيمان بالله (Foi divine) والآخر الاعتداد أو الإيمان ببشر من البشر (Foi humaine) أي إلى إيمان بما يؤكده الوحي (المعرفة المستمدّة من شهادة الوحي لها) وإيمان بما يؤكّده إنسان ما (المعرفة المستمدة من شهادة الغير لها).

إن المعرفة المستمدّة من الوحي الذي يُشهد لها لا يمكن أن تكون، حسب جماعة بور رويال، معرفة غالطة أو معرفة مغلطة، لأن الله هو المخبِّر بها ويستحيل في حقه أن يغلطنا ويخدعنا، كما يمتنع عليه أيضاً أن يكون غالطاً أو مخدوعاً. المعرفة التي يشهد لها الوحي الإلٰهي إذن معرفة صادقة لا غلط فيها ولا تغليط.

أمّا المعرفة المستمدّة من شهادة إنسان ما لها فهي معرفة أَنْزَلُ من المعرفة المستمدة من الوحي إذ قد يقع فيها الغلط أو التغليط، وذلك لأن البشر بطبيعته، وحسب الوحي، كذوب[35]. كما أنه لا يبعد أن يكون من استندنا إلى شهادته لصدق أمر من الأمور قد تم تغليطه وخداعه في ما شُهد له، فنقع نحن باستنادنا إليه ضحية التغليط والخداع. لكن مع ذلك، وبالرغم من أن من المعارف المتقلدة عن الغير الذي يكون حُجّة عندنا ما قد يوقعنا في الغلط أو ما قد يخدعنا، فإن فيها أيضاً من المعارف ما لا نستطيع التشكك فيه، وما لا نستطيع إلاّ القطع به وكأن لدينا عليه الرياضيَّ من البراهين. مَثَلُ ذلك ما نعرفه بالأخبار المتواترة (les relations constantes) عن جمع كبير من الناس يستحيل طبيعيًّا وعادة تواطؤهم على الكذب في إخبارهم بوقوع الشيء إن لم يكن وقع فعلا[36].

لمّا كان من المعارف المتقلّدة عن الغير ما يصل إلى رتبة المتيقَّن منه من الأحكام ومنها ما لا يصل إلى هذه الرتبة لزم التوفُّر على معيار به نميز التقليد

(35) "... que tout homme est menteur selon l'Ecriture", p.409.

(36) "... il ya des choses que nous ne connaisons que par une foi humaine, que nous devons tenir pour aussi certaines et aussi indubitables,que si nous en avions des demonstrations mathématiques: comme ce que l'on sait par une relation constante de tant de personnes,qu'il est moralement impossible qu'elles eussent pu conspirer ensemble pour assurer la même chose si elle n'etait vraie", p.410.

المفضي إلى اليقين، وبالتالي التقليد المحمود، عن التقليد غير المفضي إليه، وبالتالي التقليد المذموم. والتوفر على مثل هذا المعيار ليس بالأمر الهين والسهل. إن الإنسان في موقفه من التقليد قد يتيه ويضل بنوعين من التيه والضلال:

أحدهما تِيهُ وضلالُ أولئك الذين يتساهلون في التصديق بالخبر لأقل لَغط به[37].

ثانيهما تِيهُ وضلالُ أولئك المماحكين المتعنتين بشكل مضحك لردّ ورفض المشهود لثبوته بأحسن شهادة وأفضلها بحجة معارضته لما يتوهمه فكرهم[38].

ينبغي إذن الاحتراز من هذين النوعين من التيه والضلال. ولن يتأتى ذلك لنا إلاّ بمعيار نجتهد في وضعه لنميز به الشهادة المفضية إلى اليقين بالأمر المشهود له عن الشهادة غير المفضية إليه. ولقد اقترحت جماعة بور رويال معياراً تمثل في افتراض وجود مجال للشهادة ذي طرفين ووسط:

- طرف تكون فيه جملة من الحدود ينبغي للشهادة أن تتجاوزها ليجوز إمكان اتصافها باليقين البشري العادي وغير الضروري.
- وطرف تكون فيه جملة من الحدود إذا ما تسنى للشهادة تجاوزها أدَّت إلى اليقين قطعاً وضرورة.
- ووسط يتوسط الطرفين السابقين. وقد يكون هذا الوسط أقرب إلى اليقين أو أقرب إلى التردد تبعاً لقربه من حدود الطرف الثاني أو من حدود الطرف الأول[39].

للمنقول المتقلّد عن الغير، إذن، رتب ثلاث، رتبة عُليا تتصف باليقين قطعاً، ورتبة دُنيا لا يقين فيها، ورتبة متوسطة متعددة الدرجات قد تعلو فتقترب من الرتبة العُليا، رتبة اليقين، وقد تتدنى فتقترب من الرتبة الدُّنيا، رتبة اللايقين.

---

(37) "...qui croient trop légèrement sur les moindres bruits", p.410.

(38) "...qui mettent ridiculement la force de l'esprit à ne pas croire les choses les mieux attestées lorsqu'elles choquent les preventions de leur esprit", p.410.

(39) "...on peut néanmoins marquer de certaines bornes qu'il faut avoir passées pour avoir cette certitude humaine,et d'autres au-delà desquelles on l'a certainement,en laissant un milieu entre ces deux sortes de bornes, qui approche plus de la certitude ou de l'incertitude,selon qu'il approche plus des uns ou des autres", p.410.

والمعتبر في هذه الرتب الرتبة العُليا وما قاربها من الدرجات الوسطى. والواجب قبول الشهادات المندرجة في هذه الرتب المعتبرة:

أ. إن المنقول المُتَقَلَّد المنتمي إلى الرتبة العُليا المتصفة باليقين قطعاً يشمل كل معارفنا التي يشهد لها الوحي الإلٰهي والتي نستمدّها منه. وتقرّر جماعة بور رويال الدعوى السابقة بالشكل التالي:

إذا كان من المقطوع به أن الإيمان يقتضي دائماً بعض التعقُّل، فإن التعقل الحق يُعْلمنا بأن اللّه لمّا كان هو الحق ذاته امتنع عليه أن يخدعنا فيما أخبرنا به، وحياً، عن طبيعته وعن المستور (mystères) من الأمور ومغيباتها؛ وبالتالي كان من المقطوع به أن يكون للأخبار المتقلدة المعروفة بطريق الإيمان باللّه من قوة الإلزام لعقلنا أكثر مما لعقلنا ذاته من هذه القوة الإلزامية. وهذا أمر يقتضيه العقل، لأننا نعلم عقلاً أنه ينبغي دائماً تفضيل الأيقن على الأقل يقيناً، ومعلوم أن الأيقن هو أن ما يخبرنا به اللّه أصدق مما تستحسنه عقولنا، وذلك لأن اللّه أقل قدرة من عقلنا على إيقاعنا في الغلط[40].

طريق المعرفة الإيمانية الموحى بها إذن مقدَّم على طريق المعرفة العقلية. بل لا تقديم هنا حقيقة، لأن التقديم يفترض وجود تعارض بين ما يقرره الإيمان وما يحكم به العقل، ولا وجود لمثل هذا التعارض في رأي جماعة بور رويال. فنحن إذا ما دققنا في تدبر الأمور فلن نجد أبداً تعارضاً بين ما يعلمنا به الوحي من جهة وما نتبينه بوضوح بعقولنا وما تقدمه لنا الحواس بأمانة من جهة أخرى؛ إن ما يجعلنا نظن وجود مثل هذا التعارض إنما هو عدم احترازنا في تبين الحدود التي ينبغي أن تنتهي عندها بداهة عقلنا وحواسنا[41].

المعارف الإيمانية التي يشهد لها الوحي الإلٰهي إذن معارفُ أَيْقَنُ من أصدق المعارف العقلية والمعارف الحسِّية. كما أنه لا وجود لتعارض بين هذه المعارف

---

(40) "... il faut toujours préférer ce qui est plus certain à ce qui l'est moins,et qu'il est plus certain que ce que Dieu dit est veritable que ce que notre raison nous persuade,parceque Dieu est plus incapable de nous tromper que notre raison d'être trompée", p.411.

(41) "...et que nous ne prenons pas garde à quoi se doit terminer l'évidence de notre raison et de nos sens", p.411.

الثلاث. وإن بدا تعارض ما بينها فمردُّه إلى عدم تبيننا للحدود التي عندها ينبغي أن تنتهي حجية البداهة العقلية والبداهة الحسّية.

ب. أما المنقول المُتَقَلَّد المنتمي إلى الرتبة الوسطى الذي قد يقترب من اليقين أو قد يبتعد عنه فينطوي على كل معارفنا التي يشهد لها الإخبار البشري، فهذه يمكن أن نصدقها أو نكذبها تبعاً لاقترابها أو ابتعادها من الرتبة العُليا. وقد توخّت جماعة بور رويال من الوقوف على هذا النوع من المنقول المتقلَّد الاجتهاد لوضع معيار أو قاعدة بفضلها تتعين شروط قبول هذا النوع من المنقول والتصديق به أو رده والتكذيب به. والإخبار البشري الذي اهتمت به الجماعة هو ذلك الإخبار المتعلق بوقائع وأحداث يقرّر فيها أنها وقعت في الزمان الماضي أو أنها ستقع في الزمان المستقبل، وقائع وأحداث لا يهم فيها من الناحية المنطقية إلاّ تصديقنا أو تكذيبنا بوقوعها (الزمن الماضي) أو أملنا في حصولها أو خشيتنا وتخوفنا من حصولها (الزمان المستقبل). وتحدد الجماعة تعلق مفهومَي "الصدق" و"الكذب"، وهما من المفاهيم الرئيسة في الدرس المنطقي، بالأحداث الماضية والقادمة بالشكل التالي:

صدق الحدث الماضي ⟵⟶ اعتقادنا بأنه حصل في الماضي

كذب الحدث الماضي ⟵⟶ اعتقادنا بأنه لم يحصل في الماضي

صدق الحدث القادم ⟵⟶ أملنا في حصوله مستقبلاً

كذب الحدث القادم ⟵⟶ تخوفنا من حصوله مستقبلاً

والتصديق والتكذيب بالأحداث المستقبلية هما اللذان يضبطان آمالنا ومخاوفنا[42].

(42) "...La vérité ou la fausseté des événements humains, ce qui seul peut regarder la logique:

• Soit qu'on les considère comme passés, comme lorsqu'il ne s'agit que de savoir si on les doit croire ou ne les pas croire,

• Ou qu'on les considère dans le temps à venir, comme lorsqu'on appréhende qu'ils n'arrivent,ou qu'on espère qu'ils arrivent, ce qui règle nos craintes et nos espérances", p.413.

تقويم الإخبار البشري إذن نوعان، تقويم الإخبار بما وقع ماضياً وتقويم الإخبار بما سيقع مستقبلاً.

(ب.1) تقويم الإخبار البشري بالوقائع الماضية

مهدت جماعة بور رويال لبيان المعيار في تقويم الأخبار المنقولة المتعلقة بأحداث وقعت في الماضي بإقامة فصل تامّ بين نوعين من "الحقائق":

- نوع من "الحقائق" يتعلّق فقط بطبائع الأشياء وماهياتها الثابتة لها بغض النظر عن وجود هذه الأشياء. والحقائق التي تكون من هذا النوع حقائق ضرورية وصادقة كُلّيًا ودائماً لا يحتمل فيها وجود حتى الحالة الواحدة من حالات الكذب.

- نوع من "الحقائق" تتعلق بالأشياء من حيث وجودها، كالحقائق المتعلقة بالوقائع الإنسانية الممكنة (Contingents) التي يمكن أن تقع أو لا تقع إن تعلَّقَ الأمر بالمستقبل، والتي يمكن أن تكون قد وقعت فعلاً أو لم تقع إن تعلّق الأمر بالماضي.

ولكل نوع من هذين النوعين قواعده التقويمية الخاصّة. وعليه فالقواعد المفيدة في تقويم النوع الأول من الحقائق لا تفيد في تقويم النوع الثاني منها، فنحن إن استخدمنا مثلاً قواعد النوع الأول في تقويم أحكامنا على الأحداث الإنسانية فلن نقومها إلاّ بالكذب لأنها لا ضرورة فيها ولا دوام لصدقها؛ إنه لمن السخيف أن نبحث في هذه الأحداث عن الصدق الضروري وهي في طبيعتها مجرد أحداث ممكنة الوقوع فقط(43).

كيف يُقوَّم إذن الإخبار بوقوع حدث من الأحداث؟

تجيب جماعة بور رويال بأن تقويم مثل هذه الأخبار لا ينبغي أن يتوجه إلى الأخبار وهي مجردة عن ظروفها المصاحبة لها والمحيطة بها، وإنما ينبغي تقويمها وهي مقرونة بقرائنها وظروفها(44). وتميز الجماعة في هذه القرائن والظروف المصاحبة للأخبار والمحيطة بها نوعين:

---

(43) "Si on pense se servir des mêmes règles dans la croyance des évènements,on n'en jugera jamais que faussement...car ces évènements étant contingents de leur nature, il serait ridicule d'y chercher une vérité nécessaire", p.414.

(44) "pour juger de la vérité d'un évènement et me determiner à le croire ou à ne pas le=

- ظروفاً تسمّيها داخلية (Circonstances intérieures)، وهي الظروف والقرائن المتعلقة بالحدث موضوع الإخبار، أي المتعلقة بالخبر من جهة متنه[45].

- ظروفاً تسمّيها خارجية (Circonstances extérieures)، وهي الظروف والقرائن المتعلقة بالأشخاص الذين صدَّقْنا الخبر بالاستناد إلى شهادتهم له، أي المتعلقة بالخبر من جهة **سنده**[46].

تقويم المنقول المخبر بوقائع ماضية إذن تقويم لما يصاحب متن الخبر وسنده من ظروف وقرائن. ولهذا التقويم صور ثلاث، تقويم مُصَدِّق وتقويم مكذِّب وتقويم متوقِّف:

1. **التقويم بقيمة الصدق**: الضابط في تقويم الخبر بقيمة الصدق هو أن عقلنا يتوجه طبيعيًّا نحو التصديق بالخبر إذا كانت كل الظروف المحيطة به، إن من جهة ظروفه الداخلية (متنه) أو من جهة ظروفه الخارجية (سنده)، ظروفاً من شأنها ألاّ يصاحبها الكذب أبداً، أو على الأقل يندر فيها ذلك. وهذا التوجّه الطبيعي نحو التصديق أمر مشروع عقليًّا خصوصاً في مسائل الحياة العادية التي لا تتطلب اليقين التام وتقنع باليقين الغالب على الظن، اليقين العادي (Certitude morale)، بل وتكتفي بالترجيح والتغليب.

2. **التقويم بقيمة الكذب**: الضابط في تقويم الخبر بقيمة الكذب هو أنه يحق لنا أن نقضي بكذب الخبر إذا لم يتبين لنا ما يظهر إمكان صدقه، هذا إذا لم نَرَ فيه الاستحالة المطلقة. والأصل في ذلك أن متعلِّقَ الخبر، وهو الحدث الإنساني الماضي، يُشترط فيه أن يكون ممكناً كما رأينا، فإذا لم يتبيَّن لنا إمكانه أو ظهر لنا امتناعه رددنا الخبر المُثْبِت لحصوله.

3. **التوقف**: وهو ألاّ نقوم الخبر لا بقيمة الصدق ولا بقيمة الكذب، وإنما نتوقف فيه. والضابط في هذا التوقف هو أن تكون الظروف المحيطة بالخبر،

= croire, il ne le faut pas considérer nuement et en lui même, comme on ferait avec une proposition de géométrie, mais il faut prendre garde à toutes les circonstances qui l'accompagnent", p.414-415.

(45) "Celles qui appartiennent au fait même", p.415.

(46) "Celles qui regardent les personnes par le témoignage desquelles nous sommes portés à le croire", p.415.

الداخلية والخارجية، ليس من شأنها ألاّ توجد غالباً مع الكذب، أي قد توجد مع الكذب[47].

المنقول المُخْبِر بوقائع ماضية الذي ينبغي أن يُعْتَدَّ به هو المنقول المُقَوَّمُ بقيمة الصدق. لكن قد يُوجَد لهذا الخبر المصدَّق به أخبار أخرى تعارضه تكون هي أيضاً أخباراً مصدقاً بها؛ من هنا ينشأ التعارض بين الأخبار، وبالتالي تُطرح مسألة رفع التعارض بينها ومسألة تعيين الطرق المشروعة في رفع هذا التعارض متى حصل.

ترى جماعة بور رويال أن التعارض بين الأخبار المتواترة أمر واقع فعلاً، ومن هنا لا بدّ من بحث كيفية رفعه. وهذه الكيفية عندها ليس مطلوباً فيها أن تكون قطعية ويقينية؛ إذ لا يُشترط في رفع التعارض أن يتمَّ بوجه يقيني مقطوع به، وإنما يُكتفى فيه بالإمكان وبالغلبة على الظن. إن اشتراط القطع واليقين في طريقة رفع التعارض أو تحقيق التوافق بين الأخبار المتعارضة من شأنه أن يؤدي إلى التشكك في آلاف الأخبار الثابتة ثبوتاً مؤكداً والتي لا نستطيع التوفيق بينها وبين أخبار أخرى ليست أقل منها ثبوتاً إلاّ بافتراضات يستحيل البرهان على حصولها فعلاً[48].

(47) “Si toutes ces circonstances sont telles qu’il n’arrive jamais ou fort rarement que de pareilles circonstanses soient accompagnées de fausseté, notre esprit se porte naturellement à croire que cela est vrai,et il a raison de le faire,surtout dans la conduite de la vie,qui ne demande pas une plus grande certitude que cette certitude morale. Et qui se doit même contenter en plusieurs rencontres de la plus grande probabilité.

Que si au contraire les circonstances ne sont pas telles qu’elles ne se trouvent fort souvent avec la fausseté,la raison veut:

- ou que nous demeurions en suspens.

- ou que nous tenions pour faux ce qu’on nous dit quand nous ne voyons aucune apparence que cela soit vrai,encore que nous n’y voyons pas une entière impossibilité”, p.415.

(48) “... On se doit contenter de la possibilité et de la vraisemblance.C’est quand un fait,qui est d’ailleurs suffisamment attesté,est combattu par des inconvénients et des contrariétés apparentes avec d’autres histoires. Car alors il suffit que les solutions qu’on apporte à ces contrariétés soient possibles et vraissembalbles... Autrement on pourrait douter de mille histoires très assurées,qu’on ne peut accorder avec d’autres qui ne le sont pas moins, que par des conjectures qu’il est impossible de prouver positivement”, p.416.

التصديق بالخبر إذن يتمُّ باستحضار ظروفه الداخلية والخارجية المصاحبة له والمحيطة به، وأيضاً باستحضار نوع جديد من الظروف والقرائن تسمّيه الجماعة "الظروف العامّة" (Circonstances communes) التي تعمّ الخبر موضوع التقويم وغيره من الأخبار، إذ هي لا تختص به وحده كما هو الأمر بالنسبة للظروف الداخلية والخارجية المتعلقة بمتن الخبر وسنده والتي تسمّيها الجماعة، مجتمعة، "الظروف الخاصّة" (Circonstances particulières) للخبر. إن الظروف أو القرائن العامّة هي بمثابة "مواضع عامّة"[49] (Lieux communs)، أي أحكام عامّة من شأنها أن تُستخدم أدلة في تقويم أخبار متعددة. ولا ينبغي في رأي جماعة بور رويال الاعتداد بهذه المواضع العامّة وحدها في تقويم الأخبار، وإنما ينبغي الاستعانة أيضاً في عملية التقويم بظروف الأخبار الخاصّة. واستحضار هذه الظروف الخاصّة موصولة بالمواضع العامّة سيؤدي إلى حالتين:

- إما حالة تكون فيها الظروف الخاصّة بالخبر لا تُضْعِف ولا تَهْدم، في فكرنا، الاعتدادَ بما يقضي به إعمال المواضع العامّة. ففي هذه الحالة ينبغي تصديق الخبر ضرورة أو تغليب احتمال صدقه على احتمال كذبه. والتغليب هنا كافٍ لأننا ملزمون بأن نقنع باليقين الغالب على الظن (Certitude morale) في الأمور التي لا مطمع لنا فيها لتحصيل اليقين التام (Certitude métaphysique). وإن لم يتسنَّ لنا هذا اليقين الغالب على الظن فإن أفضل ما يمكن أن نقوم به، حينما نكون مطالبين باتخاذ موقف، هو أن نعتقد ما يقرب احتماله ويقوى رجحانه؛ وذلك لأن من المعقول تقديم الأكثر احتمالاً

(49) تناولت مدرسة بور رويال مسألة "المواضع" (Les lieux) في القسم الثالث من كتابها المخصص للتدليل والنظر (الفصلين 17 و18). وتميز بور رويال في "المواضع" (Loci argumentorum) المواضع النحوية والمواضع المنطقية والمواضع الميتافيزيقية؛ وتعرفها بصفة عامّة بكونها بعض الأصول العامّة التي يمكن أن تُرَدّ إليها كل الأدلة التي نستخدمها في فحصنا لمختلف المواد والمحتويات (ص293). ومسألة المواضع العامّة والخاصّة من مسائل البحث الأساس في الدرس المنطقي الجدلي والخطابي والسوفسطائي؛ لقد حاولت بور رويال الوقوف عليها ولكن في معرض التنبيه إلى عدم فائدتها. انظر الصفحات 293-303 من "المنطق أو فن التفكير". انظر أيضاً حَمّو النقاري حول التقنين الأرسطي لطرق الإقناع ومسالكه: مفهوم "الموضع"، **مجلة كُلّية الآداب والعلوم الإنسانية**، فاس، العدد التاسع (ص87-115)، 1987.

على أقلّه، والأقرب احتمالاً هو كون الخبر صادقاً بمقتضى المواضع العامّة المتعلقة به.

- وإما حالة تكون فيها الظروف الخاصّة بالخبر تَنقض، في فكرنا، الاعتدادَ بما يقضي به إعمال المواضع العامّة وهو تصديق الخبر. ففي هذه الحالة نكون أمام خيارين:

- إما أن نتوقف في الحكم، فلا نصدق الخبر ولا نكذبه، وذلك إذا كانت هذه الظروف الخاصّة لا تفعل سوى بيان ضعف قيمة المواضع العامّة المعتد بها،

- وإما أن نحكم بكذب الخبر، وذلك إذا كانت هذه الظروف الخاصّة علامات على الكذب وأمارات عليه.

تقويم الخبر عند جماعة بور رويال إذن يقتضي النظر في قرائنه؛ وهذه القرائن أنواع:

- "المواضع العامّة" التي تشهد لصدق الخبر شهادة لا قطع فيها.
- الظروف الخاصّة بالخبر المصاحبة له والمحيطة به من جهة متنه.
- الظروف الخاصّة بالخبر المصاحبة له والمحيطة به من جهة سنده.

وهذه الظروف الخاصّة:

إما ألاّ يكون فيها أي نقض لشهادة الموضع العام لصدق الخبر أو أي تضعيف لها، وفي هذه الحالة يُقبل الخبر ويُصَدَّق،

وإما أن تكون ناقضة لشهادة الموضع العام لصدق الخبر، وفي هذه الحالة إما أن نتوقف في الحكم على الخبر وإما أن نكذبه، وذلك تبعاً لدلالة الظروف الخاصّة على تضعيف شهادة الموضع العام فقط، أو الدلالة على التضعيف وعلى الارتباط بالكذب أيضاً.

(ب.2) تقويم الإخبار بالوقائع المستقبلية

ترى جماعة بور رويال أن وجوه تقويم الأخبار المتعلقة بالوقائع الماضية تصلح أيضاً لتقويم الأخبار والأحكام المتعلقة بوقائع المستقبل. فما يجعلنا مثلاً نعتقد احتمال وقوع أمر في الماضي يجعلنا أيضاً نعتقد احتمال وقوعه في المستقبل. فكما أنه يجب

علينا اعتقاد احتمال وقوع أمر من الأمور حينما تكون ظروفه المعنية موجودة معه فيجب أن نعتقد أيضاً احتمال وقوع الأمر في المستقبل حينما يكون من شأن الظروف الحاضرة أن تستتبعه عادة في المستقبل وتؤثر في وقوعه، وهذا حال الأطباء في حكمهم على تطور المرض أهو في الاتجاه الحسن أم هو في الاتجاه السيّىء، وكذا حال قُوّاد الحرب في توقّعاتهم لما ستؤول إليه معركة من المعارك، وكذا حال كل أحكامنا في مجال أغلب القضايا الممكنة التي لا ضرورة فيها والتي نأمل وقوعها أو نتخوف منها. ينبغي أيضاً في تقويمنا للأخبار المتعلقة بوقائع المستقبل المحتملة أن نوازن بين احتمال وقوع الحدث واحتمال عدم وقوعه فننظر هندسيًا في التناسب الموجود بين هذين الاحتمالين. ومن شأن النظر الهندسي الاحتمالي أن يجعلنا متعقّلين في انتظاراتنا وتطلعاتنا وفي تخوفاتنا واحترازاتنا.

خُلاصة عامّة

تنتهي جماعة بور رويال من خلال حديثها عن "المنطق" عامّة، وعن "المنهج" خاصّة باعتباره أحد المكونات الأساس للدرس المنطقي، إلى خلاصة تدعو إليها وتعظ بها تتمثل في ما ينبغي أن يتعلق به المرء أشد التعلق، وهو في نظرها الاجتهاد في تحصيل ما ينفع في الدار الآخرة لا ما ينفع في هذه الدار الدُّنيا. والفائز في نظرها هو من كان في حياته عاملاً لآخرته حتى وإن قلّ صواب نظره فيما ينظر فيه من مسائل العلم، والخاسر في نظرها هو من لم يعمل لآخرته حتى وإن أصاب نظره في كل شيء من أشياء هذا العالم الدنيوي. إن هذا الخاسر، الذي يَعُدُّهُ الكتاب المقدّس مجنوناً لا تعقُّل له، يستخدم المنطق والعقل والحياة استخداماً سيئاً[50].

(50) "... Que la plus grande de toutes les imprudences est d'employer son temps et sa vie à autre chose qu'à ce qui peut servir à en acquérir une qui ne finira jamais, puisque tous les biens et tous les maux de cette vie ne sont rien en comparaison de ceux de l'autre, et que le danger de tomber dans ces maux est très grand, aussi-bien que la difficulté d'acquérir ces biens. Ceux qui tirent cette conclusion et qui la suivent dans la conduite de leur vie sont prudents et sages, fussent-ils peu justes dans tous les raisonnements qu'ils font sur les matières de science; et ce ceux qui ne la tirent pas, fussent-ils justes dans tout le reste, sont traités dans l'Ecriture de fous et d'insensés, et font un mauvais usage de la logique, de la raison et de la vie, p.430-431.

كان الاهتمام بالمنطق عند جماعة بور رويال إذن اهتماماً غير مفصول عن الهمّ اللاهوتي وعن الاجتهاد لتحصيل نِعَم الحياة الأخرى ولتجنّب شرورها، وهي نِعَم وشرور لا تُعتبر بالقياس إليها نِعَمُ هذا العالم الدنيوي وشروره.

الدرس المنطقي إذن في الغرب المسيحي وفي القرن السابع عشر الميلادي لم يكن مفصولاً البتة عن وظائفه اللاهوتية والدينية. وقد تبيَّن لنا هذا الربط بوضوح عند جماعة بور رويال التي استندت إلى سان أوغسطينوس وديكارت وباسكال لتراجع مشروعية **السلطة المنطقية الأرسطية** في أفق انتقادها وردها. وهي بذلك تنتسب إلى مجال الاجتهاد النظري الإنساني المناهض لمنطق مخصوص والمنادي بمنطق بديل يتوافق مع مقتضيات التدين. وهي بذلك تتكامل أيضاً مع "انتقاد المنطقيين والردِّ عليهم" ومع "نقض المنطق" الذين شهد لهما أحسن شهادة، في العالم الإسلامي - العربي، شيخ الإسلام تقيّ الدين أحمد بن تيميّة. ونعتقد أن العرض الذي قمنا به لنظرية مدرسة بور رويال في المنهج خطوة أولى وحاسمة للتنبيه إلى ضرورة الاجتهاد لتبيُّن الوشائج النظرية التي ربطت الانتهاض لمواجهة المنطق الأرسطي في العالم الإسلامي والانتهاض لمواجهته في العالم المسيحي أيضاً، إذ لم يكن رد المنطق الأرسطي عندنا أو عندهم دليل قصور أو نكوص، كما ادعى البعض، وإنما كان أمراً مشتركاً أدَّى في العالم المسيحي إلى ما لم يؤدِّ إليه في العالم الإسلامي[51].

إن من الأمور التي ينبغي أن نستفيدها من محاولة جماعة بور رويال تجديد النظر في مسائل المنطق هو أمر إعادة الاعتبار لعلوم إسلامية عربية عُدَّت خطأً علوماً نقلية بحتة لا تعلّق لها بالمنطق واهتماماته ومطالبه، كعلم البلاغة وعلم الحديث وعلم أصول الفقه وعلم المناظرة وآداب البحث. وبيان ذلك:

- إن تبيُّن الألفاظ"، الذي يكمل "تبين الأشياء"، مسألة منطقية ومنهجية عند جماعة بور رويال كما رأينا. وعليه كان كل ما يتعلق بهذه المسألة متعلقاً بالمنطق وبالمنهج. ونحن نعلم أن مسألة **"تبيُّن الألفاظ والأقوال"** دُرِست

(51) انظر: العروي، عبد الله. **مفهوم العقل. مقالة في المفارقات،** المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1996، حيث يناقش مناقشة دقيقة المآلين المختلفين للتعامل مع المنطق الأرسطي في الثقافتين الغربية المسيحية والعربية الإسلامية.

في المجال الثقافي الإسلامي - العربي القديم مع النظار الأصوليين في مبحثَي **الدلالة والتأويل!** مبحث الدلالة ومبحث التأويل إذن مكوّنان أساسان من مكونات تجديد النَّظر في المنطق والمنهج، وبالتالي لا مسوِّغ نظريًّا للفصل بين "علم أصول الفقه" و"علم المنطق" أو "علم المنهج". ينبغي إذن إدماج مراتب الدلالة وضوابط التأويل، التي اجتهد الأصوليون المسلمون في النظر فيها، في مباحث المنطق والمنهج؛ وهو إدماج من شأنه أن يطور البحث المنطقي والمنهجي[52].

- إن "تبيُّن الأشياء" وخصوصاً تبيُّنها بالاستناد إلى ضوابط العلاقة بين العِلّة ومعلولها وبين المؤثّر وأثره مسألة منطقية ومنهجية كما رأينا. وعليه كان كل ما يتعلّق بهذه المسألة متعلقاً أيضاً بالمنطق وبالمنهج. ونحن نعلم أن "**التعليل**" و"**التأثير**" من المسائل الكبرى المعالجة في النظر الأصولي في القياس والاستدلال بأصنافهما المختلفة. "علم أصول الفقه" إذن، من هذه الجهة، وثيق التعلق بـ "علم المنطق" و"علم المنهج".
- إن على المتبيِّن للأشياء والألفاظ احترام مجموعة من القيم والتوجيهات يُوصَى بعدم الإخلال بها. وقد رأينا أن جماعة بور رويال، نصّت منها على أربعة. ونحن نعلم أن مثلَ هذه الوصايا الموجِّهة للناظِر (وللمُناظِر أيضاً) ليعمل بها ولتساعده في أن يكون فحصه وتدبره مفيدين علميًّا، منصوص عليها في علم إسلامي - عربي "شريف"، هو "**علم المناظرة وآداب البحث**"[53]. لا معنى إذن للفصل بين "علم المناظرة وآداب البحث" و"علم المنطق" و"علم المنهج".
- إن جماعة بور رويال تحدّثت عن آفات ومناقص المنهج التَّبَيُّني والمنهج البياني الهندسي منبهة إلى كثرة الاصطناع فيهما، وموصية بالعمل على **جعل الأقوال البرهانية أقوالاً طبيعية في كيفها وطريقة تبليغها إلى الغير**، أي

---

(52) انظر: النقاري، حمو. **المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين أحمد بن تيمية**، دار ولادة، البيضاء، 1991.

(53) انظر: النقاري، حمو. "المنهج في إنشاء المعارف الكلامية وحفظها في الفكر الإسلامي العربي القديم". أطروحة مرقونة، كُلّية الآداب، الرباط، 1997.

جعلها بليغة. ومعلوم أن ما يجعل القول بليغاً في لسان من الألسنة قد يجعله عيِّياً في لسان آخر. وعليه ينبغي في تبليغ الأقوال البرهانية، في لسان من الألسنة، الاستناد إلى الضوابط البلاغية الخاصّة بذلك اللسان. ومعلوم أن ضوابط التبليغ العربي هو ما تبحثه البلاغة العربية التي سمّاها الجاحظ "علم البيان والتبيين" [أو "التَّبَيُّن"]. لا مسوغ إذن لفصل "علم البلاغة"، خصوصاً في جانبه "البياني"، عن "علم المنطق" و"علم المنهج".

- إن جماعة بور رويال أعادت الاعتبار إلى المعرفة المنقولة عن الغير وأقرَّتْ بشرعيتها، مثلها في ذلك مثل المعرفة المحصّلة ذاتيًّا وعقليًّا، شريطة أن تثبت صحة الأخبار المتضمِّنة لهذه المعرفة المنقولة عن الغير. ولقد رأينا كيف حاولت جماعة بور رويال الاجتهاد لاقتراح منهج تقويمي للأخبار يستحضر ظروف الخبر الخاصّة (متنه وسنده) وظروفه العامّة (المواضع العامّة المرتبطة به). ونحن نعلم أن مسألة وجوه وكيفيات تصحيح الأخبار وتضعيفها وإفسادها كانت من أهمّ مسائل "**علوم الحديث**" في الثقافة الإسلامية - العربية القديمة. فكيف إذن يُسَوَّغ لنا الفصل بين "علم الحديث" و"علم المنطق" و"علم المنهج" إن نحن سلّمنا بحجية النقل في المعرفة البشرية، وهي حجية لا يطعن فيها إلاّ مكابر، إذ لا يُتَصوَّر مِن عاقل أن يدعي أن كل ما يعرفه إنما عرفه بنفسه ولم ينقله عن غيره!!!
- لا يكفي في تصحيح الأخبار، عند جماعة بور رويال، تقويمها بالانطلاق من متنها وسندها وموضعها العام، ولكن ينبغي أيضاً تقويمها من خلال رفع التعارض بينها وبين ما يعارضها وترجيحها عليه. لا بدّ إذن من وجود وجوه لرفع التعارض بين الأخبار ولترجيح بعضها على بعض. ولقد اجتهدت جماعة بور رويال في محاولة الوقوف على بعض هذه الوجوه. ونحن نعلم أن باب "**الاعتراضات والترجيحات**" من أهم أبواب "علم أصول الفقه" الإسلامي - العربي. فكيف يُسَوَّغ لنا، من الناحية المنطقية والمنهجية، أن نتجاهل ونسكت عما ساهم به الأصوليون المسلمون في هذا الباب، وألاّ نجتهد لإدماج مساهماتهم كمساهمات وثيقة التعلق بإشكالات ومطالب "منطقية" و"منهجية"!

تلك كانت فوائدَ سِتًّا ينبغي أن تُستفاد من روح الاجتهاد المنطقي والمنهجي

لجماعة بور رويال. وهي فوائد تصبّ في ضرورة إعادة الاعتبار "المنطقي" و"المنهجي" لعلوم إسلامية - عربية غفل جُلّ المفكرين العرب المعاصرين، "المتمنطقين" و"المتمنهجين" عن قيمتها العلمية التجديدية في الدرس المنطقي والمنهجي الطبيعي المعاصر.

باسم **الحداثة الفلسفية** إذن، والتي دشّنها ديكارت بمقالاته في المنهج التي استلهمتها جماعة بور رويال وجعلتها أساساً استنارت به في نظرها للمنطق وفن التفكير، وذلك بعد أن أشفى ديكارت غليل أرنولد بالأجوبة التي أجابه بها ردًّا على اعتراضاته وأسئلته، باسم هذه الحداثة الفلسفية ينبغي الاهتمام بعلوم الحديث وعلم أصول الفقه وعلم المناظرة وآداب البحث وعلم البلاغة، لما تتضمّنه هذه العلوم الأربعة من استشكالات لمسائل المنطق ومن استدلالات فيها وتقريرات وأحكام.

لا تدعو الحداثة الفلسفية إلى القطيعة مع التراث كما يتوهّم البعض، ولكنها تدعو بالعكس إلى استئناف الاتصال به لاستثماره، تثبيتاً للصائب فيه، وتقويماً للمعوجّ منه، وتصحيحاً للمعتلّ فيه، وتخلّصاً من الباطل الذي قد يكون فيه، معوّلين في كل ذلك على ما انتهى إليه الاجتهاد النظري الإنساني اليوم من "حقائق" مقرّرة و"استشرافات" متطلعة قد يكون فيها للناظر العربي المعاصر عُلوّ همّة بعد أن كان، لزمن طويل، قصيرها.

القسم الثاني

من منطق مدرسة بور رويال

في سوء النظر والتناظر ووجوه الغلط والتغليط فيهما

يندرج حديث جماعة بور رويال عن "المنطق أو فن التفكير" ضمن اجتهاد غربي مسيحي (القرن السابع عشر) ذي توجّهات أوغسطينية وديكارتية وباسكالية أمّ إبراز النافع من علم المنطق الشائع آنذاك، المنطق الأرسطي. بذلك يشهد كتاب "المنطق أو فن التفكير"(*) لمحاولة غربية "حديثة" لتبيئة منطق أرسطو داخل حقل "الحداثة الفلسفية" الغربية عامّة والفرنسية خاصّة.

من المعلوم أنّ قطب الرحى في "المنطق الأرسطي" يتمثّل في الاجتهاد التقعيدي الذي أنجزه أرسطو للعملية الذهنية المسمّاة "raisonnement"، والتي أُدِّيتْ في الكتابات المنطقية العربية القديمة بمصطلح "النظر"؛ فلقد قعَّد أرسطو للنظر التحليلي في كتاب "التحليلات الأولى"، وللنظر العلمي في كتاب "التحليلات الثانية"، وللنظر والتناظر الجدليين في كتاب "الطوبيقا"، وللنظر والتناظر البلاغيين في كتاب "فن الخطابة"، وللنظر والتناظر الفاسدين في كتاب "إبطالات السُّوفسطائيّين".

يمثّلُ الجزء الثالث من كتاب بور رويال "المنطق أو فن التفكير"، بفصوله العشرين، اجتهاداً خاصّاً لإبراز النافع من الاجتهاد التقعيدي الأرسطي للنظر؛ وضمن هذا الاجتهاد الخاص ورد حديث جماعة بور رويال عن مختلف كيفيات النظر السيّئ (الفصل التاسع عشر) وعن الأنظار السيّئة المقترفة في الحياة العامّة وفي الخطابات العادية (الفصل العشرون).

اتصفت التبيئة التي قامت بها جماعة بور رويال للمنطق الأرسطي بخصائص

(*) Arnauld et Nicole, *La Logique ou L'art de penser*, Flammarion, 1978.

عامّة جعلت موقفها من المنطق الأرسطي يتسم بالأخذ والرد، بالتثمين والانتقاد. فلقد جعلت الحاجة إلى النظر راجعة إلى كون الفكر الإنساني ضيّق الأفق[1]، كما جعلت الصورة القياسية ثلاثية القضايا (المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة) الصورة الأصلية لكل نظر يتوخّى اكتساب العلم بثبوت المحمول للموضوع أو انتفائه عنه؛ فركّزت، تبعاً لذلك، على عرض قواعد الصورة القياسية العامّة من جهة والخاصّة بكل ضرب من أضرب الأشكال الأربعة من جهة أخرى[2]. كل هذا مع الإعلان عن تشكّكها في جدوى هذه القواعد ومنفعتها من جهة[3] ومع الاجتهاد لمحاولة تعويضها بمبدإ عام يمكّن من الحكم على القياس بالصحة أو الفساد من جهة ثانية[4] ومع إيلاء العناية الكبرى للنظر كما يمارس طبيعيًا وفعليًا وتثمينه على حساب النظر القياسي المنمذج صناعيًا من جهة ثالثة.

---

(1) «La nécessité du raisonnement n'est fondée que sur Les bornes étroites de l'esprit humain...», «*La logique ou l'art de penser*», p.233.

(2) «... parce que quand [les raisonnements composés de plusieurs propositions] sont longs, l'esprit a plus de peine à les suivre, et que le nombre de trois propositions est assez proportionné avec l'étendue de notre esprit, on a pris plus de soin d'examiner les règles des bons et des mauvais syllogismes. C'est-à-dire, des arguments des trois propositions...», p.235.

(3) «Cette partie,..., qui comprend les règles du raisonnement, est estimée la plus importante de la logique, et c'est presque l'unique qu'on y traite avec quelque soin. Mais il y a sujet de douter si elle est aussi utile qu'on l'imagine», p.231.

(4) لقد خصصت جماعة بور رويال الفصل العاشر من الجزء الثالث، ص267-270، لعرض هذا المبدأ العام.
تقول الجماعة بهذا الصدد:
«Lorsqu'on veut prouver une proposition dont la vérité ne parait pas évidement, il semble que tout ce qu'on a à faire soit de trouver une proposition plus connue qui confirme celle-là, laquelle pour cette raison on peut appeler la proposition contenante.Mais parce qu'elle ne la peut pas contenir expressément et dans les mêmes termes, puisque si cella était elle n'en serait point différente,,et ainsi elle ne servirait de rien pour la rendre plus claire, il est nécessaire qu'il y ait encore une autre proposition qui fasse voir que celle que nous avons appelée contenante, contient en effet celle que l'on veut prouver, celle-là se peut appeler applicative....
Il n'est pas difficile de montrer que toutes les règles que nous avons données ne servent qu'a faire voir que la conclusion est contenue dans l'une des premières propositions, et que l'autre le fait voir;et que les arguments ne sont vicieux que quand on manque a observer cela, et qu'ils sont toujours bons quand on l' observe, pp.267-268.

تتجلى عناية منطق بور رويال بالنظر الطبيعي في موقفها من الأقيسة ذات النتائج الشرطية(5) وفي موقفها من الأقيسة الإضمارية(6) وفي تهوينها من شأن "المواضع العامّة" موضوع الدرس الجدلي والخطابي(7) وفي انتقائها للمعتبر من وجوه النظر والتناظر السيئة(8).

---

(5) تقول جماعة بور رويال في استحسان هذا النوع من الأقيسة:
«Cette manière de raisonner est très commune et très belle; et c'est ce qui fait qu'il ne faut pas s'imaginer qu'il n'y ait point de raisonnement que lorsqu'on voit trois propositions séparées et arrangées comme dans l'Ecole...
... et il faut avouer que ces manières de raisonner sont très ordinaires et très naturelles, et qu'elles ont cet avantage, qu'étant plus éloignées de l'air de l'Ecole, elles en sont mieux reçues dans le monde», p.281.

(6) تقول الجماعة في الطابع الطبيعي والشائع للأقيسة الإضمارية:
Les enthymèmes sont donc la manière ordinaire dont les hommes expriment leurs raisonnements, en supprimant la proposition qu'ils jugent devoir être facilement supplée; et cette proposition, est tantôt la majeure, tantôt la mineure, et quelquefois la conclusion», p.286.

On ne saurait néanmoins conseiller à personne de l'aller chercher dans les Topiques d'Aristotes, parce que ce sont des livres étrangement confus. Mais il y a quelque chose d'assez beau sur ce sujet dans le premier livre de sa Rhétorique, où il enseigne diverses manières de faire voir qu'une chose est utile, agréable, plus grande, plus petite. Il est vrai néanmoins qu'on n'arrivera jamais par ce chemin à aucune connaissance bien solide», p.303.

(7) لقد خصّصت جماعة بور رويال الفصلين السابع عشر والثامن عشر للحديث عن "المواضع العامّة" اللغوية والمنطقية والميتافيزيقية. وتلخّص جماعة بور رويال موقفها السلبي من الرجوع إلى طوبيقا أرسطو وخطابته بقصد الاستمداد منهما ما يجعل المعرفة قوية وثابتة:
«On ne saurait néanmoins conseiller à personne de l'aller chercher dans les Topiques d'Aristotes, parce que ce sont des livres étrangement confus. Mais il y a quelque chose d'assez beau sur ce sujet dans le premier livre de sa Rhétorique où il enseigne diverses manières de faire voir qu'une chose est utile, agréable, plus grande, plus petite. Il est vrai néanmoins qu'on n'arrivera jamais par ce chemin à aucune connaissance bien solide», p.303.

(8) يشكّل عرض هذه الوجوه السيئة في النظر وفي التناظر، كما تناولتها جماعة بور رويال، الموضوع الرئيس لمقالتنا هذه. وقد اجتهدنا، ونحن نعرض هذه الوجوه السيئة، في حفظ منطوق اجتهاد بور رويال وروحه أيضاً؛ لذلك أحسسنا، لدعم هذا العرض بضرورة إثبات نصوص جماعة بور رويال، بالرغم من طولها في بعض الأحيان، إذ هي الشاهد لصحة عرضنا لمنطوق منطق بور رويال وروحه.

يعتضد تثمين النظر الطبيعي، عند جماعة بور رويال، بعناية أخرى أولتها لبيان مسؤولية الطبائع البشرية والدوافع السيكولوجية، المحرِّكة للإنسان في حياته الطبيعية وواقعه المعيشي، في تسويء نظره وتناظره وتقبيحهما؛ فجاء حديثها عن النظر والتناظر مُكَيَّفاً باعتبارات خلقية ونفسية واجتماعية تكمل الاعتبارات اللغوية والمنطقية الصرف.

كيف نظرت جماعة بور رويال إذن في النظر والتناظر السيّئين وكيف اجتهدت لتبيئة "إبطالات السُوفِسْطائيّن" الأرسطي؟

تتمثّل وجوه سوء النظر[9]، عند جماعة بور رويال، في مختلف الطرق النظرية التي يسلكها الناظر الغالط أو الناظر المُغَلّط. وبانتساب هذه الطرق السيئة إلى الغلط وإلى التغليط تدخل كلها في باب "السفسطة" أحد أهم أبواب المنطق؛ إذ لا تقتصر منفعة المنطق على إفادة التعريف بوجوه جودة النظر واستقامته وإنما تتعدى ذلك لتفيد، أيضاً، التعرف على وجوه رداءة النظر واعوجاجه. وإذا كانت معرفة ضوابط النظر السليم تيسِّرُ التعرف على النظر المعتل فإن معرفة مصادر اعتلال النظر من شأنها، بدورها، أن تفيد في الإقدار والتمكين من سهولة الاحتراز من هذا النظر المعتل ومن تحصين النفس وتجنيبها الوقوع فيه؛ بل إن معرفة مصادر سوء النظر واعتلاله أفيد وأنجع من معرفة مكامن الجودة والسلامة فيه، لأن الأمثلة الشاهدة لما ينبغي أن يُحْذَرَ في النظر أنفذ تأثيراً وأكثر وقعاً من الأمثلة الشاهدة لِما ينبغي أن يُراعى فيه[10].

يمكن للنظر أن يسوء وأن يعتلّ في كل المجالات التي ينشط فيها الفكر الإنساني، سواء أكان هذا المجال مجال نظر في أمور علمية ومعرفية أم مجال تناظر في شؤون الحياة العادية الطبيعية والعملية أم مجال التخاطب في مختلف

(9) «Des diverses manières de mal raisonner que l'on appelle sophismes», p.304.

(10) «Quoique sachant les règles des bons raisonnements, il ne soit pas difficile de reconnaître ceux qui sont mauvais, néanmoins comme les exemples à fuir frappent souvent davantage que les exemples à imiter, il ne sera pas inutile de représenter les principales sources des mauvais raisonnements, que l'on appelle sophismes ou paralogismes parce que cela donnera plus de facilité à les éviter», p.304.

صوره وكيفيّاته بصفة عامّة. من هنا توزعت وجوه النظر السيّئ التي اهتمت بها جماعة بور رويال إلى مجموعات ثلاث رئيسة، وجوه مختصة بمسائل العلم ووجوه مختصة بمسائل العمل ووجوه مختصة بكيفية التخاطب.

1. وجوه سوء النظر في المسائل العلمية

تغطي وجوه سوء النظر في المسائل العلمية، عند جماعة بور رويال، الوجوه السوفسطائية المسلوكة في "التدليلات" التي يبنيها النظّار في المسائل والمواد العلمية وفي "المناظرات" التي تجري بين هؤلاء في هذه المسائل وهذه المواد. ولقد عيّنت الجماعة هذه الوجوه النظرية السيئة في ثمانية أساس: "الجهل بما ينبغي إلزام الخصم به"، "افتراض صدق ما يكون موضع سؤال"، "فساد التعليل"، "التقصير في التقسيم"، "التمثيل بين العَرَضِيّ والذاتيّ من الصفات"، "إطلاق النسبي"، "تسخير غموض الألفاظ" و"جعل الاستقراء الناقص مفيداً الضرورة".

1.1. الجهل بما ينبغي إلزام الخصم به[11]

قد يحصل التنازع بين ناظرين في مسألة من المسائل العلمية، فيدَّعي فيها أحد الطرفين ما ينازعه فيه الطرف الآخر الذي ينتهض لإلزام الطرف الأول بالإقرار بأن مُدَّعاه في المسألة لا ثبات له، وذلك عن طريق إثباتات أو إقرارات يتسلَّمها منه، عن طريق السؤال، فيبني بها دليلاً يبطِلُ به المُدَّعَى، وبذلك يتمّ له "إلزام المُدَّعِي".

إن كانت هناك وجوه جيّدة في الإلزام، إلزام الخصم بما يعود على مُدَّعاه بالإبطال، فإنّ هناك أيضاً وجوهاً سيئة فيه هي التي يفيدها مصطلح "Ignoratio Elenchi"[12] الأرسطي الجدلي الذي يعني "الجهل المطلوب" والذي يجد شاهده

(11) «L'ignorance de ce que l'on doit prouver contre son adversaire», p.304.

(12) إن الأصل في هذا الوجه السوفسطائي هو مفهوم «ELENCHUS» اللاتيني المنقول عن «ELEGKHOS» الإغريقي الذي يُفيد لغة ما تفيده لفظة "الدحض" العربية. أما اصطلاحاً فقد عرّف بأنه:

= «L'argumentation qui met en échec un contradicteur..., donc aussi l'examen par

الأمثل في توجه المناظر، الذي يتوخى إلزام خصمه في مسألة من المسائل، إلى إثبات ما لا تعلّق له بالمسألة موضوع النزاع. إن "**الجهل بالمطلوب**" في نظر جماعة بور رويال، آفة تسوء بها كثير من المنازعات الإنسانية النظرية لأنه يُبْعِدُ عن "محل النزاع" من جهة، ولأنه، من جهة أخرى، لا يفيد في رفع الخلاف. ومن الأمثلة التي تذكرها الجماعة للأفعال الساقطة في هذه الآفة فعل المناظر الذي يعمد إلى تقويل خصمه لما لم يقله فعلاً، أو فعل المناظر الذي ينسب لخصمه من الأقوال والدعاوى ما لا يُقرُّ به هذا الخصم زاعماً أنها أقوال ودعاوى تَلْزَمُ عن مُدَّعاه المتنازع فيه، كل ذلك بغاية واحدة هي توجه المناظر الذي يتوخى الإلزام إلى طلب مزيد من الاستقواء والاستظهار على الخصم بعيداً عن موضع النزاع الحقيقي بينهما(13). وعليه كانت الممارسة الجدلية الجاهلة بالمطلوب ممارسةً نظريّةً سيئة ينبغي تجنبها والحذر من الوقوع فيها.

2.1. افتراض صدق ما يكون موضع سؤال(14)

قد يقع في الممارسة التناظرية أن يعمد أحد المتناظرين إلى افتراض صدق ما طولب بنصب الدليل على صدقه. وهذا وجه سيّئ في النظر لأنه "**مصادرة على المطلوب**"، ولأن فيه إخلالاً بالمبدأ الذي يقضي بأن يكون الدليل في كل عملية تدليلية أوضح وأعرف من المدلول الذي نريد. نصب الدليل على صدقه(15). إن الدليل على مطلوبٍ ما لا يمكن أن يكون هو المطلوب نفسه أو أن يكون ما لا دليل

=

lequel une thèse est mise à l'épreuve, les objections qu'on veut lui voir surmonter. En un sens plus technique L'ELEGKHOS a été théorisé..., comme une procédure consistant à amener l'interlocuteur à partir de prémisse consédées par lui-même à une conclusion qui contredit la thèse qu'il soutenait au départ" *Les Notions philosophiques* (dictionnaire), p.768.

(13) «La passion ou la mauvaise foi fait qu'on attribue à son adversaire ce qui est éloigné de son sentiment, pour le combattre avec plus d'avantage, ou qu'on lui impute les conséquences qu'on s'imagine pouvoir tirer de sa doctrine quoiqu'il les désavoue et qu'il les nie», p.304.

(14) «Supposer pour vrai ce qui est en question», p.306.

(15) ... Dans tout raisonnement ce qui sert de prevue doit être plus clair et plus connu que ce que l'on veut prouver", p.306 et "... on peut rapporter à ce sophisme tous les raisonnements où l'on prouve une chose inconnue par une qui est autant ou plus inconnue, ou une chose incertaine par une autre qui est autant ou plus incertaine", p.308.

عليه إلاّ ذلك المطلوب نفسه. وعليه كان استخدام المطلوب دليلاً، قَرُبَ ذلك أم بَعُدَ، وجهاً سيئاً في النظر ينبغي اتقاؤه، لأنّ حقّ المطلوب أن يكون مدلولاً لا دليلاً.

3.1. فساد التعليل[16]

يتمثّل هذا الوجه السيّئ في النظر في عدّ أمر ما عِلّة وهو ليس بعِلّة، أي في تقديم ما ليس عِلّة كعِلّة؛ لهذا سُمّي هذا الوجه اصطلاحاً "non causa pro causa". وتُدْخِل جماعة بور رويال ضمن هذا الوجه نوعين من الاستدلال: أحدهما **الاستدلال بعلل بعيدة لا تكون دالّة حقيقة على المدلول الذي يُطلب تعليله**[17]، **وثانيهما الاستدلال باعتبار التتالي أو التتابع الذي قد يوجد بين أمرين دليلاً على كون الأمر الأول السابق عِلّة للأمر الثاني اللاحق**[18]. ومن أهمّ الأسباب المؤدّية إلى ركوب هذا الوجه السيّئ في النظر، حسب جماعة بور رويال، سببان: أحدهما الجهل بعلل الأشياء الحقيقية، والآخر السذاجة البليدة التي تجعل البعض يستحيي من الإقرار بجهله ومن الاعتراف به.

4.1. التقصير في التقسيم[19]

قد يكون لأمر ما أقسام محصورة ومعلومة ويعمد الناظر، مع ذلك، إلى الاقتصار على ذكر بعض من هذه الأقسام فقط ليستند إليه في استخلاص مطلوبه واستنتاجه والاستدلال له. إن هذا الوجه في الاستخلاص والاستنتاج والاستدلال وجه فاسد وسيّئ لأن الواجب هو أن يتم الاستناد في الحكم على أمر من الأمور، إلى أقسامه كلها وليس إلى بعض منها فقط[20]. وعليه الواجب في الاستناد إلى التقسيم، للاستدلال به، أن يكون التقسيم مستوفى وتامّاً وإلاّ ساء النظر.

---

(16) «Prendre pour cause ce qui n'est point cause», p.308.

(17) ... Quand on se sert de causes éloignées et qui ne prouvent rien, pour prouver des choses ou assez claires d'elles mêmes, ou fausses, ou au - moins douteuses'',p.309.

(18) «C'est encore à cette sorte de sophismes qu'on doit rapporter cette tromperie ordinaire de l'esprit humain; post hoc, ergo proter hoc: Cela est arrivé ensuite de telle chose, il faut donc que cette chose en soit la cause», p.313.

(19) «Dénombrement imparfait», p.313.

(20) «Il n'y a guère de défaut de raisonnements où les personnes habiles tombent plus facilement qu'en celui de faire de dénombrements imparfaits, et de ne considérer =

5.1. عدّ العَرَضيّ من الصّفات صفة ذاتية[21]

يعني هذا الوجهُ السيّئ في النظر المتمثل في الاستدلال الفاسد بالأعراض، والمُسمّى اصطلاحاً "Fallacia Accidentis"، جعلَ ما يكون مجرد صفة عرضية لأمر من الأمور صفة ثابتة وذاتية له، مثل ذلك أن نَعُدَّ "الخطأ" الذي قد يعرض من الطب على يد بعض الأطباء غير المقتدرين "خطأ ثابتاً بإطلاق" للطب، فنحكم، تبعاً لذلك، بأن الطب يُخطىء؛ ومثل ذلك أيضاً أن نعدّ "الضرر" الذي يحدث من الخطابة على يد بعض غلاة الخطباء "ضرراً ناجماً بإطلاق" عن الخطابة، فنحكم بكون الخطابة مُضِرّة. إن "الخطأ" في نسبته إلى "الطب" و"الضرر" في نسبته إلى "الخطابة" صفتان عَرَضيّتان يسوء نظرنا إن هو عدّهما صفتين ذاتيتين. والسبب في الوقوع في هذا النوع من النظر السيّئ، حسب جماعة بور رويال، هو جعل ما يكون مجرد "قرائن" (occasions) بمنزلة العلل الحقيقية[22].

6.1. عدّ الصادق صدقاً نسبيًا صادقاً مطلقاً[23]

يعني هذا الوجهُ السيّئ في النظر جعلَ ما قُرّر تبعاً لتقرير شيء أسبق بمنزلة المقرّر بإطلاق وإرسال. ويُسمّى هذا الوجه اصطلاحاً، في صيغته اللاتينية، باسم "A Dicto Secundum Quid, ad Dictum Simpliceter"[24]. مثل ذلك أن يكون الدليل المستند إليه دليلاً صادقاً صدقاً نسبيًا لكن يُنَزَّل في التدليل منزلة الدليل الصادق صدقاً مطلقاً. وتمثل جماعة بور رويال لهذا النوع من التدليل الفاسد باستخلاص النزعة الأبيقورية لوجوب كون صورة الإله على شاكلة الصورة الآدمية مستندة في ذلك إلى دليلين أحدهما يثبت أن "الصورة الآدمية هي أجمل الصور

= pas assez toutes les manières dont une chose peut être ou peut arriver, ce qui leur fait conclure témérairement, ou qu'elle n'est pas, parce qu'elle n'est pas d'une certaine manière quoiqu'elle puisse être d'une autre, ou qu'elle est de telle et telle façon, quoiqu'elle puisse être encore d'une autre manière qu'ils n'ont pas considérée», p.313-314.

(21) «Juger d'une chose par ce qui ne lui convient que par accident», p.317.

(22) «On tombe souvent... dans ce mauvais raisonnement quand on prend les simples occasions pour les véritables causes», p.317.

(23) «Passer de ce qui est vrai à quelque égard, à ce qui est vrai simplement», p.319.

(24) p.319.

وأحسنها" والآخر يثبت أن "الإله هو الأحقّ بأجمل الصور وأحسنها". إن مصدر السوء في هذا التدليل الأبيقوري كامن في استناده إلى الدليل الأول وهو أن أحسن الصور وأجملها هي الصورة الآدمية؛ فهذا الدليل وإن كان صادقاً فإنه لا يصدق إلاّ في حق الأجسام، أي أنه يتوقف عن أن يكون صادقاً في حق ما لا يكون جسماً؛ وعليه لمّا لم يكن الإله جسماً فَسُدَ استخلاص وجوب كونه على الصورة الآدمية حتى وإن كان الأخلق بأجمل الصور وأحسنها[25]. من وجوه سوء النظر إذن استثمار أحكام لا تصدق إلاّ في ظروف مُعَيّنة بكيفية تفترض صدقها في جميع الظروف والمناسبات.

7.1. تسخير الغموض اللفظي[26]

هناك وجوه متعددة لتسخير الألفاظ الغامضة في التدليل؛ لكن أهم هذه الوجوه، حسب جماعة بور رويال وضمن التقليد القياسي الأرسطي، الوجه الذي يتمثل في تسخير الغموض الذي قد يكون في أحد حدود القياس الثلاثة عامّة وفي الحدّ الأوسط خاصّة؛ فيقع هذا التسخير حين يُستخدم الحدّ الغامض تارةً بدلالة ما وتارةً أخرى بدلالة مغايرة، فتكون دلالته في إحدى المقدّمتين غير دلالته في المقدّمة الأخرى[27]. ويعني هذا الأمر أن حدودَ القياس تصبح، بهذا التسخير، أربعةً وليست ثلاثةً كما هو مشترط في القياس، وبذلك ينخرم هذا القياس.

8.1. الاعتداد بالاستقراء الناقص لأجل استخلاص أحكام يُراد لها أن تكون ضرورية[28]

ليس الاستقراء الناقص، حسب جماعة بور رويال، طريقاً لاكتساب العلم

---

(25) P.319.

(26) «Abuser de l'ambiguïté des mots», p.320.

(27) «On peut rapporter à cette espèce de sophisme tous les syllogismes qui sont vicieux, parce qu'il s'y trouve quatre termes, soit parce que le milieu y est pris deux fois particulièrement, ou parce qu'il est pris en un sens dans la première proposition, et en un autre sens dans la seconde; ou enfin parce que les termes de la conclusion ne sont pas pris dans le même sens dans les permisses que dans la conclusion», p.320.

(28) «Tirer une conclusion générale d'une induction défectueuse», p.231.

بوجه ضروري، وذلك بالرغم من نفعه في اكتساب ومعرفة حقائق "عامّة"، كمنفعته مثلاً في تعريفنا بأن ماء البحر "عامّة" ماء مالح وبأن ماء النهر "عامّة" ماء عذب لعلمنا بأن ماء "عدة" بحور مالح وأن ماء "عدة" أنهار عذب. إن الطريقة الاستقرائية ليست طريقاً للعلم الضروري وإن كانت كل معارفنا ومعلوماتنا تبدأ بها بسبب كون ما يسبق إلينا إنما هو الأشياء والأمور المفردة، لتتحصل لنا، بعد ذلك، الكُلّيات التي تصبح وسائل للتعرف على المفردات[29]. إن فائدة طريقة الاستقراء كامنةٌ فقط في أن اعتدادنا بتدبّر الأشياء المفردة وملاحظتها يكون مناسبة لأن ينتبه فكرنا إلى ما فيه من أفكار طبيعية يستند إليها ويعمل بمقتضاها في تصديقه بالأشياء بصفة عامّة[30].

2. وجوه الغلط والتغليط في الحكم العملي

كانت الوجوه النظرية السيّئة الثمانية السابقة أهم الوجوه السُوفِسْطائية المسلوكة في التدليلات التي يبنيها النظار في المسائل والمواد العلمية وفي المناظرات التي تجري بينهم في هذه المسائل وهذه المواد. لكن النظر الإنساني، حسب جماعة بور رويال، لا يتعلّق بالمجال العلمي فقط لأن هناك مجالين آخرين يهمّانه كمجال الأخلاق ومجال شؤون الحياة المدنية. فهذان المجالان الأخيران هما ما يتعلّق بهما الكثير من المقالات البشرية الطبيعية "غير العالمة". وعليه يتعين أيضاً العمل على إبراز بعض أسباب الغلط الذي تقع فيه غالبية البشر في أحكامها في هذين المجالين الهامين[31].

(29) «C'est même par là que toutes nos connaissances commencent, parce que les choses singulières se représentent à nous avant les universelles, quoiqu'ensuite les universelles servent à connaître les singulières», p.322.

(30) «Mais il est vrai néanmoins que l'induction seule n'est jamais un moyen certain d'acquérir une science parfaie,... la considération des choses singulières servant seulement d'occasions à notre esprit de faire attention à ses idées naturelles, selon lesquelles il juge de la vérité des choses en générale», p.322.

(31) «... il serait sans doute beaucoup plus utile de considérer généralement ce qui engage les hommes dans les faux jugements qu'ils font en toute sorte de matière; et principalement en celle de mœurs, et des autres choses qui sont importantes à la vie civile, et qui font le sujet ordinaire de leurs entretiens», p.323.

إذا كان "الغلط في الحكم" متميّزاً عن "الغلط في التدليل" فيجوز مع ذلك، حسب جماعة بور رويال، تجاهل هذا التمايز لاعتبارين اثنين:

أحدهما أن الأحكام الغالطة تكون أصولاً للتدليلات السيئة، إذ الغلط في الحكم يستتبع ضرورة الفساد في التدليل[32].

ثانيهما أن ما قد يبدو لنا وكأنه مجرد حكم عادة ما يكون، في حقيقته، تدليلاً خفيًّا ومطويًّا إذ له، دائماً، أمر يقوم مقام الدافع إليه والمبدإ فيه[33]. مثل ذلك حكمنا على العصا المستقيمة حين نولجها في الماء بأنها عصا معوجّة ما دامت ظهرت وبدت لنا كذلك. إن هذا الحكم الخاطىء تدليل خفي، لأننا استدللنا فيه بمبدإ هو "إن ما يبدو ويظهر لحواسنا بحال ما فهو على تلك الحال حقيقة"[34].

تميّز جماعة بور رويال في أسباب الغلط الذي تقع فيه غالبية البشر في أحكامها العملية بين نوعين، نوع داخلي ونوع خارجي. ويتمثّل النوع الأول في اختلال يلحق الإرادة يترتب عليه اختلال في الحكم واضطراب فيه؛ ويكمن النوع الثاني في الأشياء التي نحكم عليها بحيث تكون هذه الأشياء هي التي تخدع فكرنا وتُغلّطه وذلك بسبب مظهرها الكاذب. وفي أغلب الأحوال يقع هذان النوعان من أسباب الغلط في الحكم مجتمعين ومتصلين؛ ومع ذلك، يبقي من المفيد التطرق إليهما بكيفية تفصل بينهما لأن البعض من الأغلاط يكون أخص بأحد النوعين دون غيره.

1.2. أسباب الغلط الداخلية

تعيّن جماعة بور رويال أسباب الغلط في الحكم، الداخلية، في تسعة أسباب رئيسة: الهوى والتشهي، الحالة النفسية، الانتصار للجماعة، التعالم، اتهام الغير وتجريحه، الحسد والغيرة والمكر، تمكُّن روح المجادلة من النفس، تمكُّن روح المسالمة من النفس وأخيراً لزوم المقالة.

---

(32) «... Les faux jugements sont les sources des mauvais raisonnements, et les attirent par une suite nécessaire», p.323.

(33) «... il y a presque toujours un raisonnement caché ou enveloppé en ce qui nous paraît un jugement simple, y ayant toujours quelque chose qui sert de motif et de principe à ce jugement», p.323.

(34) «...ce qui paraît courbé à nos sens, est courbé en vérité», p.323.

2 . 1 . 1 . الغلط بسبب الاحتكام إلى الهوى والتشهي أو إلى المصلحة والمنفعة الخاصّتين أو إلى محبة الذات[35]

ترى جماعة بور رويال أن الأحكام التي يحكم بها الإنسان، في حياته الطبيعية وواقعه المعيش، يوجد ضمنها الكثير من الأحكام التي لم يحكم بها إلاّ لأنه استند في حكمه إلى ما يهواه ويشتهيه، أو إلى ما يُحقّق مصلحته الخاصّة ومنفعته الشخصية، أو إلى ما من شأنه أن يُعلي من قدره وقيمته[36]. إن مختلف هذه الاستنادات وجوه سيئة في النظر ومن ثمة وجب تجنبها والاحتراز منها.

2 . 1 . 2 . الغلط بسبب الحكم المتأثر بالموقف السيكولوجي الذي يوجد فيه الحاكم[37]

كثيرة أيضاً هي الأحكامُ التي يحكم بها الإنسان، في حياته الطبيعية وواقعه المعيش، بالاستناد إلى الحالة السيكولوجية التي يكون عليها حين يحكم بما يحكم به، بحيث قد يتغيّر ويتبدّل حكمه في الأمر الواحد والثابت بتغير وتبدل حالته السيكولوجية[38]. إن التأثر بالحالات السيكولوجية في تقرير الأحكام، حسب

(35) «Des sophismes d'amour-propre, d'intérêt, et de passion», p.324.

(36) «Si l'on examine avec soin ce qui attache ordinairement les hommes plutôt à une opinion qu'à une autre, on trouvera que ce n'est pas la pénétration de la vérité et la force des raisons; mais quelque lien d'amour propre, d'intérêt, ou de passion. C'est le poids qui emporte la balance, et qui nous détermine dans la plus part de nos doutes; c'est ce qui donne le plus grand branle à nos jugements, et qui nous y arrête le plus fortement. Nous jugeons des choses, non par ce qu'elles sont en elles-mêmes; mais parce qu'elles sont à notre égard; et la vérité et l'utilité ne sont pour nous qu'une même chose», p.324.

(37) P.325.

(38) «Mais cette illusion est bien visible, lorsqu'il arrive du changement dans les passions. Car quoique toutes choses soient demeurées dans leur places, il semble néanmoins à ceux qui sont émus de quelque passion nouvelle, que le changement qui ne s'est fait que dans leur cœur, ait changé toutes les choses extérieurs qui y on quelque rapport. Et c'est pourquoi on peut appeler ces sortes d'égarements, des sophismes et des illusions du cœur, qui consistent à transporter nos passions dans les objets de nos passions, et à juger qu'ils sont ce que nous voulons, ou désirons qu'ils soient: ce qui est sans doute très déraisonnable, puisque nos désirs ne changent rien dans l'être de ce qui est hors de nous, et qu'il n'y a que Dieu, dont la =

جماعة بور رويال، وجه سيّئ في النظر ينبغي تجنبه والاحتراز منه؛ إن الواجب في حكم الحاكم أن يكون مستقلاً عن موقفه السيكولوجي.

3.1.2. الغلط بسبب تخطئة مُخالِف الجماعة(39)

من أصول سوء النظر الشائعة والطبيعية ذلك الأصل الذي يقضي بأن كل مَنْ خالف الطائفة، التي تُعدّ صائبةً ومحقّةً عند المنتمي إليها، لا بدّ وأن يكون ضرورة مخطئاً ومبطلاً. إن هذا الوجه في إبطال الأحكام، حسب جماعة بور رويال، وجه نظري سيّئ، إذ ليس من المشروع أن يكون الدليل على بطلان قول من الأقوال هو مجرد مخالفته لقول الجماعة أو الطائفة(40).

4.1.2. الغلط بسبب التعالم(41)

من أصول سوء النظر الشائعة والطبيعية أيضاً الأصل الذي يقضي بأن كل ما يخالف المعتقد الخاص ويعارضه باطل وذلك بسبب تعالم المعتقِد واعتداده واغتراره بعلمه ومعتقده. فبهذا الوجه السيّئ للنظر يتسنّى لبعض الناظرين أن يردوا ويمنعوا ويدفعوا رأياً من الآراء أو مقالة من المقالات لمجرد معارضتها ومخالفتها لما لهم من الآراء والمقالات؛ وكأنهم يستندون في ردِّهم ومنعهم ودفعهم إلى التدليل السيّئ التالي: "لو كان الرأي أو المقالة المعارضة والمخالفة حقاً وصدقاً

= volonté soit tellement efficace, que les choses sont tout ce qu'il veut qu'elles soient», pp.325-326.

(39) P.326.

(40) «On peut rapporter à la même illusion de l'amour propre, celle de ceux qui décident tout par un principe fort commode, qui est, qu'ils ont raison, qu'ils connaissent la vérité; d'où il ne leur est pas difficile le conclure, que ceux qui ne sont pas de leurs sentiments se trompent; en effet, la conclusion est nécessaire. Le défaut de ces personnes ne vient que de ce que l'opinion avantageuse qu'ils ont de leur lumière, leur fait prendre toutes leurs pensées pour tellement claires et évidentes, qu'ils s'imaginent qu'il suffit de les proposer, pour obliger tout le monde à s'y soumettre; et c'est pourquoi ils se mettent peu en peine d'en apporter des preuves; ils écoutent peu les raisons des autres, ils veulent tout emporter par autorité, pace qu'ils ne distinguent jamais leur autorité de la raison», p.326.

(41) P.326-327.

لما كنت حاذقاً؛ وبما أنني حاذق فلا بدّ إذن أن يكون الرأي أو المقالة المعارضة والمخالفة باطلاً وكذباً"[42].

5.1.2. الغلط بسبب التعنّت والمكابرة المترتّبين على التجريح والاتهام[43]

من وجوه سوء النظر والتناظر سلوك سبيل تجريح الغير المخالف واتهامه في علمه أو عمله، ومواجهته بالتعنت والمكابرة بحيث يتم رَدُّ أقواله وأحكامه حتى وإن كانت صواباً وحقّاً[44].

6.1.2. الغلط بسبب الحسد والغيرة والمكر[45]

ليس من طبيعة الفكر البشري أن يكون محباً لذاته فقط، ولكن من طبيعته أيضاً، حسب جماعة بور رويال، أن يكون حاسداً وغيوراً وماكراً؛ فهو لا يقبل فضيلة الغير عليه إلاّ على مضض؛ إنه يرغب أن تكون الفضائل كلها له وله وحده[46]. ولمّا كانت أمور معرفة الحق وتبليغه إلى الناس وتبصرتهم به معدودة من

---

(42) «Il y en a de même qui n'ont point d'autre fondement pour rejeter certaines opinions que ce plaisant raisonnement:

Si cela était, je ne serais pas un habile homme, or je suis un habile homme, donc, cela n'est pas», p.326.

(43) P.327-328.

(44) «Il n'y a rien aussi de plus ordinaire, que de voir des gens se faire mutuellement les mêmes reproches, et se traiter par exemple d'opiniâtres, de passionnés, de chicaneurs, lorsqu'ils sont de différents sentiments. Il n'y a presque point de plaideurs qui ne s'entraccusent d'allonger les procès, et de couvrir la vérité par des adresses artificieuses; et ainsi ceux qui ont raison et ceux qu'ont tort parlent presque le même langage, et font les mêmes plaintes, et s'attribuent les uns aux autres les mêmes défauts; ce qui est une des choses les plus incommodes qui soient dans la vie des hommes, et qui jettent la vérité et l'erreur, la justice et l'injustice dans une si grande obscurité, que le commun du monde est incapable d'en faire le discernement», p.327.

(45) P.328-332.

(46) «L'esprit des hommes n'est pas seulement naturellement amoureux de soi même, mais il est aussi naturellement jaloux, envieux, et malin à l'égard des autres: il ne souffre qu'avec peine, qu'ils aient quelque avantage, parce qu'il les désire tous pour soi», p.328.

جملة الفضائل كانت لدى الإنسان رغبة دفينة في حسد الغير في ما قد يقع له من الاختصاص بهذه الفضائل الثلاث. إن هذه الرغبة الدفينة الحاسدة هي ما يُفَسِّرُ، في رأي جماعة بور رويال، تعنت البعض، غير المبرر، في قبول إبداعات الغير وفي محاربتها بدون وجه حق(47). وكثيرة هي الأحكام التي ما رُدّت وما رُفضت إلاّ بسبب من هذه الرغبة الدفينة في الاختصاص بكل الفضائل. وترى جماعة بور رويال أن هذه الرغبة الدفينة شائعة شيوعاً كبيراً يبيح لنا القول بألاّ أحد من البشر استطاع أن يتخلّص منها التخلص التام؛ كما أن هذه الرغبة الدفينة تجد مصدرها في أنانية الإنسان ومحبته لذاته.

7.1.2. الغلط بسبب تمكُّن روح المجادلة من النفس(48)

الواقع أنَّ روح المجادلة والمنازعة تستهوي الكثير من الناس. وهذه روح مذمومة في نظر جماعة بور رويال اللّهم إلاّ أن تكون من النوع الذي يفيد في التحقق وفي الإقناع. وذلك لأنه لا شيء أفيد من الجدل في إظهار مختلف المنافذ المؤدية إلى الوقوف على الحق وإقناع الغير به(49). وتدلل جماعة بور رويال لمنفعة الجدل هذه بالشكل التالي:

عادة ما تكون حركة الفكر، **المتفرِّد والمتوحِّد**، المهتمّ بفحص أمر من الأمور، حركة في الغاية من البرودة وفي الغاية من البطء؛ في حين أن حال الفكر هو أن يكون في أَمَسِّ الحاجة إلى قدر من الحرارة تستثيره وتوقظ ما فيه من

---

(47) «... et comme c'en [= avantage] est un que de connaître la vérité, et d'apporter aux hommes quelque nouvelle lumière, on a une passion secrète de leur ravir cette gloire; ce qui engage souvent à combattre sans raison des opinions et les inventions des autres», p.328.

(48) P.332-334.

(49) "On peut distinguer en quelque sorte de la contradiction maligne et envieuse en une autre sorte d'humeur moins mauvaise, mais qui engage dans les mêmes fautes de raisonnement; C'est l'esprit de dispute qui est encore un défaut qui gâte beaucoup l'esprit.

Ce n'est pas qu'on puisse blâmer généralement les disputes: on peut dire au-contraire, que pourvu qu'on en use bien, il n'y a rien qui serve advantage à donner diverses ouvertures, ou pour trouver la vérité, ou pour la persuader aux autres", p.332.

أفكار؛ ولا يكتسب الفكر هذه الحرارة المطلوبة لتستيقظ أفكاره إلاّ بفعل مجادلة الغير له؛ كما أن اكتشاف مكامن صعوبة الإقناع ومواضع الاشتباه عادة ما لا يتم إلاّ بفعل ما يُوَجَّهُ من **الاعتراضات** التي بفضلها يحصل الانتباه إلى هذه المكامن وهذه المواضع، فيقع بعد ذلك الاجتهاد لتخطّيها وتجاوزها. بالمجادلة والاعتراض إذن يتوقد الذهن وتتوسّع آفاق نظره ويُستَنْهَضُ لبذل المزيد من الجهد(50).

بالرغم من إقرار جماعة بور رويال بفائدة الجدل ومنفعته فهي، مع ذلك، تُوصي بالتقليل منه والاقتصاد في ركوبه. إن الإكثار من الجدل والشطط في استعماله مظهران من مظاهر سوء النظر والتناظر، ومن ثمة وَجَبَ الاحتراز منهما.

2.1.8. الغلط بسبب تمكُّن روح المسالمة من النفس(51)

من مظاهر سوء النظر والتناظر المبالغة في التسليم بكيفية تختفي معها أية معارضة وأية مناقضة، بحيث لا يوجد من الناظر والمناظر إلاّ الاستحسان والقبول بما يقال ويُدَّعى دون تجشُّم أي عناء في فحص المقال والمُدَّعَى وتدبّره والتفصيل فيه(52).

---

(50) «Le mouvement d'un esprit qui s'occupe seul a l'examen de quelque matière est d'ordinaire trop froid et trop languissant; il a besoin d'une certaine chaleur qui l'éxcite, et qui réveille ses idées. Et, c'est d'ordinaire par les diverses oppositions qu'on nous fait, que l'on découvre où consite la difficulté de la persuasion et l'obscurité, ce qui nous donne lieu de faire effort pour la vaincre», p.332.

(51) PP.334-335.

(52) «La route... de ne contredire rien, mais de louer et d'approuver tout indifféremment; et c'est ce qu'on appelle complaisance, qui est une humeur plus commode pour la fortune; mais aussi désavantageuse pour le jugement: Car comme les contredisants prennent pour vrai le contraire de ce qu'on leur dit, les complaisants semblent prendre pour vrai tout ce qu'on leur dit, et cette accoutumance corrompt premièrement leurs discours, et ensuite leur esprit», p.334.
«Il n'est pas nécessaire de reprendre tout ce qu'on voit de mal; mais il est nécessaire de ne louer que ce qui est véritablement louable; autrement l'on jette ceux qu'on loue de cette sorte, dans l'illusion, l'on contribue à tromper ceux qui jugent de ces personnes par ces louanges, et l'on fait tort à ceux qui en méritent de veritables, en les rendant communes à ceux qui n'en méritent pas: enfin l'on détruit toute la foi du langage, et l'on brouille toutes les idées des mots, en faisant qu'ils ne soient = plus signes de nos jugements et de nos pensées: mais seulement d'une civilité

2.1.9. الغلط بسبب لزوم المقالة[53]

من مظاهر سوء النظر والتناظر، أيضاً، اللزوم الدائم للمقالة التي سبقت للاعتقاد حتى وإن ظهر بطلانها[54]. إن هذا النوع من الالتزام إنما هو التزام يستند إلى اعتبارات غير اعتبارات الحق، في حين أن المطلوب هو الالتزام بالحق متى ظهر.

تلك كانت جملة الأسباب الذاتية لسوء النظر والتناظر والغلط فيهما وبالتالي في الأحكام التي نحكم بها. وترى جماعة بور رويال أن هذه الأسباب، بصفة عامّة، طبائع ودوافع وقيم طبيعية للإنسان، ولكنها تؤثّر سلباً في قيمة نظره وتناظره مع غيره فتجعلهما سيّئين ومعتلّين. المطلوب إذن مواجهة هذه الطبائع وهذه الدوافع وهذه القيم السلبية ومقاومتها قدر المستطاع.

2.2. أسباب الغلط الخارجية[55]

ترى جماعة بور رويال أنّ مصدر الغلط والتغليط قد يكون، أيضاً، كامناً في طبيعة الأشياء التي نحكم عليها. فكثيرة هي الأشياء التي يقع فيها، طبيعيًّا، الاختلاط والامتزاج بين الصدق والبطلان، أو بين الحمد والذم، أو بين الكمال والنقصان، فلا تكون خالصة الصدق أو خالصة البطلان، أو مطلقة الحمد أو مطلقة الذم، أو مطلقة الكمال أو مطلقة النقصان. وعليه فإننا نغلط أو نغالط إن

= extérieure qu'on veut rendre à ceux que l'on loue, comme pourrait être une révérence; car c'est tout ce que l'on doit conclure des louanges et des compliments ordinaires», p.335.

(53) P.335-336.

(54) «Ensuite les diverses rnanières par lesquelles l'amour propre jette les hommes dans l'erreur, ou plutôt les y affermit et les empêche d'en sortir, il n'en faut pas oublier une qui est sans doute des principales et des plus communes; c'est l'engagment à soutenir quelque opinion, à laquelle on s'est attaché par d'autres considérations que par celles de la vérité; car cette vue de défendre son sentiment fait que l'on regarde plus dans les raisons dont on se sert si elles sont vraies ou fausses; mais si elles peuvent servir à persuader ce que l'on soutient, et l'on passe quelque fois jusqu'à dire des choses qu'on sait bien être absolument fausses, parce qu'elles servent à la fin qu'on se propose», p.335.

(55) «Des faux raisonnements qui naissent des objets mêmes». pp.337-340.

نحن لم ننتبه إلى هذا الاختلاط أو الامتزاج الذي قد يكون في طبيعة الشيء الذي نحكم عليه. مثل ذلك اختلاط الصدق بالكذب في الأقوال؛ فقد يجتمع في قول ما، والقول بمثابة شيء من الأشياء، الصواب والبطلان وذلك إن كان هذا القول إمّا متضمّناً لكثير من "الحقائق" المشوبة ببعض "الأباطيل" وإمّا مشتملاً على كثير من "الأباطيل" الممزوجة ببعض "الحقائق"، فننجرّ، طبيعيًا، إلى تغليب الأكثر وروداً على الأقل وروداً. والسبب في هذا التغليب هو أن تأثرنا بالأوضح يطمس تأثرنا بالأغمض، فلا ننتبّه، تبعاً لذلك، إلى "أباطيل" الخطاب الذي تكثر "حقائقه" ولا إلى "حقائقه" حين تكثر "أباطيله"[56]. وترى جماعة بور رويال أن علينا، من باب العدل والعقل، وحينما نتعامل مع مثل هذه الأمور المختلطة والممزوجة، أن نقوم بالتمييز والفصل بين جوانبها المختلفة التي سيختلف حكمنا تبعاً لها؛ إذ تتوقف الاستقامة النظرية على القيام بإنجاز هذا الفصل وهذا التمييز[57]. ومتى لم يسعفنا الوقت للفصل والتمييز حقّ لنا، عندئذ، تغليب الجوانب الأكثر اعتباراً على غيرها. لكن لا يجوز أبداً تغليب الجوانب الأقل اعتباراً على غيرها لأنه سيكون، حينئذٍ، تغليباً غير مشروع من جهة ومكمناً من مكامن الغلط والتغليط من جهة أخرى.

من أسباب الغلط والتغليط الراجعة إلى طبيعة الأشياء التي نحكم عليها سبب ثان ترى جماعة بور رويال أنه سبب يغلب على البشر. ويتمثل هذا السبب في أنه لمّا كان ممتنعاً على البشر النفاذ إلى لبّ الأشياء أو كنهها اقتصروا لذلك، في حكمهم على الأشياء، على النظر في مظاهرها الخارجية وفي قشورها، فيقعون

---

(56) «...que les hommes ne considérent guère les choses en détail; ils ne jugent que selon leur plus forte impression, et ne sentent que ce qui les frappe davantage; ainsi lorsqu'ils apperçoivent dans un discours beaucoup de vérités, ils ne remarquent pas les erreurs qui y sont mêlées; et au contraire, s'il y a des vérités mêlées, parmi beaucoup d'erreurs, ils ne font attention qu'aux erreurs, le fort emportant le faible, et l'impression la plus vive étouffant celle qui est plus obscure... Cependant il y a une injustice manifeste à juger de cette sorte...», p.338.

(57) «C'est pourquoi la justice et la raison demandent que dans toutes les choses qui sont ainsi mêlées de bien et de mal, on en fasse le discernement. Et c'est particulièrernent dans cette séparation judicieuse que parait l'exactitude de l'esprit», p.338.

بسبب ذلك في الغلط والمغالطة. لكن إن كان لا كبير ضرر في القصور عن النفاذ إلى لبّ الشيء وكنهه، إذ لا أحد من البشر تقريباً بقادر على هذا النفاذ، فإن الضرر الأكبر يتمثل في اتّباع الأحكام التي لم يُستند فيها إلاّ إلى المظاهر والقشور؛ فهذا هو الضرر الذي ينبغي الاجتهاد في اتّقائه.

3. وجوه سوء النظر من جهة كيفية التخاطب

ينطوي حديث جماعة بور رويال عن وجوه سوء النظر من جهة كيفية التخاطب على استثمارها لأمور مقرَّرة في "فن الخطابة" المنطقي بصفة عامّة وعلى نظرها في الغلط والتغليط باستحضار اعتبارات خطابية تعبيرية وتدليلية وتداولية بصفة خاصّة.

1.3. الغلط والتغليط بالخطاب الفصيح والمُنَمَّق[58]

ترى جماعة بور رويال أننا قد نقع ضحية تغليط حين نقبل أحكاماً تكون في مضمونها ودلالتها باطلة لكن وقعت تأديتها بعبارة فصيحة وبديعة. ولا يحصل هذا التغليط لمتلقّي الخطاب الفصيح والبديع وحده ولكن، قد يحصل أيضاً لصاحب هذا الخطاب ومنشئه أيضاً. إن اللاغي المتفصِّح المتبدِّع لا يغرِّر بالغير فقط وإنما قد يغرِّر بنفسه أيضاً. وذلك لأن التدليلات المنخرمة والفاسدة في مضمونها، لكن الفصيحة والمحسَّنة في عبارتها، عادة ما تكون غير مُدْرَكَةٍ من قِبَلِ أصحابها فينخدعون هم بها قبل غيرهم؛ إن نغمة أقوالهم تُشْهِيهم، وبيانية مجازاتهم تبهرهم، وحُسن بعض مفرداتهم يدفعهم، وهم لا يشعرون، إلى تَقَلُّدِ أفكار تكون في الغاية من الافتقار إلى الثبات، أفكار كانوا بلا ريب سيرفضونها ويردّونها لو أنهم تدبَّروها بعض التدبر[59].

---

(58) L'Eloquence pompeuse et magnifique, pp.334 -342.

(59) «Ces mauvais raisonnements sont souvent imperceptibles à ceux qui les font, et les trompent les premiers; ils s'étourdissent par le son de leurs paroles, l'éclat de leurs figures les éblouit, et la magnificence de certains mots les attire, sans qu'ils s'en apperçoivent, à des pensées si peu solides, qu'ils les rejetteraient sans doute, s'ils y faisaient quelque reflexion», p.341.

إن الضابط، حسب جماعة بور رويال، في الاحتراز من هذا النوع من التغليط والذي يجد مصدره في اللغو بالفصاحة وفي ركوب الأساليب البلاغية في التعبير، العمل بمقتضى القاعدة التي تنصّ على ألاّ شيء أجمل من قول الحق. إن من شأن مراعاة هذه القاعدة تخليص الخطاب من الكثير من التحسينات التي لا منفعة فيها، ومن الكثير من الأفكار التي لا ثبات لها. صحيح أنّ احترام هذه القاعدة يجعل أسلوب الخطاب أجفّ وأَقَلّ صنعة، ولكنه يجعله أيضاً أسلوباً أكثر حيويةً وأكثر جدّيةً وأكثر وضوحاً وأليق بالشرفاء من الناس، ويكون ما يحصل به من التأثير أقوى وأدوم من ذلك التأثر الناجم عن مجرد التسجيع المصطنع الذي يتبخّر بمجرد الانتهاء من سماعه[60].

2.3. الغلط والتغليط بالاستدلال بأدلة لا ضرورة في دلالتها[61]

المعلوم، حسب جماعة بور رويال، أنّ الحق في الدليل أن يكون دالاً على مدلوله بوجه ضروريّ وقطعيّ؛ أما ما كان دالاً على مدلوله بوجه مظنون ولا قطع فيه فإنه لن يكون دليلاً وإنما سيكون مجرد "علامة" على المدلول و"أمارة" عليه. والعلامات والأمارات أشياء خارجية متسعة الدلالة، لأنها يمكن أن تدلّ على أمور متعددة ومختلفة. وعليه كان تعليق العلامة بالدلالة على أمر واحد بعينه، ودون غيره مما يجوز لهذه العلامة أن تكون دليلاً عليه، داخلاً في باب التهوّر في الحكم[62]. الواجب إذن، في هذه الأشياء التي لا دلالة ضرورية فيها، التوقف

---

(60) «Les faux raisonnements de cette sorte,... font voir combien la plupart des personnes qui parlent, ou qui écrivent, auraient besoin d'être très persuadées de cette excellente règle, qu'il n' y a rien de beau que ce qui est vrai: ce qui retrancheraient des discours une infinité de vains ornements, et pensées fausses. il est vrai que cette exactitude rend le style plus sec et moins pompeux; mais, elle le rend aussi plus vif, plus sérieux, plus clair, et plus digne d'un honnête homme: l'impression en est bien plus forte, et bien plus durable; au-lieu que celle qui naît simplement de ces périodes si ajustées, est tellement superficielle, qu'elle s'évanouit presque aussitôt qu'on les a entendues», p.342.

(61) pp.342-343.

(62) «Toute ces choses extérieures ne sont que des signes équivoques, c'est-à-dire, qui peuvent signifier plusieurs choses, et c'est juger témérairement, que de déterminier ce signe à une chose particulière, sans en avoir de raison parliculière", p.343.

والسكوت. وقد يكون التوقف عن الحكم، في بعض الأحيان، حكماً يدل على التواضع، وقد يكون أحياناً أخرى دليلَ سخافة، مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ البطء في الحكم فقد يكون هذا البطء إمّا دليل تروٍّ وحيطة وإمّا دليل تبلّد ذهني(63).

3.3. الغلط والتغليط بالاستدلال بواسطة الاستقراء الناقص

ترى جماعة بور رويال أن الغلط في الأحكام العامّة يقع حين يكون المُسْتَنَد في استخلاصها قِلّة من الشواهد التي تشهد لها، كأن يقع مثلاً الاستناد إلى ثلاثة أو أربعة شواهد لاستخلاص حكم عام أو موضع عام يتم تنزيله فيما بعد منزلة المبدإ العام الذي تحاكم به كل الأشياء الأخرى التي لم تُتفحّص ولم تُستقرأ. إنّ النَّزْرَ اليسير من التجارب لا دلالة ضرورية فيه(64).

4.3. الغلط والتغليط بالتعليل بواسطة علل غير حقيقية(65)

للإنسان، حسب جماعة بور رويال، نزوع طبيعي نحو التعليل حتى وإن جهل العلل الحقيقية. إن المرء في بعض الأحيان لا يكون عالماً بالعِلّة الحقيقية لأمر من الأمور ويبادر، مع ذلك وحسب المقامات المختلفة التي يوجد فيها، إلى تعيين شيء ما عِلّةً لذلك الأمر. ولن يكون هذا التعيين إلاّ تعييناً بغير وجه حقّ. ومصدر هذا النظر السيّئ الغالب على البشر ضَعف عدلهم في الأحكام التي يحكمون بها(66).

---

(63) «Le silence est quelque fois signe de modestie et de jugement, et quelque fois de bêtise: la lenteur marque quelque fois la prudence, et quelque fois la pesanteur de l'esprit», p.343.

(64) «Les fausses inductions par lesquelles on tire des propositions générales de quelques expériences particulières, sont une des plus communes sources des faux raisonnements des hommes. Il ne leur faut que trois ou quatre exemples pour en former une maxime et un lieu commun, et pour s'en servir ensuite de principe pour décider toutes choses», p.343.

(65) pp.344-345.

(66) "Il n'a pas réussi, il a donc tort. C'est ainsi que l'on raisonne dans le monde, et qu'on y a toujours raisonné, parce qu'il y a toujours eu peu d'équité dans les jugements des hommes, et que ne connaissant pas des vraies causes des choses, ils en substituent selon les événements...", p.345.

5.3. الغلط والتغليط بسلوك أسهل السبل في الحكم[67]

ترى جماعة بور رويال أن من أول المبادىء المتحكّمة في الطبع البشري كون غالبية الناس (=الجمهور) لا تعمد، في حكمها بقبول الرأي أو ردّه، إلى النظر في علله وأسبابه الحقيقية والثابتة التي تبيّن لهم صدقه وصوابه، وإنما تعمد إلى بعض الأمارات الخارجية والغريبة تكون عندها متعلّقة بالدلالة على صدق الرأي، أو على الأقل تحكم بأنها أعلق بالدلالة على صدق الرأي من الدلالة على كذبه. والأصل في هذا الطبع البشري الغالب أن الناس، بطبيعتهم، ييسرون على أنفسهم فيتوجهون نحو سلوك أسهل السبل وأيسرها. فلمّا كانت عقول البشر ضعيفة وغامضة، وكانت الحقائق الذاتية للأشياء عادة ما تكون خفية خفاء كبيراً يمنعهم من النفاذ إليها، كان المُدْرَك لهم إنما هو هذه الأمارات الخارجية للآراء، إذ هي الأمر الذي يقدرون على تمييزه وإدراكه[68]. وأمارات الرأي الخارجية، حسب جماعة بور رويال، نوعان، أمارات عائدة إلى حُجّية من ادعى الرأي وقضى به وأمارات راجعة إلى الكيفية التي تم بها الادعاء والقضاء.

1.5.3. الغلط والتغليط بالأمارات الراجعة إلى المُدّعي والقاضي[69]

تمثّل جماعة بور رويال لهذا النوع من الغلط والتغليط بأمثلة تدليلية ثلاثة:

---

(67) pp.345-347.

(68) «Pour comprendre combien [ces faux raisonnements] sont ordinaires, il ne faut que considérer, que la plupart des hommes ne se déterminent point à croire un sentiment plutôt qu'un autre par des raisons solides et essentielles qui en feraient connaître la vérité, mais par certaines marques extérieures et étrangères, qui sont plus convenables, ou qu'ils jugent plus convenables à la vérité qu'à la fausseté.

La raison est, que la vérité intérieure des choses est souvent assez cachée: que les esprits des hommes sont ordinairement faibles et obscurs, pleins de nuage et de faux-jours: au lieu que ces marques extérieures sont claires et sensibles de sorte que comme les hommes se portent aisément à ce qui leur est plus facile, ils se rangent presque toujours du côté où ils voient ces marques extérieures discernent facilement», p.345.

(69) ... le sophisme de..., «l'autorité de celui qui propose la chose», p.345.

أ- الاستدلال على صدق رأي من الآراء بعددِ مَنْ يشهد لصدقه، وذلك بغضّ النظر عن تدبُّر إفادة هذا العدد ترجيح حصول التحقق من صواب الرأي أم من عدمه[70].

ب - الاقتناع بصدق ما يحكم به شخص ما بالتعويل على ما يتصف به هذا الشخص من صفات لا دخل لها في صدق ما حكم به؛ كأن نقبل مثلاً ما يحكم به المسِنُّون والمجرّبون في أمور لا دخل للسن والتجربة في التحقق منها، إذ يكون التحقّق منها ببصيرة العقل ونوره. إن الاقتداء والاحتجاج في مثل هذه الأمور لا يكون بالمسنّ والمجرّب وإنما يكون بمن له فضائل الفكر والبحث والفحص. وعليه كان من الواجب التمييز فيمن يُقتدى ويُحتج بأحكامه تبعاً للتمييز بين مجالات الاقتداء والاحتجاج، فقد يكون الشخص قُدوةً وحُجَّةً في مجال ولا يكون كذلك في مجال آخر؛ لكن البشر، بطبعهم، يتحرَّجون من القيام بهذا التمييز. إنهم، إن اعتدُّوا بشخص ما في مجال من المجالات أو في أمر من الأمور، عمّموا اعتدادهم فتقلّدوا ما يحكم به هذا الشخص أيّا كان المجال؛ وإن هم، في مقابل ذلك، أحجموا عن الاعتداد بشخص ما في مجال ما، أطلقوا إحجامهم فردُّوا كل ما يقوله هذا الشخص وأيّا كان المجال. والسبب في كل هذا واحد، وهو أن البشر يفضّلون أقصر السبل وأخصرها وأجزمها. إن الواجب، حسب جماعة بور رويال، الامتناع عن الاقتداء بِحُجّية الشخص الواحد في كل المجالات لاستحالة أن يكون الشخص الواحد حاذقاً في كل شيء[71].

---

(70) «Souvent on ne regarde que le nombre des témoins, sans considérer si ce nombre fait qu'il soit plus probable qu'on ait rencontré la vérité: ce qui n'est pas raisonnable»; p.346.

(71) «Souvent on se persuade par certaines qualités qui n'ont aucune liaison avec la vérité des choses dont il s'agit. Ainsi il y a quantité de gens qui croient sans autre examen ceux qui sont les plus âgés, et qui ont plus d'expérience dans les choses mêmes qui dépendent ni de l'âge, ni de l'expérience, mais de la lumière de l'esprit.

La piétè, la sagesse, la modération sont sans doute les qualités les plus estimables qui soient au monde, et elles doivent donner beaucoup d'autorité aux personnes qui les possèdent, dans les choses qui dependent de la piétè, de la sincérité, et même d'une lumière de Dieu, qu'il est plus probable que Dieu communique davantage à ceux qui le servent plus purement. Mais il y a une infinité de choses qui ne dépendent que d'une lumière humaine, d'une expérience humaine, d'une pénétration humaine; et dans ces choses ceux qui ont l'avantage de l'esprit et de l'étude =

جـ - الاستدلال على صدق الحكم بكون الحاكم به من الطبقة العُليا، طبقة الفضلاء أو الشرفاء أو الأغنياء، والاستدلال على كذب الحكم بكون الحاكم به من الطبقة الدُنيا... وترى جماعة بور رويال أن هذين النمطين من الاستدلال يكثران في حياة البشر العامّة وترى أن فيهما الدلالة على فساد القلوب البشرية[72]. وسبب هذا الفساد القلبي هو أن البشر، بما لهم من تعلُّق شديد بالنِّعم والملذّات، تحصل لهم المحبة الكبرى للفضائل والمناقب التي تُكتسب بها هذه النعم والملذات. وتدفعهم المحبة التي يُكِنُّونها لهذه الأشياء المفضلة عند الجميع إلى الحكم بسعادة من يمتلكها، وتبعاً لذلك، إلى إنزال هؤلاء أعلى المنازل وأرقاها، فينظرون إليهم وكأنهم أهل رفعة وعُلّو، وبالاعتياد على الإعلاء من شأن هؤلاء يتحول الإعلاء، لاشعوريًّا، إلى الإعلاء أيضاً من قدر عقولهم فيقع، بذلك، الانقياد إلى آرائهم واتّباعهم فيها. ولعل في هذا ما يفسر النجاح الذي يلاقيه هؤلاء في المعاملات التي يباشرونها[73]. إن الواجب، حسب جماعة بور رويال، هو الاحتراز من هذين

= méritent plus de créance que les autres. Cependant, il arrive souvent le contraire, et plusieurs estiment qu'il est plus sûr de suivre dans ces choses mêmes le sentiment des plus gens de bien.

Cela vient en partie de ce que ces avantages d'esprit ne sont pas si sensible que le réglement extérieur qui paraît dans les personnes de piétè, et en partie aussi de ce que les hommes n'aiment point à faire des distinctions. Le discernement les embrasse, ils veulent tout ou rien. S'ils ont créance à une personne pour quelque chose, ils le croient en tout; s'ils n'en ont pas pour un autre, ils ne le croient en rien; ils aiment les voies courtes décisives, et abrégées. Mais cette humeur quoiqu'ordinaire, ne laisse pas d'être contraire à la raison, qui nous fait voir que les mêmes personnes ne sont pas croyables en tout, parce qu'elles ne sont pas éminentes en tout, et que c'est mal raisonner que de conclure:

C'est un homme grave, donc il est intelligent et habile en toutes choses», p.347.

(72) «La corruption du coeur des hommes», p.348.

(73) «la raison de cette tromperie vient de la corruption du coeur des hommes, qui ayant une passion ardente pour l'honneur et les plaisirs, conçoivent nécessairement beaucoup d'amour pour les richesses, et les autres qualités, par le moyen desquelles on obtient ces honneurs et ces plaisirs, or l'amour que l'on a pour toutes ces choses que le monde estime, fait que l'on juge heureux ceux qui les possèdent; et en les jugeant heureux, on les place au-dessus de soi, et on les regarde comme des personnes éminentes et élevées.

Cette accoutumance de les regarder avec estime passe insensiblement de leur fortune à leur esprit. Les hommes ne font pas d'ordinaire les choses à demi. On leur =

النمطين السيّئين من الاستدلال. ولن يتحقّق هذا الاحتراز إلاّ بالاجتهاد قدر المستطاع في الاعتياد على الإحجام عن إيلاء أية حُجّية للمناقب التي لا تساهم في اكتشاف الحق، وعلى الإقبال على تثمين تلك التي تساهم في اكتشافه وبحسب مدى مساهمتها الفعلية في ذلك. ومن المعلوم أن الأوصاف النافعة في اكتشاف حقيقة ما خفي من الأشياء إنما هي السنّ والعلم والبحث والخبرة والفكر والحيوية والتروّي والاستقامة والعمل؛ وبذلك تكون هذه الأوصاف، دون غيرها، هي الأخلق بالاعتبار، وإن لم تدل هذه الأوصاف، ضرورة، على أن كل من اتصف بها صدق في أحكامه، وذلك لأننا نعلم وجود من كثرت فيه هذه الأوصاف ومع ذلك حكم بأحكام كانت في الغاية من البطلان(74).

3.5.2. الغلط والتغليط بالأمارات الراجعة إلى كيفية الادّعاء والقضاء(75)

ترى جماعة بور رويال أنه بالطبع البشري يقع الاندفاع نحو تصديق أقوال مَنْ نجد حديثه متّصفاً بصفات اللطف والسهولة والجِدّية والاعتدال والحلاوة؛ وأنه بالطبع البشري أيضاً يقع الانجرار إلى تكذيب أقوال مَنْ نستهجن كيفية حديثه أو مَنْ تظهر عليه أمارات الجفاء والزّهو والغرور أكان ذلك في تصرّفاته أم في عباراته(76). إن مختلف هذه الأوصاف التي قد نستند إليها في تصديق الأقوال وفي

= donne donc une âme aussi élevée que leur rang, on se soumet à leurs opinions: et c'est la raison de la créance qu'ils trouvent ordinairement dans les affaires qu'ils traitent», p.348-349.

(74) «Tout ce qu'on peut faire est de s'accoutumer autant que l'on peut, à ne donner aucune autorité à toutes les qualités qui ne peuvent rien contribuer à trouver la vérité: et de n'en donner à celles mêmes qui y contribuent, qu'autant qu'elles y contribuent effectivement. L'âge, la science, l'étude, l'éxpérience, l'esprit, la vivacité, la retenue, l'exactitude, le travail, servent pour trouver la vérité des choses cachées; et ainsi ces qualités méritent qu'on y ait égard: mais il faut pourtant les peser avec soin, et ensuite en faire comparaison avec les raisons contraires. Car de chacune de ces choses en particulier on ne conclut rien de certain, puisqu'il y a des opinions très fausses qui ont été approuvées par des personnes de fort bon esprit, et qui avaient une grande partie de ces qualités», p.350.

(75) «Le sophisme de la manière», p.345.

(76) «Il y a encore quelque chose de plus trompeur dans les surprises qui naissent de la manière. Car on est porté naturellement à croire qu'un homme a raison lorsqu'il parle avec grace, avec facilité, avec gravité, avec modération et avec douceur; et à =

تكذيبها ما هي إلاّ وجوه وكيفيات خارجية ومحسوسة لا اعتبار بها ولا ركون إليها. فلقد وُجد من كان ذا عقل في الغاية من التفاهة والسطحية لكنه ارتوى من المجالس القضائية والقانونية، التي اشتهرت أكثر من غيرها من المجالس بتدريس فن استمالة السامع والتمرّن على ممارسته، فكان له من الكيفيات الممتعة في التعبير ما يُسْعِفُهُ لتمرير كثير من الأحكام الباطلة؛ وبمقابل ذلك، وُجد أيضاً من لم يدرس فن استمالة السامع ولم يتمرّس به، فجاء حديثه خالياً من هذه الكيفيات الممتعة وإن كان راجح العقل صلب المضمون. إن من الناس من تكون عبارته أجود من تفكيره ومنهم من يكون تفكيره أجود من عباراته(77). وعليه فالواجب الاحتراز من الانخداع بهذه الأمارات الخارجية في كيفيات القول وطرقه. ويتحقّق هذا الاحتراز عن طريق احترام جملة من الوصايا المتصلة بالتخاطب الطبيعي من جهة كيفه، حصرتها جماعة بور رويال في وصايا ست.

الوصية 1: التمييز في تقويم الأقوال بين كيفها ومضمونها

ترى جماعة بور رويال أن متعلّق تقويم القول أمران متمايزان، كيفُ القول من جهة ومضمونُ القول من جهة أخرى، والتمييز بين التقويمين واجب لأن الكيف يُقَوَّم باعتبارات كيفية والمضمون يقوَّم باعتبارات مضمونية. أما الخلط بين التقويمين، كأن نقوِّم المضمون باعتبارات كيفية أو نقوّم الكيف باعتبارات مضمونية، ففيه يكمن الغلط. وعليه قد يغلط الإنسان من جهتين اثنتين:

إمّا من جهة كيف قوله، كأن يكون مصيباً في مضمون قوله، ولكنه عبَّر عن هذا المضمون وهو في حالة غضب فخرج كيفُ قوله في صورة مستقبحة.

= croire au contraire qu'un homme a tort lorsqu'il parle désagréablement, ou qu'il fait paraître de l'emportement, de l'aigreur, de la présomption dans ses actions et dans ses paroles», p.350.

(77) «Il y a des esprits forts médiocres et très superficiels: qui pour avoir été nourris à la Cour, où l'on étudie et l'on pratique mieux l'art de plaire que par-tout ailleurs, ont des manières fort agréables, sous lesquelles il font passer beaucoup de faux jugements; et il y en a d'autres au contraire, qui n'ayant aucun extérieur ne laissent pas d'avoir l'esprit grand et solide dans le fond. il y en a qui parlent mieux qu'ils ne pensent, et d'autres qui pensent mieux qu'ils ne parlent», pp.350-351.

وإمّا من جهة مضمون قوله، كأن يكون مبطلاً في مضمون قوله ولكنه أدّى هذا المضمون الباطل بكيفية مستحسنة ومتأدبة ووقورة.

للأحكام إذن كيفٌ ومادّةٌ ومن الخطأ الخلط بينهما في التقويم[78].

الوصية 2: الاجتهاد في تجويد كَيْفِ القول

ترى جماعة بور رويال أنه من باب العدل، بالنسبة لمن يتوخى إقناع غيره بحقيقة قد تكون انكشفت له، أن يجتهد ليجعل تأدية هذه الحقيقة وفق المستحسن من الكيفيات في الأداء وفي العبارة التي من شأنها أن تدفع إلى القبول، وخلافَ المستهجن من الكيفيات التي يمكن أن تمنع السامع من قبول ما يسمع[79].

الوصية 3: القصد إلى تصويب الغير

ترى جماعة بور رويال أن على المرء ألاّ يستهدف فقط أن يصيب هو في ما يحكم به من أحكام؛ بل عليه أيضاً أن يصوِّب غيره ليجعله هو أيضاً متذوّقاً للصواب. وتلاحظ جماعة بور رويال أنّ النفاذ إلى عقول الناس لا تنفع فيه كثيراً الإصابة في الحكم، بل وتعتبر تمسّك المرء بما يُصَوِّب أحكامه هو فقط، وتجاهله لما يكون ضروريًا لتصويب غيره أيضاً، شراً من أعظم الشرور[80].

الوصية 4: تجنُّب استثارة معاندة الحق

ترى جماعة بور رويال أنه لمّا كانت الحقيقة مُثَمَّنةً في ذاتها اقتضى تثمينها

---

(78) «... Il faut juger de la manière par la manière, et du fond par le fond; et non du fond par la manière, ni de la manière par le fond. Une personne a tort de parler avec colère, et elle a raison de dire vrai; et au contraire une autre a raison de parler sagement et civilement, et elle a tort d'avancer des faussetés», p.351.

(79) «... il est juste aussi que ceux qui désirent persuader les autres de quelque vérité qu'ils ont reconnue, s'étudient à la revêtir des manières favorables qui sont propres à la faire approuver, et à éviter les manières odieuses qui ne sont capables que d'en éloigner les hommes», p.351.

(80) «Ils se doivent souvenir que quand il s'agit d'entrer dans l'esprit du monde, c'est peu de chose que d'avoir raison; et que c'est un grand mal de n'avoir que raison: et de n'avoir pas ce qui est nécessaire pour faire goûter la raison», p.351.

أن تُعرض وتُقدّم بكيفية لا يكون من شأنها إثارة المعاندة، وإلاّ كان هذا الفعل خطأ كيفيًّا. ومعلوم، حسب جماعة بور رويال، أن أخطاء الكيف تكون عادة أقوى تأثيراً وأكثر اعتباراً من أخطاء المضمون(81).

الوصية 5: الاعتناء بما يبدو أوّلاً من القول

لا ينبغي، حسب جماعة بور رويال، التقصير في حق كيفية العرض، لأن مَثَل مَنْ يُقَصِّرُ في حق هذه الكيفية مَثَلُ مَنْ يدَّعي مُدَّعًى ويطالب غيره بالامتناع عن النظر في عبارته وبالتسليم به لا لشيء إلاّ لأنه هو الذي ادعاه؛ إنه يقدم نفسه للغير وكأنه حُجّةٌ ينبغي أن تُقبَلَ أقواله وتسلَّم له دون نظر فيها أو فحص لها، ودون اعتبار لأمر اعتلالها الكيفي. ومعلوم أن هذا الأمر غير مشروع. إن التقصير في كيفية العرض تقصير في وجوب مراعاة مكوّن أساس من مكونات تبليغ الخطاب إلى الغير، مكوّن تسمّيه جماعة بور رويال بمصطلح «البادي أوّلاً من الخطاب» (L'air du discours)، [قارن بمفهوم «لحن الخطاب» عند الأصوليين]، فهذا البادي الذي يبدو به القول أوّلاً عادة ما ينفذ إلى الذهن قبل نفاذ العلل والأدلّة الواردة في القول، إذ الذهن أقرب إلى إدراك هذا البادي منه إلى إدراك متانة الأدلّة والعلل التي يمكن ألاّ تكون مُدركةً أصلاً(82).

---

(81) «... s'ils aiment sincérement [la vérité], ils ne doivent pas attirer sur elle la haine et l'aversion des hommes, par la manière choquante dont ils la proposent. C'est le plus grand précepte de la Rhétorique. qui est d'autant plus utile, qu'il sert a régler l'âme aussi bien que les paroles. Car encore que ce soient deux choses différentes d'avoir tort en la manière, et d'avoir tort dans le fond, néanmoins les fautes de la manière sont souvent plus grandes plus considérables que celles du fond», p.351.

(82) «... il est injuste qu'on exige des autres qu'ils tiennent pour vrai tout ce que l'on croit, et qu'ils défèrent à notre seule autoritè. Et c'est néanmoins ce que l'on fait en proposant la vérité en ces manières choquantes. Car l'air de discours entre ordinairement dans l'esprit avant les raisons, l'esprit étant plus prompt pour appercevoir cet air, qu'il ne l'est pour comprendre la solidité des preuves, qui souvent ne se comprennent point du tout: Or l'air du discours étant ainsi séparé des preuves ne marque que l'autorité que celui qui parle s'attribue; de sorte que s'il est aigre et impérieux il rebute nécessairement l'esprit des autres, parce qu'il paraît qu'on veut emporter par autorité par une espéce de tyrannie ce qu'on ne doit obtenir que par la persuasion et par la raison», p.352.

الوصية 6: الاتصاف بالتواضع في الاعتراض والمعارضة

إن على الخطاب الذي يتوجّه نحو معارضة آراء مشهورة وذائعة أو نحو الاعتراض على سلطة مقررة الثبوت أن يكون خطاباً متسماً بالتواضع في كيفه. وهذا الأمر لا تقضيه فقط فضيلتا التواضع والتروّي وإنما أيضاً فضيلة العدل، إذ من باب الجور أن يقابل الفرد سلطته بسلطة جماعة أو بسلطة أقوى وأثبت. وترى جماعة بور رويال أن الأصل في وجوب اتصاف الخطاب المعارض للمشهور والذائع من الآراء وللسلطة مقررة الثبوت بصفة التواضع هو أن الطبع البشري لا يُبدي كثيرَ تسامحٍ مع من يشكّك في رأي سبق اعتقادهُ والتسليمُ به أو في حُجّية مَنْ استقرت له هذه الحجية منذ زمن طويل[83].

يتبيّن ممّا سبق أن اجتهاد جماعة بور رويال، في تفسير سوء النظر والتناظر وفي بيان أسباب الغلط والتغليط، كان اجتهاداً خاصّاً ومتميّزاً لم تَحْذُ فيه الجماعة حذو «تبكيتات السُّوفِسْطائيّين» لأرسطو. لقد كان اجتهاداً تضافرت فيه الاعتبارات المنطقية مع الاعتبارات السيكولوجية والخلقية والتخاطبية؛ بل كان اجتهاداً رُجّحت فيه قيمة الاعتبارات السيكولوجية والخلقية والتواصلية على قيمة الاعتبارات المنطقية في تقويم النظر والتناظر. ولم يكن هذا الترجيح مما اختصّ به تطور المنطق في الغرب المسيحي الحديث؛ إننا نجد له نظيراً في تاريخ الدرس المنطقي في تراثنا الإسلامي - العربي «الوسيط».

لقد تضمّنت المساهمة الإسلامية العربية الأصولية القديمة (أصول الدين وأصول الفقه) في تطوير النظر في النظر والتناظر تغليباً وترجيحاً لقيمة الاعتبارات السيكولوجية والخلقية والتواصلية على قيمة الاعتبارات المنطقية في تقويم النظر والتناظر، وذلك خلاف المساهمة الإسلامية العربية الفلسفية القديمة التي قدّمت

---

(83) «Ainsi non seulement la modesite et la prudence, mais la justice même obligent de prendre un air rabaissé quand on combat des opinions communes, ou une autorité affermie, parce qu'autrement on ne peut éviter cette injustice, d'opposer l'autorité d'un particulier à une autorité ou publique, ou plus grand et plus établie. On ne peut témoigner trop de modération quand il s'agit de troubler la possession d'une opinion reçue, ou d'une créance acquise depuis longtemps», p.352.

الاعتبارات المنطقية (الأرسطية في روحها) على غيرها جاعلةً منها الفيصلَ أو المعيارَ الأساس في تقويم النظر والتناظر. ولإثبات هذه الخلاصة، ذات الدلالات العميقة التي نومئ إليها هنا فقط، رأينا ختم هذا البحث ببيانين متكاملين خصَّصنا أوّلهما للموقف الفلسفي الإسلامي العربي القديم من الغلط والتغليط وثانيهما للموقف الأصولي الإسلامي العربي القديم من الغلط والتغليط.

الموقف الفلسفي الإسلامي العربي القديم من الغلط والتغليط

بمقتضى ثبوت الحُجّية المنطقية لأبي نصر الفارابي في حلقة الفلسفة الإسلامية العربية القديمة يمكن عدّ المعلّم الثاني شاهداً يمثل أحسن تمثيل الموقف الفلسفي الإسلامي العربي القديم من "الغلط" ومن "التغليط" اللذين وقف عليهما في كتابه "الأمكنة المغلطة" أحد مكوّنات "منطقه" الذي "قرَّب" به منطق أرسطو.

إن الغاية التي توخّاها أبو نصر الفارابي من الاهتمام بالغلط والتغليط وبمختلف وجوههما هي بيان كيفية اتّقائهما والتحصّن منهما في حالة النظر المتفرد والمتوحد وفي حالة التناظر مع الأغيار المخالفة؛ ولا يميز الفارابي بين وجوه الغلط ووجوه التغليط لأنه يَعُدُّ الأمكنة التي يقع فيها الغلط الأمكنة نفسها التي تقع بها المغالطة. يقول الفارابي في هذا الأمر:

"فيبغي الآن أن نقول في الأمكنة التي منها يغلط الناظر في الشيء وفي الأمور التي شأنها أن تزيل الذهن عن الصواب في كل ما يُطلب إدراكه، ويُخيل الباطل في صورة الحق، وتُلبِس على الإنسان موضع الباطل فيما يقصد علمه فيقع فيه من حيث لا يشعر. وهذه [= الأمكنة] بأعيانها هي التي يمكن أن يغالط الإنسان من يخاطبه حتى.

- إن كان مُطالباً أو ملزماً أوهم أنه طالبَ وتسلَّم مَن غير أن يكون طالبَ وتسلَّمَ، وبها يوهم أنه ألزم وعاند من غير يكون عاند في الحقيقة.

- وإن كان مجيباً أو محاميًا أو واضعاً أوهم بها أنه سلّم من غير أن يكون سلَّم أو دافع من غير أن يكون قد دافع في الحقيقة.

فإنها [=الأمكنة] إذا تبيّنت لنا لم يخفَ علينا كيف الوجه في التحرُّز منها عند النظر إما فيما بيننا وبين أنفسنا وإما فيما بيننا وبين غيرنا"[84].

يرى الفارابي أن "نقص" الإنسان هو السبب في وقوعه ضحية الغلط والتغليط، و"نقص" الإنسان عنده، بصفة عامّة، جهله بالنظرية القياسية والنظرية الجدلية الأرسطيتين. يقول الفارابي:

"هذه المواضع ليست تغلّط كل إنسان، وإنما تغلّط من كان به نقص.

والنقص بالجملة هو:

- أن لا يعرف القياس وأصنافه ولا المقدّمات على الجهة التي حدّدنا.

- أو أن يعرفه لا بأجزاء حدّه على التمام.

- أو أن ينقصه إحدى تلك القوى الأربع[85] التي عددناها في ما سلف [كتاب الجدل]،

- أو أن تكون تلك القوى بأسرها ناقصة"[86].

وبعد بيانه للوجوه التي يكون بها النقص في القوى أو الأدوات الجدلية الأربع يقرّر الفارابي أنه "متى عرفنا القياس وقوينا على تباين ما بين الأشياء لم يقع علينا غلط إذا تأملنا ولا مغالطة إذا خوطبنا"[87].

حديث الفارابي عن الغلط والتغليط إذن، حديث مؤطّر بتبنّيه لقياس أرسطو وجدله. ولعل هذا التأطّر هو الذي جعل الفارابي يُقلّل من أهمية الاعتبارات "غير

---

(84) الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، كتاب الأمكنة المغلطة، ج2، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986، ص132.

(85) يقصد الفارابي بمفهوم "القوى الأربع" أو "الآلات الجدلية الأربع": "آلة الاقتضاب"، "آلة القدرة على تمييز الاشتراك"، "آلة القدرة على تمييز الفصول"، و"آلة القدرة على إدراك التشابه". انظر تحليلاً لهذه "القوى الأربع" في بحثنا: "المنهج في إنشاء المعارف الكلامية وفي حفظها في الفكر الإسلامي العربي القديم. بحث في منطق الحِجَاج" (أطروحة مرقونة بخزانة كُلّية الآداب - الرباط (1997)، ص330-367.

(86) الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص163.

(87) المرجع السابق، ص164.

المنطقية" في تسبيب الغلط والتغليط؛ فبعد أن ميّز في "المغلطات" أموراً ثلاثة:

- القياس

- ما يكون جزءَ قياسٍ أكان لفظاً أم معنى.

- أحوالاً "للإنسان وتوطئات في ذهنه وهيئات له ومَلَكات تزيله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له..."[88]،

أَعْلَى من قدر المغلّطات الأولى والثانية المنطقي وأَنْقَصَ من قدر المغلّطات الثالثة لأن «أليق الأمكنة بها كتاب البلاغة والشعر»[89] وليس كتاب «المنطق».

بعد التأطير القياسي، التحليلي والجدلي، للنظر في الغلط والتغليط عمد أبو نصر الفارابي إلى تعيين جملة من وجوه الغلط والتغليط مُفَصِّلاً القول فيها وجهاً وجهاً. وقد يكون للمجهود الذي بذله الفارابي في هذا التعيين وهذا التفصيل قيمة ما من جهة بيان صفات تقريب الفارابي لمنطق أرسطو عامّة وسفسطته خاصّة، بَيْدَ أننا في هذا المقام لا نطلب بيان هذه القيمة ولا إبرازها، إذ ما نريده هو فقط إظهار النَّسَب الأرسطي العام لوجوه الغلط والتغليط التي اهتمّ بها المعلّم الثاني. إن وجوه الغلط والتغليط المعتبرة منطقيًّا عند أبي نصر الفارابي هي:

1- الغلط والتغليط **بالمصادرة على المطلوب** بنوعَيْه: «البيان الدائر» و«المصادرة على مقابل المطلوب»[90].

2- الغلط والتغليط في **النقلة**[91].

---

(88) المرجع السابق، ص132.

(89) المرجع السابق، ص132.

(90) المرجع السابق، ص150-156 حيث يُعدِّدُ أصناف البيان الدائر «الذي في الحقيقة» و«الذي في الظن» وأجناس المصادرة على مقابل المطلوب مُمَثِّلاً لهذه الأصناف والأجناس.

(91) يُعرِّف الفارابي التغليط بالنقلة بأنه «النقلة إلى ما يمكن أن يبدَّلَ مكان الشيء ويُقام مقامه، إما لفظ وإما شبيه وإما كُلِّيّ وإما جزئي وإما لوازم متقدمة أو متأخرة وإما مُقارِنَة وإما مُقابلات وإما خياله في النفس وإما أمثلته المحسوسة؛ فإن كان واحد من هذه له أشياء تخصُّه في نفسه، فإذا أُقيم مقام الشيء ولم يحتفظ بما يخصُّه عليه وحده، ظُنَّ بالذي يخصُّه أنه موجود للشيء الذي أُقيم مقامه». المرجع السابق، ص160.

3- الغلط والتغليط في **اللزوم** بنوعيه: «اللزوم المستقيم» و «اللزوم بالخُلْف»[92].

4- الغلط والتغليط **بتحويل المقصور إلى المطلق**[93].

---

(92) يُعرِّف الفارابي التغليط في اللزوم بأنه «أن يؤخذ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب له، وذلك في المستقيم والخُلْف جميعاً». ويميز في التغليط في المستقيم وجوهاً سبعة وهي:
1- «القول الوخيم» ومعناه «أن لا يكون القول مُنتجاً لما فُرِضَ مطلوباً، ولا لشيء آخر غيره، لا إذا تُرِك على حالته ولا إذا غُيِّر بزيادة شيء على جملته أو بنقصان شيء من جملته، وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها أو تكون غير مشهورة. وهذا إنما يكون متى جمع الفساد في الصورة والمادة جميعاً... ويُسَمَّى ما كان هكذا القول الوخيم».
2- القول المنتج «لكن لا ينتج المطلوب الأول».
3- القول المنتِج للمطلوب «ليس أولاً لكن ينتج ثانياً».
4- القول المنتِج للمطلوب «لكن بالعَرَض، فمن ذلك المقدمات الكاذبة التي تنتج الصادقة، ومن ذلك أن يؤخذ الحد الأوسط عَرَضاً لسبب في القياس الذي يؤدي به سبب الأمر المطلوب».
5- غياب التجانس بين اللازم والملزوم وذلك بأن «يَنْتُجَ شَيءٌ في جنس من العلوم بما ليس من ذلك الجنس، مثل أن يُبَيَّن أمر هندسي بمقدمات غير مجانسة للهندسة».
6- الطيّ وهو «أن يُقصد إنتاج المطلوب بحال وتؤخذ أجزاء القياس في الحال التي ينتج بها المطلوب لا بتلك الحال، ولاسيما متى كانت هذه الحال ليس شأنها أن يُصرَّح بها عند تأليف القياس... ومن أصنافه أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب أن يطرح بعض مقدمات القياس ليوهم أنه حذفها لظهورها، ويكون سبب اطراحه لها في الحقيقة كذبها وأنها ليست من شأنها أن يُصَدَّقَ بها. فإن العادة قد جرت أن يحذف من أجزاء القياس أظهرها تحرّياً للاختصار... لكن الذي يدخل في باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب هو ما حُذِف لئلا ينكشف عِواره... وقد يُفْعَلُ هذا كثيراً في البلاغة والخطب».
7- الإطناب والهذر وهو «أن يؤخذ في القول ما لا يُنْتَفَعُ به أصلاً في بيان المطلوب، وذلك يمكن أن يؤخذ من أقاويل أهل الإطناب والهذر».
أما التغليط في الخُلْف فيميز فيه الفارابي نوعين:
أولهما «أن لا يتصل المحال بالموضوع أصلاً»،
ثانيهما «أن يتصل بين المحال وبين الموضوع ويكون المحال لازماً دون الموضوع، وذلك أن يُرفع الموضوع ويُطرح من أجزاء القياس فيبقى المحال لازماً عن الأجزاء الباقية. وإذا كان كذلك كان المحال لازماً من دون الموضوع، فلا يُتَبيَّن حينئذٍ أن الموضوع محال».
انظر: **الفارابي. المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص156-159؛ وانظر أيضاً كتابنا **نظرية العلم عند أبي نصر الفارابي**.

(93) أي المقصور «على شيء إما على مكان وإما على زمان وإما على حال ما. وبالجملة ما كان منسوباً إلى شيء ما أيَّ شيء كان، فإنّ هذه تغلّط فتوهم أنها قد تكون على الإطلاق،... مثل الموجود للبعض فإنه يُوْهِم أنه موجود للشيء على الإطلاق، مثل ما =

5- الغلط والتغليط **بتحويل المُطلق إلى المُقَيّد**(94).

6- الغلط والتغليط **بتحويل الكثير إلى الواحد**(95).

7- الغلط والتغليط **بالمحمولات العَرَضِيَة**(96).

= بيّن بعض الناس أن «بعض الكواكب لمّا كان كروي الشكل أوهم أن كل كوكب كروي الشكل» . . . ومن هنا قد يُظَنُّ أن اقتران الموجبتين في الشكل الثاني يُنتج على الإطلاق إذ كان ينتج أحياناً . . . . » . الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص144-145.

(94) أما «المطلقات فإنها توهم أنها تُقَيَّدُ بكل ما يمكن أن يقارنها مع المحمولات، فإذا قُيِّدت لزم عنها إما كذب وإما فضل وهذيان وتكرير. مثال ما يلزم عنه كذِب قولنا «هذا ابن وهو لك فهو إذن ابن لك»؛ ومثال الفضل قولنا «زيد إنسان وزيد حيوان فإذن زيد إنسان حيوان». الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص145.

(95) وهو «أن تؤخذ المسألة المنظور فيها، وهي في الحقيقة مقدّمات كثيرة، على أنها مسألة واحدة. ويغلّط هذا الموضع خاصّة في الموضوع الذي يلحقه حكمان متقابلان في حالين مختلفين، فيؤخذ على الإطلاق». الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص147-148.

(96) يقول الفارابي في ضرورة الاستناد إلى المحمولات الذاتية وإهمال المحمولات العَرَضية: «والمقصود معرفته وتثبيته في كل أمر هو الشيء [= المحمول] الذاتي وبأشياء [= محمولات] ذاتية؛ ولذلك صار لا يخطر ببال ذي صناعة ولا ببال ذي علم المحمولات بالعَرَض على ما تحتوي عليه صناعته أو علمه. . . ومتى اتفق أن كان الأسبق إلى معرفة إنسان ما في علم من العلوم أمرٌ بالعَرَض، ولم يشعر أنه بالعَرَض فأخذه على أنه ذاتي، وكان ما أخذه غير ممكن، أو كأن ذاتيًا وممكناً بالعرض، لزم ضرورة أن يعتقد فيما كذا أنه ليس كذا، وفيما ليس كذا أنه كذا... وكذلك إذا اتفق أن سبق للإنسان معرفة ما هو ذاتي بالحقيقة ولم يخطر بباله ما هو له بالعرض، فكان ما هو له بالعرض صادقاً عليه مثل صدق الذاتي، وكان [ما] يلزم عما هو له بالعرض غير ما يلزم عما هو له ذاتي في الحقيقة، لزم فيمن حاله هذه الحال إما الحيرة وإما زوال عن اعتقاده الأول، وإما ضعفه. ولهذا السبب صار كثير من أصحاب العلوم ينقطعون في أيدي من ليس هو من أهل ذلك العلم من قِبَل أن من ليس هو من أهل العلم بالشيء إنما يلقى [= يعترض على] أهل العلم به بالأشياء العرضية الصادقة على الأشياء التي تشتمل عليها تلك العلوم؛ والأشياء العرضية التي للشيء تلزم فيه خلاف ما تلزمه الذاتية. فإذا كان صاحب ذلك العلم عرف الأمر بالشيء الذاتي أنه بحال ما، وكان ما بالعرض يُلْزِمُ أنه بغير تلك الحال، ولم تكن هذه متميّزة عنده، فَيَلْقَى بها [= يعترض عليه بها]". الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص141-142؛ انظر أيضاً كتابنا **نظرية العلم عند أبي نصر الفارابي**. والعَرَض "مغلّط على أنحاء كثيرة" منها "أنه يعوق الذهن عن فهم الشيء... وأنه يُغَلِّط في تركيب الأشياء... وأنه يغلّط في اللازم... وكذلك في الأسباب"، الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص141-142.

8- الغلط والتغليط **باللاحق**[97].

9- الغلط والتغليط **بالألفاظ** (الاسم المشترك، الاسم المشكّك، الاسم المنقول، الاسم المستعار، المجاز، الألفاظ المشتركة في الأبنية ووزن اللفظ فقط، القول المشترك التركيب المتواطىء الأجزاء، الترادف، تغيير الاسم إلى قول، تغيير قول إلى اسم، تغيير قول إلى قول، تغيير تركيب إلى إفراد، تغيير إفراد إلى تركيب، تغيير الشكل، تغيير الإعراب، تغيير التصاريف، تغيير ترتيب أجزاء القول، تغيير الأحوال المضافة إلى القول والحاضرة التي بحسبها يخرج قول القائل، تغيير الأصوات المقترنة بالقول والإشارات التي تدل على الشيء مع القول، تغيير سحنة القائل المضافة إلى القول، تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه...[98].

---

(97) وهو "أن يؤخذ أمر ما لشيء ويُعْلَم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يُرْقَبَ ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر، فَيُظَن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على الآخر... ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثيرة... والسبب في ذلك أن الأمر متى لحق شيئاً أوهم أن الشيء لاحقٌ للأمر ومحمول عليه، فينعكس الحمل فيصير اللاحق علامة للشيء. مثال ذلك "الصفرة" الموجودة للعسل، فإن العسل لمّا كان أصفر أوهم أن "الأصفر عسل"، وصارت "الصفرة" علامة له؛ فإذا رأينا بعد ذلك شيئاً أصفر، وقد تَقَدَّمَ لنا أن الأصفر عسل، لزم حينئذٍ، بسبب ظننا، أن ذلك الشيء عسل...

فاللاحق يغلط بنحوين من الغلط.

أحدهما أنه يوهم عكسه في الحمل،

والثاني أنه يوهم صدق عكس نقيضه؛

فالنحو الأول يلتئم منه القياسات البلاغية التي تُسمّى قياسات العلامة. مثل ذلك "زيد يتزيَّن فهو إذن فاسق" و"عمرو يدور بالليل فعمرو إذن لص". ومن هذا الموضع يُظَنُّ بالاقتران الكائن عن الموجبتين في الشكل الثاني أنه ينتج. وهذا... سبب لأغاليط كثيرة في الصنائع وفي العلوم وفي المخاطبات المبتذلة...

والنحو الثاني من تغليط اللاحق هو أيضاً سبب لأغاليط كثيرة. من ذلك ما قاله بعض آل فوتاغوراس أن "كل موجود فهو في مكان" إذ كان "ما ليس بموجود فليس هو في مكان"؛ وسبب هذا الغلط أن ما ليس بموجود لما لم يكن في مكان أوهم الانعكاس، فيحصل أن "ما ليس في مكان فليس بموجود" وعكس نقيض هذا أن "كل موجود فهو في مكان"...". الفارابي. **المنطق عند الفارابي**، مرجع سابق، ج2، ص143-144.

(98) انظر في مختلف هذه الوجوه التغليطية اللفظية: المرجع السابق، ص132-137.

بالرجوع إلى مضامين مختلف وجوه الغلط والتغليط السابقة، التي أثبتنا منطوق الفارابي فيها في الهوامش (من الهامش 90 إلى الهامش 98) ودون أن نعمد إلى شرحها وتقريبها لبُعْد ذلك عن مقصودنا الرئيس من البحث، يظهر قصور بيِّن في اعتبار الفارابي لأهمية تدخل العوامل "غير المنطقية" في حصول الغلط والتغليط في النظر والتناظر. لكن هذا "القصور" سيتم استدراكه في حلقة أخرى من حلقات الفكر الإسلامي العربي القديم هي حلقة نُظّار أصول الدين وأصول الفقه. وبهذا الاستدراك سيتكامل النظر الإسلامي العربي القديم في أسباب الغلط والتغليط وفي وجوههما بكيفية "مشابهة" و"قريبة" لتلك التي تمثّلت في نظر جماعة بور رويال في سوء النظر وقبحه كما رأينا والتي وصلت فيه بين الاعتبار المنطقي والاعتبار غير المنطقي.

الموقف الأصولي الإسلامي العربي القديم من الغلط والتغليط

تتجلى الأهمية التي أولاها بعض مفكّري الإسلام القدامى لضرورة اعتبار ضوابط أخرى غير الضوابط المنطقية وحدها في الحكم على النظر والتناظر بالصحة والفساد من جهة وبالحسن والقبح من جهة أخرى مما ساهموا به في تعيين جملة من المعايير الخلقية والأدبية التي ينبغي أن يُعَيَّرَ بها النظر والتناظر. وأعتقد أن هذه المساهمة الإسلامية، كما تبلورت في حلقة المتكلمين والأصوليين، مساهمة ذات أبعاد منطقية وطبيعية لا اختصاص لها بالانتماء العقدي لدين الإسلام ولا تدافع بينها وبين مساهمات أخرى، غير إسلامية، لتخليق النظر والتناظر. من هنا كان النظر الإسلامي - العربي القديم في تحسين النظر والتناظر وتقبيحهما نظراً ذا آفاق إنسانية "مشتركة" من جهة وذا أوصاف "منطقية" و"منطقية طبيعية" من جهة أخرى.

لعرض المعالم الكبرى للمساهمة الإسلامية - العربية القديمة في تخليق النظر والتناظر سنرجع إلى مصدرين من مصادر الفكر الإسلامي، في توجُّهِه الأشعري، لنقتبس منهما جملة من الضوابط الخلقية والأدبية المرسومة لأجل المراعاة لكي لا "يقبح" النظر والتناظر و"يسوءا". أول المصدرين **مجرد مقالات الأشعري**[99]، من

(99) لا سيّما الفصلان: "فصل في آداب الجدل" (ص317-321) و"فصل في ذكر آفات النظر" (ص321-323).

إملاء ابن فورك، وثانيهما **الكافية في الجدل**[100] لإمام الحرمين الجويني. وسنوزع هذه الضوابط المقتبسة، التي أعدنا ترتيبها مقدمين روح منطوقها على نصه في بعض الأحيان، إلى مجموعتين، مجموعة أولى أعلق بالنظر، سمّيناها، "مراسم تخليق النظر"، ومجموعة ثانية أعلق بالتناظر، سمّيناها "مراسم تخليق التناظر". وقد لا يحتاج المرء إلى ضرورة التمييز بين المجموعتين إن هو سلّم بتأسس النظر على التناظر فعدَّ حتى النظر "المتوحد" و"المتفرد" تناظراً للذات الواحدة، والمنفردة مع نفسها.

مراسم تخليق النظر (التقوى من الغلط)

1. دَرْجُ "النظر" في باب "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ومقتضى هذا المرسم إبراز الأصل الشرعي والتديني لفعل النظر من جهة والإلحاح على المسؤولية الاجتماعية المناطة بالناظر من جهة أخرى. يجب على الناظر حين ينظر، كما يقول أبو الحسن الأشعري، "أن يجري في ذلك مجرى المؤتمِر لما أمره اللّه تعالى به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[101].

2. توفير كل الشروط النفسية التي لها دَخْل في استيفاء النظر حقه لإنجازه على أكمل وجه. وقد يكون من النماذج المثلى لهذه الشروط النفسية شرط "راحة البال". يقول الأشعري في هذا المعنى العام، موصياً الناظر، "أن لا يستكره نفسه في حال الملل على إدامة النظر، ولكن يَجُمَّها في حال مللها ويستعملها في حال راحتها ونشاطها؛ فإن الملل آفة تحول بين المرء وبين استيفاء ما يجب له وعليه، والراحة تزيد في القوة والنشاط وتعين على بلوغ المطلوب"[102].

3. الحيطة من "ميل النفس"، وذلك بانتباه الناظر إلى ما يكون له من اعتقادات لم يصل هو إليها بنظره وإنما مالت إليها نفسه فقط. ولميل النفس طرق متعددة ذكر منها الأشعري، مثلاً، أربعة[103]:

---

(100) خصوصاً الفصلان: "فصل في آداب الجدل" (ص530-541)؛ "فصل في بيان حيل المتناظرين" (ص542-550).

(101) ابن فورك، أبو بكر: **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، عني بتحقيقه دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1987، ص317.

(102) المرجع السابق، ص320.

(103) المرجع السابق، ص322.

عَصَبِيَّة.

1.3. ميل النفس إلى الاعتقاد على اعتقاد ما عَصَبِيَّة.

2.3. ميل النفس إلى الاعتقاد على اعتقاد مَنْ له كسب أو جاه أو جواز قول.

3.3. ميل النفس إلى الاعتقاد على اعتقاد المُشاكِل في الصناعة والمُجانِس في التخصُّص المعرفي.

4.3. ميل النفس إلى الاعتقاد على اعتقاد مَنْ نجح في استمالتنا إليه.

إن مختلف هذه الاعتقادات التي تميل إليها نفس الناظر، والتي لم تتحصل له بفعل نظره هو، اعتقادات لا اعتداد بها ولا حُجِّية فيها.

4. الحيطة من "الانتماء إلى المذهب". إن الانتماء إلى مذهب ما لا يعفي المتمذهب من النظر في صحة أصول هذا المذهب. فقد يكون الناظر منتمياً إلى مذهب مخصوص ذي أصول معلومة، ويكون أهل هذا المذهب مجمعين على صحة أصولهم. إن إجماع هؤلاء على صحة أصولهم لا حجية فيه بالنسبة للناظر حتى وإن تمذهب بنفس المذهب. إن عليه واجب النظر في صحة أصول المذهب معَوِّلاً في ذلك على نظره هو[104].

5. لا التفات إلى الإلف والعادة في الاعتقادات[105]. إن الاعتقادات المألوفة والمتعودة، التي لم يصحّحها النظر الخاص، اعتقادات لا عبرة بها.

6. على الناظر ألاّ يبادر إلى كل ما يسبق إليه خاطره ولسانه[106].

7. على الناظر ألاّ يسارع إلى الاعتقاد على معتقد إلاّ بعد التثبت والبيان[107].

8. على الناظر المبالغة قدر الطاقة في البيان والكشف عن تحقيق الحق وتمحيق الباطل[108].

---

(104) المرجع السابق، ص318.

(105) المرجع السابق، ص320.

(106) الجويني، أبو المعالي: **الكافية في الجدل**، تحقيق فوقية حسين محمود، القاهرة، 1979، ص530.

(107) ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص320.

(108) الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص529؛ ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص320.

9. على الناظر ألاّ يحسم أمْرَ ما لم يعرف؛ فجملة ما يعتمد عليه في أمرِ القطعُ على ما قد عُرِف والتوقُّفُ عما لم يُعْرف[109].

10. على الناظر أن يفصل بين اليقين وغلبة الظن وبين الاحتجاج والتقريب وأن يلزم التوقُّف عن القطع ما دام في غلبة الظن[110].

11. على الناظر أن يتعرَّف على السبب والعِلّة اللذين حققا المذهب والاعتقاد على قلبه[111].

12. على الناظر أن يتعرف على علل المخالفين له في الاعتقاد. ويقول أبو الحسن الأشعري في ترسيم وجوب الانفتاح على المخالف في الاعتقاد، رابطاً هذا الوجوب بالتعرُّف الحقيقي على المعتقد الخاص، "إن كل من لم يعرف علل مخالفيه لم تَقْوَ معرفته بحقيقة قوله، ومتى عرفها عرف ما يُفْسِدُها، والذي يفسدها مُصَحِّحٌ لقوله، لأن المذهب لا يَفْسُد إلاّ بحجة تفسده وما أفسده يُصَحّح ضدَّه"[112].

13. على الناظر أن يعدل في تدبر تعليلات الاعتقادات المختلفة، وعليه أن يختار، تبعاً لتدبره، ما صحَّحه نظره. يقول الأشعري "يجب [على الناظر] أن ينظر في علل القولين المختلفين وأن يختار ما يؤديه النظر إلى صحته ولا ينفرد بالنظر في أحد المذهبين والمبادرة إلى اعتقاده قبل استتمام النظر والتأمل"[113].

14. على الناظر ألاّ يُعَمِّم في تقويمه لاعتقادات الآخرين وإنما عليه أن يقوِّمها اعتقاداً بعد اعتقاد، إذ بطلان بعض اعتقادات الشخص ليس دليلاً على بطلان اعتقاداته كلها، كما أن صواب معظم اعتقاداته ليس دليلاً على صوابها كلها. وفي هذا ينصُّ أبو الحسن الأشعري على إلزام الناظر بـ "أن لا يجعل ضُعْفَ المحقّ فيما أضاف إلى حقّه من الباطل دليلاً على فساد سائر أقاويله، ولا قوة المبطل في بعض أقاويله شاهداً على صوابه في جميع اعتقاداته؛ بل يجب عليه أن

(109) ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص320.
(110) المرجع السابق، ص320.
(111) المرجع السابق، ص320.
(112) المرجع السابق، ص321.
(113) المرجع السابق، ص321.

يعتبر كل واحد من الفريقين [= المحق والمبطل] باعتبار مجدَّد وأن لا يجعل غلط أحدهما في عشرين مذهباً مؤيساً من صوابه في مذهب واحد"[114].

إن تدبُّر المراسم الأربعة عشر السابقة، المقتبسة كلها من المساهمة الإسلامية ـ العربية القديمة لتخليق النظر، لقمين في نظرنا بإثبات تضمن تراثنا لقيمة الإيمان بقيمة نظر "الفرد" في مقابل نظر "الجماعة"؛ نظر الفرد "التقي"، الذي "يتقي" ما يحكم به طبعه بأنه حق، و"يتقي" ما يسبق إلى عقله، و"يتقي" ما يُحَسِّنُه له خاطره، و"يتقي" التهور والتسرع في إصدار الأحكام، نظر الفرد "العادل"، الذي "يعدل" في نظره، نظر الفرد "المحقِّق"، الذي "يَتَحَقَّقُ" من الأشياء بنظره. يقول أبو الحسن الأشعري، في تقويمه للنظر، رابطاً فيه بين هذه القيم الثلاث ("العدل"، "التحقق" و"التقوى"): "إنما مدار الأمر على العدل في النظر وعلى التثبُّت وترك العجلة والتحرُّز عن الإعجاب بالخاطر والعمل على ما سبق إلى القلب وتستحقه الطبائع، ومع ذلك كله فالتوكّل على اللّه تعالى والرغبة إليه في التوفيق والعصمة، وليتقِ اللّه تعالى من أن يطلق جواباً من غير تثبت لاستحيائه من التثبت والتوقف، ثم يتعقبه فيجده خطأً أن يمرّ عليه ويحتج له ويَلِجَّ فيه كراهة للإقرار بالخطإ، وليعلم أن رجوعه إلى الحق أولى من التمادي في الباطل"[115].

مراسم تخليق التناظر (التقوى من التغليط)

15. لا تناظر مع الماجن ومع مَنْ ليس مِنْ شأنه التبيُّن والتبيين[116].

16. على المتناظرين وجوب مراعاة الخشوع والتواضع في التناظر قصد الانقياد إلى الحق[117]، لأن "الأنفة من قبول الحق إذا ورد جهل وباطل"[118].

17. لا للتناظر الذي يتوخّى السرور والاستمتاع بالظفر بالخصم والغلبة له[119].

---

(114) المرجع السابق، ص320.

(115) المرجع السابق، ص322.

(116) المرجع السابق، ص323.

(117) الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص530.

(118) ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص318.

(119) الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص529.

18. لا للتناظر في مجالس الصدور والأعيان الذين شأنهم التلهّي فقط[120].

19. لا للتناظر في مجالس الخوف والهيبة[121].

20. على الناظر ألاّ يستصغرَ خصمه ويستهزئ به ويعرض عنه ويُخَجِّلَه. وإنما عليه الإقبال على خصمه وحسن الاستماع إليه وتمكينه من إيراد جميع ما يريد إيراده[122]، مع الحرص على عدم التردد في تنبيهه إلى ما يكون في كلامه من تناقض[123].

21. للخصم على مناظره حق الوداعة والسكينة والتؤدة والصبر والتلطف والتساهل والاستبشار والابتسام والمسامحة إلاّ فيما يَضُرُّ[124].

22. لا رياء في التناظر ولا مباهاة ولا مماحكة ولا تكسُّب ولا لجاج ولا حِدّة ولا ضجر ولا غضب ولا إفراط في رفع الصوت ولا صياح[125].

23. لا للتعمُّق في العبارة ولا للتطويل فيها[126].

24. على المناظر مراعاة كلام خصمه وتَفَهُّمُ معانيه على غاية الحد والاستقصاء[127].

25. على المناظر ألاّ يغتر بحلاوة عبارة المُبْطِل (= مثبت الباطل) وألاّ يثبطه عن الحق سوء عبارة المُحِقّ (= مثبت الحق)؛ وطريق تخلُّصه من ذلك أن يعرض معاني العبارات على نفسه لتفصل بين حقها وباطلها من دون العبارات[128].

26. على المناظر ألاّ يجادل بالباطل[129].

---

(120) المرجع السابق، ص530.

(121) المرجع السابق، ص530.

(122) المرجع السابق، ص531، 534، 541.

(123) المرجع السابق، ص536.

(124) المرجع السابق، ص532-533، 535.

(125) المرجع السابق، ص529.

(126) المرجع السابق، ص535.

(127) المرجع السابق، ص535.

(128) ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص320.

(129) الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص530.

27. على المناظر ألاّ يَرُدَّ على ما لم يُعْتَرَضْ عليه به[130].

28. على المناظر ألاّ يُلْزِم خصمه إلاّ بما يتحققه لازماً، وألاّ يؤاخذه بما يعلم أنه لا يقصده من أنواع الزلل[131].

29. على المناظر أن يقي نفسه من حيل بعض الحُذّاق من أهل النظر ومن تلبيساتهم[132].

1.29. كحيلة «التعمق في العبارة حتى لا يفهم الخصم من كلامه إلاّ القليل لكثرة ما يكون فيه من الغموض والإجمال وغريب اللغة والتفسير» لأجل «أن يُرِيَ الحاضرين حذاقته وبراعته ودقة كلامه ومعانيه» من جهة ولأجل أن «يقصِّر خصمه في الفهم والتحصيل» من جهة أخرى[133].

2.29. وحيلة «التغافل» عن الخصم محاولة منه لتثبيط عزيمته[134].

3.29. وحيلة «استمالة الجمهور» للاستقواء به على الخصم وللاستظهار به عليه[135].

4.29. وحيلة «التقويل» و «التحريف»، تقويل الخصم لِما لم يقله، وتحريف أقواله عن معانيها المقصودة[136].

5.29. وحيلة «الهروب عن موضع الإلزام»، كأن يتعلق المناظر المحتال، كما يقول الجويني، «بعبارات المُلْزِم ويضايقه في كل حرف، ويناقشه في كل كلمة، ويقصد إلى ما هو عَرَضُ كلامه وجوانب مقصوده وأطراف فصوله، فيتكلم فيها بما لا يتعلق بالمقصود وبما هو موضع النكتة في الإلزام، ويكثر العبارات

---

(130) المرجع السابق، ص537.
(131) المرجع السابق، ص536.
(132) المرجع السابق، ص549.
(133) المرجع السابق، ص542-543.
(134) المرجع السابق، ص546، 550.
(135) المرجع السابق، ص547.
(136) المرجع السابق، 544.

المستحسنة ويُورد الفصاحات البليغة فيما لا يتعلّق بفائدة المسألة والإلزام... قصداً منه بجميعها التزوير والهرب عن موضع الإلزام»[137].

6.29. وحيلة "الانتقال"، الانتقال من موضوع لم يُسْتَوْفَ التكالم فيه إلى موضوع جديد لا يفيد التكلم فيه استيفاء التكالم في الموضوع الأول؛ كل ذلك بقصد استطالة التناظر لإخفاء العجز والانقطاع[138].

7.29. وحيلة "التقسيم"، تقسيم المُناظِر المحتال موضوع التناظر، تعسفاً، إلى أقسام متعددة وصور كثيرة، قصداً منه إلى تشعيب التناظر وتكثيره ونشره خدمة لإخفاء عجزه وانقطاعه[139].

8.29. وأخيراً حيلة "المطالبة بالتقسيم"، مطالبة المناظر المحتال خصمه بتقسيم ما لا فائدة في تقسيمه، قصداً منه أيضاً إلى الخبط والنشر في القول خدمة لستر عجزه وانقطاعه[140].

إن هذه المراسم التخليقية الخاصّة بالتناظر، المستمدة كلها هي أيضاً من المساهمة الإسلامية العربية القديمة لتخليق المناظرة، تثبت في مجموعها تضمُّن تراثنا لقيمة الإيمان بقيمة وجوب توجه التفاعل النظري الحاصل بين ناظرين (على الأقل) متنازعين في موضوع من المواضع ومسألة من المسائل نحو "التبيّن" و"التبيين"، تبيُّن الحق والباطل وتبيينهما إلى الغير بعد تبيّنهما، ومن ثمة نحو "الانقياد إلى الحق" الذي بان وبُيِّن. وعليه كانت العُمدةُ في هذه المراسم التخليقية الخاصّة بالتناظر إرادتين، إرادة التبيّن من جهة وإرادة التبيين من جهة أخرى. قد يكون الدافع إلى إرادة التبيّن إما الالتباس الطبيعي الذي يكون في الأشياء وإما توهم الناظر أن في الأشياء ما ليس فيها حقًّا؛ وقد يكون الدافعُ إلى إرادة التبيين إما زللَ الإنسان وخطأَه الطبيعيين وإما اغتراره بالباطل وانسياقه وراءه. الإنسان إذن، في "طبعه"، قد تلتبس عليه الأمور وتشتبه فيحكم فيها بالوهم من جهة وقد يغلط

(137) المرجع السابق، ص543.

(138) ابن فورك، **مجرد مقالات الأشعري**، مرجع سابق، ص305؛ الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص551-552.

(139) الجويني، **الكافية في الجدل**، مرجع سابق، ص549.

ويخطىء فيكون تابعاً للباطل من جهة أخرى. ومعلوم أن الواجب المقرّر هو ألاّ حُكْمَ بالوهم وألاّ اتباع للباطل. وباعتبار هذا الواجب المقرر عُدَّ التناظر والنظر من "آكد الواجبات... وأولى المهمات"؛ يقول الجويني في تأسيس وجوب النظر والتناظر على وجوب الكشف والبيان عن الغلط اللذين قد يقع فيهما الناظر: "إذا رأى العالم مثله يزلُّ ويخطىء في شيء من الأصول والفروع وجب عليه، من حيث وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دعاؤه عن الباطل وطريقه إلى الحق وطريق الرشد والصواب فيه. فإذا لجَّ في خطابه، وقوّى على المُحِقّ شبهته، وجب على المصيب دفعه عن باطله والكشف له عن خطئه بما أمكنه من طريق البرهان وحَسَنِ الجدال، فحصل إذ ذاك بينهما المجادلة من حيث لم يجد بدّاً منه في تحقيق ما هو الحق وتمحيق ما هو الشبهة والباطل، وصار [الجدال] إذ ذاك بهذا المعنى... من آكد الواجبات و[صار] النظر من أولى المهمات"[(141)]؛ ويقول أبو الحسن الأشعريّ في تأسيس وجوب النظر والتناظر على وجوب الدفع عن المُتَوَهَّم في الأمور الملتبسة وتبيين وجه التوهم فيها: "إذا التبس أمر من أمور الدين في أصله أو فرعه فاسترشد من التبس عليه وجب إرشاده وتنبيهه وتذكيره، فإذا توهّم متوهّم فيما هو حق أنه باطل وتصوره بخلاف صورته فأخذ يَذُبُّ عنه ويطعن على الحق فالواجب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يُدْفَعَ عن ذلك ويُبَيَّنَ له وجه خطئه ليرجع عنه ويتبصر"[(142)].

بمراعاة هذه المراسم التخليقية النظرية والتناظرية (من1 إلى 8.29)، موصولة بمراعاة المراسم التحقيقية، التي لم نتطرق إليها في هذا المقام، والتي تتعلّق بصحة الاستدلال صوريًا من جهة وبسلامته عن المعارض تداوليًا من جهة أخرى، يتم اتقاء الغلط والتغليط. وبهذا الاتقاء يحصل للنظر والتناظر التخلق والتحقق ويرتفع عنهما القبح والانخرام.

لا يخفى أنَّ لمراعاة هذه المراسم رُتباً أو درجات لا تشكّل فيها رتبتُها أو درجتها العُليا، المتمثلة في مراعاتها كلّها، إلاّ إمكانيةً مثلى ونموذجية يعزّ وقوعها

---

(140) المرجع السابق، ص549.

(141) المرجع السابق، ص24.

فعليًا. من هنا يمكن أن نعدَّ المراسم التخليقية والتحقيقية تُمثِّلُ لمقام نظري وتناظري نموذجي ومثالي يُطالَب النُظّار والمتناظرون بالاقتراب منه قدر المستطاع، وبحسب اقترابهم منه يكون ابتعادهم عن الغلط والتغليط. وأعتقد أن بإمكاننا، نظريًا، بناء "مسطرة" أو "استراتيجية" منطقية لتقدير وقياس مدى ونسبة استيفاء نظر ما أو تناظر ما مراعاة المراسم التخليقية والتحقيقية، بل وللمقايسة والمفاضلة بين نظرين أو تناظرين من جهة درجة مراعاتهما لهذه المراسم. ولا شك في أن من طرق استلهام تراثنا المنهجي الانتهاض للاجتهاد لبناء هذه "المسطرة" أو هذه "الاستراتيجية" المقومة للنظر والتناظر الفعليين والطبيعيين والنافعة كبير النفع في بثّ روح الفكر النقدي الذي يعاني الإنسان العربي المعاصر من فقدانه، معاناة لم تقتصر على كَوْنِهِ العلمي والمعرفي وإنما طالت وجوده الاجتماعي والسياسي أيضاً.

خاتمـة عامـة

كان وقوفنا على منطق بور رويال وقوفاً على أحد أهم المؤثرات النظرية في الفكر الحداثي الغربي. وتتجلى أهمية المجهود النظري لجماعة بور رويال في استشكالاتها واستدلالتها الإبستيمولوجية والمنطقية التي وصلت فيها اعتبار «العقل» باعتبار «النقل»؛ فلقد طلبت الكشف عما يجعل المعرفة الإنسانية مشروعة ومسموعة في وجهيها العقلي (المعرفة العقلية) والنقلي (المعرفة النقليّة)، مبتدئة هذا الطلب باستشكال «منهج المعقول» من جهة و«منهج المنقول» من جهة أخرى.

تمثلت حصيلة استشكال جماعة بور رويال لمسائل «منهج المعقول» في جملة من الأجوبة قدَّمتها:

1 - للكيفية التي يكون بها انضباط «تعيين الدلالة» بالنسبة للمسائل اللفظية،

2 - للكيفية التي يكون بها «استثمار العلاقة» بالنسبة للمسائل الشيئية، سواء أكانت هذه العلاقة علاقة عِلّة بمعلول أم علاقة كُلِّي بجزئياته المنطوية فيه أم علاقة جزئي بجزئي يُجانِسُهُ أم علاقة محمول بموضوع،

3 - للكيفية التي يكون بها انضباط الذات الناظرة في تَبَيُّنِها للدلالة والعلاقة،

4 - للكيفية التي يكون بها انضباط الذات الناظرة في بيان وإبانة ما عَيَّنته من دلالة وثمرات ما استثمرته من علاقة للغير،

5 - للكيفية التي بها تتحقق جودة ورداءة التَّبَيُّن والبيان.

أما حصيلة استشكال جماعة بور رويال لمسائل «منهج المنقول» فتمثلت في:

1 - إثبات حُجِّية المعرفة النقلية - الإيمانية،

2 - إثبات مشروعية الاعتداد بالتقليد متى روعيت ضوابط معيّنة،

3 - إثبات حُجّية الأخبار المتواترة (les Relations constantes)،

4 - تعيين ضوابط قبول الخبر وردّه من جهة:

4-1- المتن (les Circonstances intérieures) ومن جهة

4-2- السند (les Circonstances extérieures)،

5 - بيان وجوه رفع التعارض بين الأخبار.

بعد التأصيل لمنهج المعقول ولمنهج المنقول استشكلت جماعة بور رويال مسألة مقايسة المعرفة العقلية بالمعرفة النقلية تفضيلاً وترجيحاً، فانتهت إلى إثبات كون المعارف الإيمانية، المستندة إلى «الوحي الإلٰهي»، المعارفَ الأصدقَ والأيقنَ.

إن نظر جماعة بور رويال المنطقي في المعرفة الإنسانية النقلية والعقلية تَطَلُّعٌ للجواب على أسئلة خمسة كبرى:

1 - كيف نَتَبَيَّنُ الألفاظ والأشياء؟

2 - كيف نُبَيِّنُ للغير ما بانَ لنا؟

3 - كيف نتواصل مع الغير المُبايِنِ لنا في التَّبَيُّن؟

4 - كيف يقع الغلط في التَّبَيُّن وفي البيان؟

5 - كيف يقع التغليط في التَّبَيُّن وفي البيان؟

وللجواب على هذه الأسئلة، وغيرها، وَجَّهت الجماعة نظرها إلى المقامات النظرية والتناظرية الفعلية والواقعية، المعهودة في الحياة العامّة وفي الخطاب العادي، فجاء تَوَجُّهُها المنطقي تَوَجُّهاً ينتمي إلى ما يُعرف اليوم باسم **"المنطق الطبيعي"** (في مقابل «المنطق الاصطناعي»)، تَوَجُّهاً:

أ - أَبْعَدَها عن المنطق الأرسطي المعهود،

ب - وجَرَّها إلى التَّهوين والتقليل من شأن النظرية القياسية والتشكيك في جدواها ومنفعتها،

ج - ودَفَعَها إلى العناية بالكيفيات التي تتدخل بها الاعتبارات الخلقية والنفسية والاجتماعية والتواصلية والاعتقادية وتؤثر في بناء المعرفة الإنسانية، تَبيُّناً وبياناً، نظراً وتناظراً، معرفةً علميةً كانت أم معرفة عملية.

لقد ظهر لنا تَشابُهٌ شديد بين أحكام بور رويال المنطقية وأحكام مماثلة وقريبة يتضمنها منطق الأصوليين الإسلامي - العربي، تشابهٌ قد يُسْنِدُ افتراضَ كُمُونِ بذور **"الحداثة الفلسفية الإسلامية العربية"** في هذا المنطق الأصولي؛ بذور لا زالت تفتقر إلى ما يلزم من الرعاية والعناية.

المراجــع

العربيــة:

- الجويني، أبو المعالي: **الكافية في الجدل**، تحقيق فوقية حسين محمود، القاهرة، 1979.
- الفارابي، أبو نصر: **كتاب الجدل** ضمن «المنطق عند الفارابي»، ج3، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986.
- ــــــــ. **كتاب الأمكنة المغلطة** ضمن «المنطق عند الفارابي»، ج2، تحقيق رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، 1986.
- ابن فورك، أبو بكر: **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**، عني بتحقيقه دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1987.
- النّقاري، حمّو: **نظرية العلم عند أبي نصر الفارابي**. (قيد الطبع).

الأجنبيــة:

- Aristote, *L'Organon*, trad. et notés par J. Tricot, Vrin.
- Arnauld et Nicole, *La logique ou L'art de penser*, Introduction de Louis Marin, Flammarion, 1970.
- Chomsky, N. *la linguistique cartésienne*, Paris, le Seuil, 1969.
- Foucault, M. *Introduction à: Arnauld et Lancelot, Grammaire générale et raisonnée*, Paris Republication Paulet, 1969.
- Marin, L. *La critique du discours. Sur la "logique" de port-royal et les "Pensées" de Pascal*, Paris, éd. De Minuit, 1975.

فهرس المصطلحات

المحتويات

القسم الثاني

من منطق مدرسة بور رويال:

في سوء النظر والتناظر ووجوه الغلط والتغليط فيهما

إذا كان بعض الدارسين المعاصرين، من أمثال تشومسكي وفوكو وماران، استأنف الاهتمام بمدرسة بور رويال من خلال التركيز على نظرها النحوي واللغوي المُؤَسَّس عندها على اعتبارات منطقية، فإننا في هذا البحث سنهتم بهذه المدرسة من خلال التركيز على "منطقها" بصفة عامة وعلى نظرها في "المنهج" بصفة خاصة، مستندين في ذلك إلى كتابها الرئيس "المنطق أو فن التفكير".

في منطق بور رويال

كيف يُتبيَّنُ المجهول؟

كيف يُتبيَّنُ المعلوم؟

كيف نتفاعل اعتراضاً ومعارضةً مع ما يُعرض علينا؟

متى يكون نظرنا جيداً ومتى يكون رديئاً؟

....

يتوخّى هذا الكتاب تقريب أجوبة بور رويال - ديكارتية التقليد - على هذه الأسئلة وغيرها. يُظهر الوقوف على التحرير البور روياي لمعايير جودة النظر ورداءته، إنْ في التبيّن والإبانة أم في العرض والاعتراض، أن جماعة بور رويال تُمثّل حلقة من حلقات ردّ المنطق الأرسطي ونقضه في الفكر المسيحي من جهة وخطوة من الخطوات الممهّدة لوضع قواعد المنطقين الطبيعي والحِجَاجي المعاصرين من جهة أخرى.

موضوع الكتاب منطق بور رويال

ISBN 9959-29-537-8

9 789959 295378

دار المدار الإسلامي توزيع حصري

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com